الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945
كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الاحتلال الاسباني للمغرب الأقصى وثورة الريف (1912-1926م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
- حجوجي يسرى
- لعموري أمينة

اشراف الاستاذ:
* خياط يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د/ سلاطنية عبد المالك	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–
د/ خياط يوسف	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–
د/ سعيدي سليم	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–

السنة الجامعية: 2022/2021

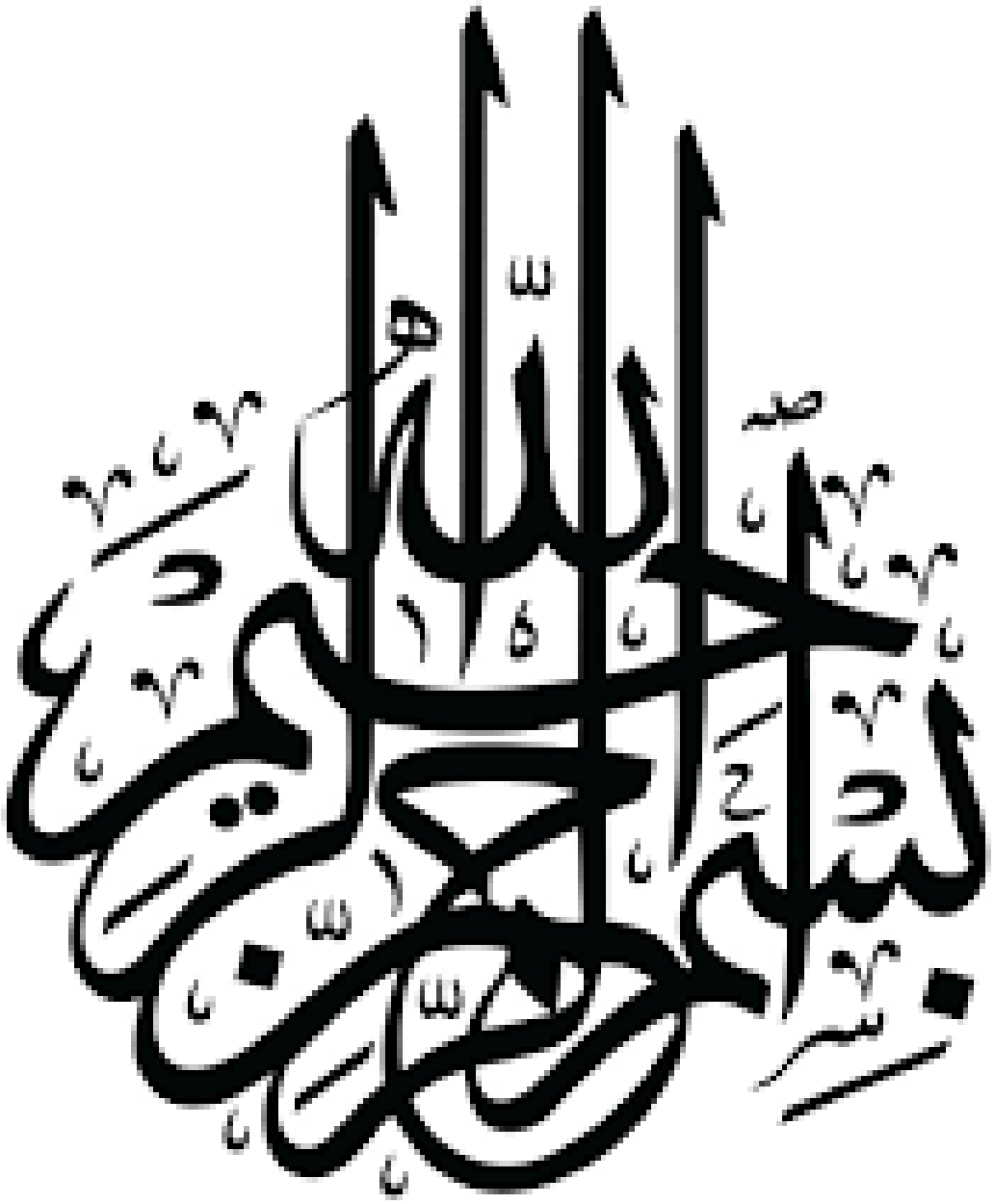
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

""الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتقضي الحاجات وتزول العقبات""

""الحمد لله الذي وفقنا حمدا كثيرا مباركا فيه حين البدء وعند الختام

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور ""**يوسف *خياط***"" الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذا العمل، كما نتوجه بالشكر إلى الأستاذة "**مدور خميسة**" وكل عمال المكتبة الجامعية خاصة السيد "كمال" والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو نصيحة قيمة

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى كل من هؤلاء:

*إلى من غمرني بدعائه وأوصاني بدراستي إلى روح لطالما أردتها بجانبي في هذه اللحظة ""***جدي***"" الحنون ""

*إلى سندي وملجئي الآمن داعمي ومشجعي الدائم من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينيه""***أبي***"" الغالي

*إلى المثل والقدوة نبع الحنان والطيبة إلى صاحبة القلب الصافي من كان دعائها سر نجاحي إلى ملاكي في الحياة ""***أمي***""

*إلى إخوتي خط الدفاع الأول السند الدائم أنتم كياني وفلذات كبدي وفقكم الله أتمنى أن تبلغوا أسمى درجات العلم والمعرفة ""***خولة وإسلام***""

*إلى رفيقة الدرب إلى من أنجزت هذا العمل معي وسرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح وجودك جمل الطريق ""***يسرى***""

*إلى عائلتي الشيء الجميل الطاقة الايجابية الشعور بالأمان"***أخوالي***"،"***أعمامي***" "***عماتي***" ""***عمي منير***"" حفظكم الله ورعاكم

*إلى صديقاتي القريبين من القلب إخوتي لم تنجبهم أمي: ***سماح***، حليمة، ***ميساء***، كلثوم، ***زهرة عبير***، ***هديل***، وأخص بالذكر من تقاسمت معي حلو ومر هذا العمل حبيبة القلب ورفيقة الروح صديقتي وابنة عمتي، ***"ريان"***

*إلى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي"

أمينة

اهدي هذا العمل المتواضع لأغلى ما عندي بعد الله ورسوله

*إلى رمز الطيبة والحنان بركة الحياة التي دعائها لا يفارقني ""**جدتي خديجة**"" أطال الله في عمرها

*إلى الامرأة التي تمشي والجنة تحت قدميها الفاضلة الصادقة التي بوجودها وتشجيعها وصلت إلى هذا المستوى كل الكلمات لا تكفي لوصفها هي ترجمة لكل شيء جميل في ""**حياتي أمي دليلة**

*إلى الأسطورة التي يستحيل تكرارها بطلي واستقامة ظهري تاج راسي الذي أتفاخر بأنني ابنته الذي علمني الصبر والثبات""**أبي احمد** ""شفاك الله يا غالي

*إلى حبيبتي ونصفي الآخر وسر سعادتي عالمي ودفتر أسراري""**أختي آسيا**"" أسال الله أن يسعدها كما أسعدتني بوجودها

*إلى ابنتي التي لم أنجبها ونبض قلبي""**الكتكوتة أسماء**"" أطال الله في عمرها

*إلى من أسميته أبي الثاني سندي وضلعي الثابت الذي لا يميل أخي مروان أسال الله أن يحفظه بعينه التي لا تنام

*إلى""**أخي أيوب**"" الكتف الثاني الذي استند إليه أوقات ضعفي وفقه الله في حياته

*إلى صغير البيت وآخر العنقود الذي رغم صغره كان يشاركني في العمل من بدايته لنهايته "**يحي**"

*إلى التي لا أرى لها شبيها ولست ارغب عنها بديلا التي بفضلها تخطينا كل العقبات لنصل لهذا العمل الأخت الثانية " **صديقتي أمينة**""

*إلى الذي ساندني في العمل واتصالاته لا تفارقني أقرب الناس وأحبهم "" **يونس**""

*إلى كل الأهل والأقارب **خالاتي أخوالي أعمامي** خاصة **عمتي ميمي** نور لها حياتها

*إلى أقرب الناس لقلبي صديقاتي ***منال أسماء سارة فريال مريم طيمة صونيا***.

يسرى

مقدمة

كان المغرب الأقصى عرضة للأطماع الاسبانية منذ القرن الخامس عشر وتزايدت منذ منتصف 19 وبداية القرن 20م بدخول فرنسا لشمال إفريقيا خاصة بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م وتونس 1881م لتوسيع نفوذها بضم المغرب الأقصى إلى مستعمراتها مستغلة معاهدة الحماية الموقعة في 30 مارس 1912م كذريعة لتحقيق غايتها المنشودة ،وبما أن المصالح الإسبانية أقدم بكير من المصالح الفرنسية جاء تقسيم المغرب بعد توقيع المعاهدة بين الطرفين في 27 نوفمبر 1912م وبهذا خضع المغرب للحماية المزدوجة الاسبانية–الفرنسية، أسفر عنها ظهور ردود فعل تمثلت في العديد من المقاومات سواء في المنطقة الفرنسية أو الاسبانية ،كانت من أكثر هذه المقاومات شدة تلك البارزة في الجهة الاسبانية خاصة في الفترة الممتدة من (1921–1926)م تحت قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- تقديم معلومات حول أوضاع المغرب قبل فرض نظام الحماية المزدوجة (الفرنسية والاسبانية) سنة 1912م.
- محاولة معرفة العلاقة التي تربط المغرب مع الدول الأوروبية.
- السعي لتبيان أهم الأحداث التي أدت لتوقيع معاهدة الحماية.
- التعرف على مناطق نفوذ اسبانيا التي تحصلت عليها بموجب اتفاقية 27 نوفمبر 1912م.
- إبراز أهم المقاومات التي خاضها الريفيون ردا على الاحتلال الاسباني المستمد.
- الكشف عن نوايا الاستعمار من خلال السياسة التي اتبعها.
- تبيان الدور الذي لعبته الثورة الريفية في إعداد الحركة الوطنية في المغرب الأقصى عامة ومنطقة الريف خاصة.

- تسليط الضوء على التدخل الفرنسي في الثورة الريفية إثر انهيار القوات الاسبانية وضعفها في التصدي للأمير الخطابي لمساندتها خوفا على مصالحها في المغرب

أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذا الموضوع هي:

- التعرف على أهم الظروف التي كانت تعيشها البلاد المغربية قبل فرض نضام الحماية معرفة الأسباب المباشرة التي أدت إلى الهيمنة الاستعمارية
- الاطلاع على مختلف التطورات التي عرفتها ثورة الخطابي وأسباب التحالف الفرنسي الاسباني على الأمير الخطابي
- الرغبة في معرفة الأساليب التي انتهجتها اسبانيا أثناء سيطرتها على المنطقة الشمالية

حدود الدراسة: تمتد فترة البحث الخاصة بالمذكرة في موضوع الاحتلال الاسباني وثورة الريف (1912-1926) م فالبداية الأولى بالنسبة للحماية المزدوجة لأنها السنة التي فرضت فيها على المغرب الأقصى وابرم من خلالها اتفاق التقسيم لمناطق النفوذ وظهور المقاومات المسلحة كردود فعل على هذا النظام، أما الفترة الممتدة من (1920-1926) م فقد مثلت فترة بروز شخصية محمد بن عبد الكريم الخطابي بمقاومته في منطقة الريف وتأسيسه لجمهوريته إلى غاية استسلامه.

إشكالية الموضوع: لدراسة حيثيات الموضوع وتسليط الضوء عليه أكثر طرحنا إشكاليات عدة حيث تتمحور إشكالية الموضوع التالي إلى ما تعود جذور الاحتلال الاسباني في المغرب الأقصى؟ وكيف كانت ردود فعل المغاربة حول هذا الأخير؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ما هي الظروف المؤدية لفرض نظام الحماية على المغرب الأقصى؟
- وماذا أحدث هذا النظام داخل المغرب؟
- فيما تجلت السياسة الاسبانية المتبعة في الشمال المغربي؟
- كيف نشأت المقاومة الوطنية في الريف المغربي؟ *

- ما هي أهم المعارك التي خاضها الأمير الخطابي ضد العدو؟
- كيف تمكنت كل من فرنسا واسبانيا من القضاء على الثورة الريفية؟

المناهج: **من** أهم المناهج التي اعتمدنا عليها أثناء دراسة موضوعنا هذا هي:

المنهج التاريخي الوصفي: اعتمدنا أساسا على المنهج التاريخي الوصفي في تتبع وتقصي التطورات والأحداث التاريخية حسب تأثيراتها ويتجلى ذلك من خلال وصف العوامل والظروف التي أدت إلى فرض نظام الحماية وتتبع مراحله ومتابعة حيثيات تشكل المقاومة الشعبية التي جاءت ردا على هذه السيطرة الأجنبية

المنهج التحليلي: بغرض تحليل مجريات الأحداث وتوضيحها وجعلها أكثر دقة.

خطة البحث: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بإتباع خطة مقسمة إلى مقدمة ومدخل تمهيدي، وثلاث فصول ثم خاتمة حيث تطرقنا في المدخل التمهيدي أوضاع المغرب والأطماع الاسبانية نهاية القرن التاسع عشر، أما الفصل الأول فقد خصص للاتفاق الفرنسي الاسباني وفرض الحماية على المغرب حيث شمل على مبحثين تضمن المبحث الأول ظروف الاتفاق وأسبابه، أما المبحث الثاني تناولنا فيه معاهدة الحماية على المغرب الأقصى.

في حين أن الفصل الثاني أفردناه للسياسة الأجنبية الاسبانية في منطقة الريف وردود الفعل المغربية وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الاحتلال الاسباني لمنطقة الريف والمبحث الثاني تضمن السياسة الاسبانية في المنطقة الريفية وجاء المبحث الثالث تحت عنوان ردود الفعل المغربية أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تضمن أربعة مباحث واشتملت على ما يلي المبحث الأول عالجنا فيه أسباب الثورة الريفية والمبحث الثاني فقد خصصناه لمحمد الخطابي وقيادة الحرب وشمل المبحث الثالث معركة أنوال وتأسيس جمهورية الريف 1921م أما الرابع والأخير كان بعنوان نتائج ثورة الريف ونهايتها.

ومن أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في انجاز بحثنا هذا نجد كتاب علال الفاسي من خلال كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، والذي أفادنا كثيرا في التعرف على التنافس الخطير الذي شهدته بلاد المغرب الأقصى والذي انتهى إلى عقد الحماية ،إضافة إلى

كتاب عبد المجيد بن جلون تحت عنوان هذه مراكش ساعدنا كثيرا في الكشف عن السياسة التي اتبعتها اسبانيا في منطقة الريف، وكتاب الصديق بن العربي الذي ساهم بشكل كبير في معرفة القبائل الريفية وتوضيح المعالم الجغرافية للمناطق ،وكتاب آخر بعنوان تاريخ الأقطار العربية الحديث لصاحبه لوتيسكي الذي تحدث فيه عن الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع كل من اسبانيا وألمانيا وبريطانيا للانفراد بالمغرب الأقصى أما من ابرز المراجع التي ساعدتنا بشكل كبير كتاب صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار والمغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، إضافة إلى المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار للمؤلف محمد علي داهش كونه تطرق إلى أدق التفاصيل الخاصة بنظام الحماية وردود الفعل الشعبية منه ورشدي صالح ملحس بعنوان سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتها وكريم خليل ثابت عبد الكريم والحرب الريفية تمكنا من خلال دراستهما أحداث الحرب الريفية الاسبانية والتدخل الفرنسي وتحالفه مع الإسبان والذي انتهى في الأخير بسقوط جمهورية الريف واستسلام الخطابي.

ومن الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز بحثنا هي:

- قلة الكتب الورقية التي تخدم موضوعنا في المكتبات القريبة منا خاصة فيما يتعلق بالاحتلال الاسباني للمغرب الأقصى
- صعوبة الحصول على بعض المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة كمحمد خير فارس وروم لاندو تاريخ المغرب الأقصى في القرن 20م
- وجدنا أيضا من خلال قرأتنا للمعلومات المتعلقة بالموضوع اختلاف في الإحصائيات خاصة في المعارك
- قلة المراجع الأجنبية المتعلقة بموضوع دراستنا مع صعوبة الترجمة

مدخل تمهيدي

1/أوضاع المغرب الأقصى والأطماع الاسبانية نهاية القرن التاسع عشر

أ/الأوضاع السياسية

عرفت الحالة السياسية في المغرب الأقصى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تصدعا بفعل الثورات والاضطرابات التي عرفتها البلاد.[1]

ونتيجة لهذا اخذ الاستعمار الأجنبي في نصب أعينه للاستيلاء على المغرب الأقصى وذلك لقربها من القارة الأوروبية بالدرجة الأولى ،فبعد وفاة السلطان عبد الرحمان بن هشام[2] 1859م بويع ابنه محمد بن عبد الرحمان[3] في (1859-1873م) سلطانا على المغرب[4] وقد تميزت فترة حكمه بازدياد خطر الاسبانيين الذين تمكنوا من احتلال[5] تطوان[6]، بفعل قيام نزاعات بين محلة[7] المسلمين بتطوان و محلة المسيحين بسبتة استغلت اسبانيا هذا الوضع

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل المغرب الكبير في العصر الحديث(ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1977، ص314.

[2] – عبد الرحمان بن هشام: عرف المولى عبد الرحمان بن هشام منذ نشأته بالتقوى والعفاف متصف بالصيانة وملازمة العبادة والصوم وقيام الليل اعتنى به عمه السلطان المولى سليمان ورفع منزلته حتى على أولاده تمت مبايعته بعد وفاة هذا الأخير سرا انظر: احمد بن خالد الناصري الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، ج9، تح وتع: جعفر ومحمد الناصري دار البيضاء،1997م، ص 3-4.

[3] – محمد بن عبد الرحمان: هو محمد بن عبد الرحمان بن هشام تسلم الحكم بعد وفاة والده سنة 1859م وقد كان واسع الاطلاع ويحب العلوم والفلك ويتقن بعض اللغات الأجنبية وعرف عنه رغبته في تطبيق سياسة واسعة الأفق تؤدي إلى تحديد علاقات البلاد بالخارج كما اهتم بتحديث البنية التحتية للمغرب انظر: أمل عجيل قصة وتاريخ الحضارات العربية، (ليبيا، السودان، المغرب)، بيروت،1999، ص136.

[4] – عبد المجيد بن جلون هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة،1949، ص41.

[5] – محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب للسنة الثالثة ثانوي، دار الكتاب، الدار البيضاء، (د.س.ن)، ص239-240.

[6] – تطوان: أسست قصبتها في عهد يوسف المريني سنة 685هـ تقع هذه المدينة على ضفة نهر قوس الذي ينحدر من الأطلس الكبير ويصب في المحيط على بعد 7 فراسخ من سبتة في اتجاه الشرق في المكان المسمى مصب تطوان انظر: لمارمول كرباخ، ج2، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة، الرباط،1989، ص222.

[7] – المحلة: وهي نقيض المرتحل وتعني مكان حلول القوم أو نزولهم أنظر: دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، (د.م.ن)، 2003م، ص 130.

وقامت بالإستلاء على المسلمين بعد صراع مع جيش المولى محمد بن عبد الرحمان في 4 فيفري 1860م[1] هذا وفي ظل هذه الظروف ركز السلطان محمد (1859-1873) مجهوداته على تحسين أوضاع البلاد منها تقوية الجيش و بناء اقتصاد قوي للتصدي لأي عدوان أجنبي لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ولم تستطع النهوض بدولة قوية من جميع المجالات بل زادت الأوضاع سوء بحيث انتشرت المجاعات بفعل غلاء الأسعار وانتشار الأمراض التي أهلكت المئات من السكان. وقد أدت هذه الأوضاع إلى إفلاس خزينة الدولة وألهتها عن التفكير في الإصلاحات العامة الضرورية لإنقاذ البلاد.[2]

وعند تولي السلطان مولاي الحسن[3] الحكم (1873-1894)م حاول تحسين أحوال المغرب بعدما تدهورت جراء الفوضى والاضطراب و الضعف الذي ساد البلاد في فترة حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان إضافة إلى وجود الأطماع الأجنبية في المغرب لنهب ثروات البلاد الوفيرة ومزاحمة أهله في العيش حيث قام السلطان مولاي الحسن ببذل مجهودات في القيام بإصلاحات شاملة انطلقت بداية من الجيش الذي عرف تفككا و انهزاما في معركة واد إيسلي 1844م[4] و تطوان 1860م، كما قام بإرسال بعثات عسكرية لتتلقى التدريب في

[1] – عائشة بوساحة نوارة رحال، مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالمغرب (1921-1963)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قالمة، 2015-2016، ص11.

[2] – محمد علي داهش صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق،2002م، ص23-24.

[3] – الحسن الأول: تولى خلافة المغرب بعد وفاة أبيه محمد بن عبد الرحمان كان خليفة أبيه على مراكش كان طويل القامة رقيقا قوية ذا بنية جسمية ووجه لطيف كما انه حضي باحترام جميع المسلمين المثقفين في فترة حكمه 1874م انظر: لويس أرنو زمن المحلات السلطانية (الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912م)، تر: محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، المغرب، (د.س)، ص25.

[4] – من أهم الأحداث التي أثرت في بلاد المغرب هي احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م عندما قام السلطان عبد الحفيظ بتقديم المساعدة للبطل المكافح عبد القادر لمناهضة الجيوش المعتدية في الجزائر لكنه انهزم في موقعة إيسلي عام 1844م وبالتالي كان هذا تحطيم للجيش المغربي انظر مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2013،ص74-75.

جبل طارق وكان الهدف منه، هو تأسيس جيش منظم كما شملت إصلاحاته القضاء لأنه كان يعتبر من الأمور الدينية.[1]

وأنشأ عدة مدارس وكتاتيب لتلقين الدين والعلم خاصة القران الكريم أما في الميدان الاقتصادي كان يدعم العمليات التجارية مع مختلف الدول الأجنبية، كما قام باستحداث طرق متقدمة وحديثة لتحسين الحياة العامة (التلفون والتلغراف، والسكك الحديدية ..).[2]

ظهرت في عهد السلطان الحسن الأول ظاهرتان مهمتان ،الظاهرة الأولى هي التعامل مع دول الأوروبية الأمر الذي خلق الكثير من المشاكل حيث سعى المولى الحسن الأول إلى الأخذ و إتباع الطابع الحضاري الأوروبي و تجديد الإدارة المغربية و بعث مجموعات إلى لأوروبا ،أما الثانية فهي أثر الجامعة الإسلامية و مدى انتشارها في المغرب، حيث أن البلاد في هذه الفترة عرفت اضطرابات في الجانب الإداري بحكم أنه كان يتاجر بالوظائف فالقضاة وكذا الموظفون كانوا يتكلون على ما يتحصلون عليه من قبل المتنازعين من رشاوي ورغم الإصلاحات التي قام بها مولاي الحسن لم يتمكن من التحكم في زمام الأمور.[3]

وازدادت الحالة سوء بفعل استغلال الأجانب للامتيازات الممنوحة لهم في تهريب المجرمين حتى من أبناء البلاد والتهرب من دفع الضرائب هنا دعت الحكومة المغربية لعقد مؤتمر دولي للنظر في تجاوزات الدول على الامتيازات الممنوحة لهم[4] عرفت بمؤتمر مدريد1880م.[5]

---

[1] – صلاح العقاد، المغرب العربي الحديث ليبيا–الجزائر–تونس–المغرب الأقصى، ط6، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، (د.س.ن)، ص 210 –211–212.

[2] – محمد الأمين محمد، المرجع السابق، ص237–238.

[3] – شوقي عطا الله جمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص314.

[4] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص28.

[5] – مؤتمر مدريد: حرر في 1880م 1297هـ حضرته كل من الدول: المغرب اسبانيا فرنسا البرتغال ايطاليا ألمانيا انجلترا السويد بلجيكا الدنمارك النمسا والولايات المتحدة انظر: محمد الأمين، المرجع السابق، ص240.

فتطلعات مولاي الحسن من هذا المؤتمر هو وضع حد للأطماع الخارجية في المغرب[1] وتوطيد علاقاته مع أكثر الدول الإسلامية قوة ألا وهي الدولة العثمانية، وقد حاول أيضا منع التدخل الأجنبي في شؤون البلاد.[2]

وبعد وفاة مولاي الحسن في1311هـ- 1894م[3] تولى ابنه السلطان عبد العزيز[4] الحكم (1894-1907) م[5] وأثناء حكمه حدثت الكثير من التمردات القبلية بسبب الفساد والأوضاع الاقتصادية المتدهورة وبطش الجيش وسرقة ونهب القرى المجاورة، إذ أعلنت القبائل تمردها على السلطة معتبرة أنها كانت بيد الوزير احمد بن موسى لذلك يريدون تعيين سلطان جديد وهذا ما جعلهم يعلنوا تأييدهم للسلطان حسن الأول.[6]

كان عمر السلطان عبد العزيز آنذاك سوى 14سنة، فكلف بالمهمة محله الوزير باأحمد[7] الذي كان من الموالين الفرنسيين حيث كانوا يمدونه بالسلاح والمال عرف بحزمه وشدته فتمكن بحنكته تسيير شؤون البلاد[8] حتى وفاته عام 1900م وبدأت عندئذ مرحلة جديدة في تدهور

---

[1] – فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م، ع16، مج1، فيفري، كلية الآداب والعلوم-سلوق جامعة بنغازي،2014، ص41.

[2] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص25-26.

[3] – إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2،دار الرشاد الحديثة،1994م،ص287.

[4] – مولاي عبد العزيز: تولى الحكم بعد وفاة والده المولى الحسن 1894م وكان غير مجرب وزاد في غرته حاجبه احمد بن موسى وبعد وفاة هذا الأخير دخل المولى عبد العزيز في صراع المشاكل السياسية والاقتصادية والحربية انظر: مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي (1896-1964)، تر: احمد العلوي ط1، منشورات زاوية، الرباط،2009م، ص10.

[5] – إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقية، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض،1993، ص147.

[6] – محمد الأمين محمد، المرجع السابق، ص247-246.

[7] – باأحمد: وهو ابن السي موسى بن احمد الصدر الأعظم في عهد السلطان محمد وهو من أم يهودية من أصل اسباني لعب دورا بارزا خاصة في عهد السلطان عبد العزيز حيث أصبح الحاكم الفعلي للمغرب طيلة سبع سنوات وتوفي حوالي سنة 1900م في قصر الباهية انظر: محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد حسن الأول (1873-1894) م ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت،1989م، ص75.

[8] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص28-27.

الإدارة من خلال التنافس بين مختلف الوزراء لاستغلال صغر سن السلطان عبد العزيز كما فتح باب التغلغل الأجنبي إلى المغرب بحجة الإصلاح.[1]

وبعد مرور عامين على وفاة الوزير باأحمد ساءت أحوال البلاد و أصبحت تعيش حالة من الفوضى بسبب الانقلابات و الداخلية لأبي حمارة[2] والذي كان من التابعين لفرنسا وكانوا يدعمونه بالإمكانيات المالية و التسليحية وبعد الانتهاء من فرض السيطرة على الجزائر وتونس ظل نفوذه في توسع حتى عام 1909م واسع وبفضل الدعم الذي تلقاه من بعض القبائل تمكن من السيطرة على الشمال الشرقي من المغرب وانقلابه هذا أحدث ضرر فادح خاصة بعد الخسارة المتتالية التي شهدتها جيوش البلاد المغربية وكلفتها أموال طائلة مما أدى لفراغ الخزينة ما دفعها للجوء لطلب قروض من المصارف الفرنسية والاسبانية وقد استغلت اسبانيا نفوذ أبو حمارة في تلك المرحلة فاستطاعت الاستحواذ على امتياز للتنقيب عن المعادن لبعض الشركات الاسبانية.[3]

حينما علم بوحمارة أن حركته أخذت سلك مسلك غيره من الطامعين في الحكم فقد أمس بشخصية السلطان عبد العزيز حيث اعتقد بان صغر سنه كان بابا لتسرب الفساد لقلبه بل ونعت السلطان بالفسق وشرب الخمر ومعاقرة الأجنبيات وهذه التصرفات تتنافى مع مكانة السلطان كأمير المؤمنين وبان الفسق الذي ألهاه ترك الباب مفتوحة على مصارعيها أمام الأجانب للاستيلاء على الحكم والاقتصاد ويعتبر أن الأوروبيين لهم يد في إغراق البلاد في

[1] – ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية، تر: عبد القادر الشاوي وآخرون، ط1، دار الخطابي للنشر والطباعة، المغرب، 1985م، ص 49–50.

[2] – بوحمارة: شخصية بربرية يدعى الجيلالي بن إدريس الزرهوني اليوسفي المكنى بأبي حمارة ولد بمدشر أولاد يوسف سنة 1860م درس في مدرسة طلبة المهندسين ثم أصبح كاتبا لمولاي عمر وأخ السلطان عبدالعزيز وهنا تعرف على المهدي المنبهي الذي أصبح صديق له غير أن المنبهي ترقى إلى أن أصبح وزير الحربية أثارت هذه الترقية غيضته وهنا بدأ عملية الانقلاب بانتحال شخصية مولاي محمد أخ الساطان عبد العزيز وتم القضاء على بوحمارة من طرف عبد الحفيظ سنة 1909م أنظر: كريدية إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902–1909م ، شركة الطبع والنشر ،الدار البيضاء، 1986م،ص 35–40.

[3] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 28.

الديون ما أدى بأصحابها للتخلي عن السيادة المغربية[1]، في حين شهد عهده عدة تحسنات مثل النظام الجبائي من خلال فرضه لضريبة الترتيب[2] على كل المغاربة والأجانب أداء هذه الضريبة تولى جبايتها الموظفين مكلفين من طرف المولى عبد العزيز.[3]

وبعد تولي مولاي عبد الحفيظ الحكم 1907-1912م[4] هبت على المغرب عواصف سياسية واضطرابات داخلية لعبت فيها الأيادي الأجنبية دورا حاسما حيث استطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة الدول الكبرى على الانفراد بامتيازات خاصة في المغرب واحتلاله وضمه إلى مستعمراتها.[5]

ب/ الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

عرف المغرب الأقصى تنوع في المجال الديمغرافي سواء من حيث الثقافات أو اللغات و كذا التوزيع السكاني، بحيث أن التكوين الاجتماعي القبلي غلب على الحياة الاجتماعية في المغرب وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن الساحلية ويعتمد هذا التكوين في حياته المعيشية على الاقتصاد الزراعي وقد توزعت القبائل المغربية في الشمال في مناطق الريف وجبالة والورغة ففي منطقة الريف سكنت قبائل متعددة منها: بني يزنانس، قلعية، كبدانة، أولاد ستوت، بني توزين، كزناية، زناتة، بنو ورياغل، بقيوه، بنويطفة، بني بويفرح، بنو

---

[1] – محمد الصغير مخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909م دار نشر المعرفة، الرباط، 1993، ص27.

[2] – الترتيب: ضريبة وضعية سنها المولى الحسن سنة 1881م ووقع عليها إلى جانب المغرب ممثلو القوى الغربية يوم 30 مارس من نفس السنة انظر: الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار، المرجع السابق، ص 10. الهدف منها أنها تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتكشف الضرر عن الرعية انظر: علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1910) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، الرباط،1994م، ص30-31.

[3] – ألبير عياش، المصدر السابق، ص 50

[4] – عبد الحفيظ: (1907-1912) م يعتبر المولى عبد الحفيظ من كبار سلاطين المغرب على الرغم من قصر مدة حكمه فقد كان عالما مشاركا اهتم بالحديث والأدب ونظم الشعر تمكن بفضل كفائته العلمية في التسيير الإداري منذ أن عينه أخوه خليفة له بمراكش سنة 1901.وهي المهمة التي ظل فيها إلى أن بويع سنة 1907م بدا يفكر في الانقلاب على أخيه منذ سنة 1906عندما حاصرته التهم وكثرت حوله الشائعات. انظر: محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي في تاريخ المغرب، الرباط،2011م، ص 508-509.وأنظر: إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق،147.

[5] – محمد الأمين محمد، المرجع السابق، ص 251-252.

أكميل،مسطاسة، متيوه الريف، ترجيست، بنوغمرة، بنو فودوى، زرقات، تعزويت، بنو احمد كتامة تمسمان، واشهرها قبائل غمارة أما قبائل جبالة فهي: بني سعيد، أدلو، بني حسان، بني ليث، بني حرمز، بني بدر، الأخماس العليا، الأخماس السفلى، تطوان، بني عروس، أدراس وغيرهم.[1]

يمكن القول بأن حالة السكان مرتبطة بالخصوص بالأوضاع الصحية السائدة بالمغرب من بروز الأوبئة وانعكاساتها على النسق الديموغرافي وقد كانت طرق العلاج العصرية التي جاء بها الأطباء الأوروبيين إبتداءا من القرن 18 مقتصرة على أصحاب البلاط بالدرجة الأولى أما باقي السكان فكانوا يستعملون أساليب تقليدية للاستشفاء كما انه وجدت العديد من الأمراض والأوبئة مثل الطاعون والجذري والكوليرا وحمى التيفوئيد[2] ومن ثمة أن الحاجة إلى اليد العاملة للقيام بالأشغال الزراعية والدفاع عن الأسرة والقبيلة في المغرب حافزا ودافعا لتكثير النسل في المغرب[3]، فبعد وباء 1798 1800م ظهر وباء جديد سنة 1818- 1820م وبعدها وباء الكوليرا بفاس في 1834-1835 م الذي افزع الناس وتعطلت الأسواق خوفا منه ليظهر في عدة سنوات متتالية من بينها 1851-1869م وحتى عام 1896م.[4]

وقد لعب هذا الوباء دور في قلب الموازين حيث تضرر المخزن[5] وضعف مؤسساته وجهازه الإداري بشكل كبير بعد وفاة وهلاك الكثير من الموظفين والأمراء والعلماء والفقهاء تراجع التجارة البحرية عقب رحيل العديد من التجار الأوروبيين وكذا انقطاع المواصلات هذا

[1] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص15.

[2] – محمد القبلي، المصدر السابق، ص448.

[3] – احمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن 19م (أنيولتان 1850-1912) م، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2011م، ص190.

[4] – محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1992م، ص 145-235.

[5] – المخزن: يحمل عدة دلالات حيث ارتبط في البداية بالمحل الذي يخزن فيه الأموال كما كان يفعل إبراهيم بن الغالب أمير إفريقية، ثم أخذ مع الدولة السعدية والعلوية دلالة إدارية تشمل كل الجهاز الإداري الذي يعيش من أموال الخزينة أي مجموع الحكومة المغربية أنظر: الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب (1880-1915) إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2011م، ص68.

من جهة، ومن جهة أخرى ساهم في رفع المكاسب المالية للدولة وهذا من خلال إضافة أملاك المنقطعين للخزينة العامة للمغرب.[1]

كما عرف المغرب ما بين 1878-1883م أزمة غذائية قاسية بدأت ملامحها تتجلى خاصة بعد النقص الملحوظ في الإنتاج الزراعي وانتشار الجفاف وانهيار سريع في الأسعار 1877-1878م وعرفت هذه الفترة سنة يبس وقحط.[2]

أما فيما يخص الجانب الثقافي كانت الحياة في المغرب الأقصى في القرن 19م تحمل صفة التقليد والجمود كما أن نظام التعليم لم يطرأ عليه أي تغيير سواء في المنهج أو حتى في المضمون[3] ، فلم يكن نظام التعليم في المغرب يختلف عنه في الأندلس وبقية العالم الإسلامي حيث كانت الكتاتيب القرآنية في مرحلة إعدادية ثم التعليم الحقيقي بأطواره وأسلاكه الثلاثة[4] تم إنشاء عدة مدارس في عهد الحسن مثل مدرسة الرباط التي أنشأها إبراهيم التادي 1894م وأخرى بسلا[5] ، كما أسس أيضا مدرسة مركزية للمدفعية بطنجة كانت تدرس الحساب ،الفلك الجغرافيا اللغة العربية وكذا المبادئ الدينية[6]، كما شكلت الزوايا في المغرب الأقصى في فترة القرن 19م و القرن العشرين احد دواليب السلطان التي لا يمكن الاستغناء عنها لتسيير شؤونه

[1] – محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، تر: محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب،2006م، ص175-174.

[2] – محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص237-238.

[3] – مخالفية ذهبية، الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى 1912-1921م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018-2019م، ص13.

[4] – عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب: العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، مكتبة السلام، الدار البيضاء، (د.س.ن)، ص85.

[5] – سلا: كانت في القيم قرى متصلة وعمائر متفرقة ما بين نهر أسمير والمحل المعروف بأقرميم على ضفة وادي الرومان وكانت عمارتها على هيئة عمارة الأقدمين للمدن الكبيرة كقرطبة وسجلماسة ومكناسة قرى متصلة ومحلات متفرقة وعمائر منتظمة بذلك الحوض البهيج.أنظر: محمد بن علي الدكالي، الإتحاف الوجيز تاريخ العدوتين ،ط2، تح: مصطفى بوشعراء ،منشورات الخزانة العلمية ،الصبايحية بسلا،المغرب،1996م،ص164.

[6] – محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص161.

فمن بين هذه المؤسسات الدينية الكتانية[1]، والريسونية[2]، والدرقاوية[3] حيث كانت تمارس نشاطات متعددة كتحفيظ القران الكريم وتعليم التصرف والدعوة للطريقة والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي.[4]

ج /الأوضاع الاقتصادية:

عاش المغرب الأقصى ظروف اقتصادية صعبة جدا بعد حرب تطوان ضد اسبانيا حيث عجزت الدولة بسبب نقص الموارد المالية عن تلبية متطلباتها في سداد القرض والغرامة المفروضة عليه[5] حيث عرف المغرب تذبذب كبيرا للحالة الاقتصادية أدى إلى تقليص المساحات الزراعية كما عرفت أيضا نقصا كبيرا في قطاع الماشية أما فيما يخص الحياة التجارية فقد أصابها اضطراب وذلك نتيجة لانعدام الأمن وبالتالي قل تموين الأسواق الحضرية والقروية ومنه ارتفاع سعر المواد.[6]

أما التجارة المغربية فقد عرفت نشاطا واسعا منذ بدايات القرن 19م ولعل ذلك يرجع إلى تطور وازدهار عمليات التبادل التجارية مع بعض الدول الأوروبية وهذا ما أدى إلى تغلغل

---

[1] – الكتانية: هي طريقة مستقلة تنقسم إلى قسمين الطريقة القديمة المحمدية الكتانية وهي طريقة الشيخ أبي المفاخر محمد بن عبد الواحد الكبير بن احمد الكتاني الإدريسي الحسني تأسست سنة 1266 بفاس أما القسم الثاني الطريقة الباقية الطريقة الأحمدية الكتانية وهي طريقة صوفية أسسها الشيخ أبو الفيض محمد بن عبد الكبير بن محمد بن عبد الواحد الكتاني عام 1308 انظر: مركز الخطابي، ملهم الثورات المسلحة: ثورة الريف الثالثة 1921–1926م، (د.م.ن)،2020–2019م، ص17.

[2] – أسست الزاوية الريسونية: أثناء معركة وادي المخازن الشهيرة التي وقعت في 1578م على يد سيدي أمحمد بن علي بن ريسون المتوفى عام 1906م بإذن شيخه مولاي عبد الله بن الحسين الأمغاري انظر: المرجع نفسه، ص17.

[3] – الدرقاوية: من أهم الزوايا بفاس لعبت دورا مهما في الحياة السياسية هناك وكانت تحضى باهتمام خاص من طرف السلطان حسن الأول، تعود للشيخ العربي بن أحمد الدرقاوي، انظر: المرجع نفسه، ص 17.

[4] – عائشة حمرات، وسيلة شعبان، حزب الاستقلال المغربي ودوره في مواجهة الحماية الفرنسية 1944–1956م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي، بونعامة، خميس مليانة، 2016/2015م، ص 12.

[5] – خالد بن الصغير المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1836–1886) م، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1997م، ص233.

[6] – محمد الصغير الخلوقي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف (1900–1909) م، دار نشر المعرفة، الرباط،1993م، ص 18.

المصالح الأجنبية عن طريق الامتيازات ولقد لعبت هذه الأخيرة دورا في تخريب الاقتصاد المغربي وتهديد استقلال البلاد.[1]

نشطت حركة التجارة مع أوروبا في الموانئ المغربية حيث يتم عن طريقها استيراد السكر والشاي والمنتوجات الصوفية وبعض المصنوعات المعدنية.[2]

في حين اقتصرت صادرتها على الصوف والجلود والعسل والشمع واللوز والجوز والصمغ وكذلك الحبوب التي كانت ممنوعة من التصدير إلا في المواسم الزراعية الجيدة، إن عمليات التبادل التجاري في منطقة شمال المغرب كانت محدودة على جزيرة النكور ومنطقة الورغة،حيث كانت جزيرة النكور التي خضعت للاحتلال الاسباني في سابق الأوان تمثل موردا رئيسيا للبضائع المستوردة ومنها السكر والدقيق والملابس.[3]

أما الصناعات فترتكز عموما في المدن ومن أهمها فاس[4] التي تعد من أكبر المدن للصناعات اليدوية ومن منتجاتها الصوف والكتان[5]، وتليها تطوان التي تعد مدينة ذات صناعات يدوية كثيفة وقد بلغت أوجها في القرن 19ومن منتجاتها الخيام لتموين الجيش والمخزن وتنتج أيضا الآلات الحديدية كصفائح الخيل والمسامير كما كانت أيضا المواصلات تعد العنصر الأساسي في تنشيط الاقتصاد عموما والتجارة خصوصا.[6]

---

[1] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 16.

[2] – مخالفية ذهبية، المرجع السابق، ص12.

[3] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص16.

[4] – فاس: مدينة مشهورة كبيرة في المغرب ومن أجمل مدنه يصبغ فيها الأرجوان والأكسية القرمزية فيها 3جوامع ويخطب في جميعها يوم الجمعة تحتل مقاما ممتازا في المغرب كعاصمة ذات تاريخ مجيد يرجع تاريخ بنائها لعصر المولى إدريس الثاني الذي شيد بها سنة 193هـ أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج4، دار صامد، بيروت، (د.س.ن)، ص230: الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1984م، ص207.

[5] – محمد معريش، المغرب، المرجع السابق، ص142.

[6] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص16-17.

الأوضاع العسكرية:

عرفت الأحوال العسكرية في المغرب تطورا ملحوظا ومستمرا خاصة بعد الخبرة المكتسبة من الحروب التي خاضوها ضد العدو والغنائم الحربية والتسليحية التي تحصلوا عليها، كما شهد الجانب العسكري للمغرب خلال القرن التاسع عشر عده تغيرات جوهرية حيث تطورت بفعل تذبذب الأحداث في الأوساط المخزنية.[1]

تميز الجيش المغربي بعدة ميزات في تلك الفترة من بينها القوة والصلابة وذلك يتجلى من خلال الأعداد الهائلة التي كانت تحشد أحيانا من قبيلة واحدة، كذلك الدور الهام والمجهود الحربي الذي بذله منذ عهد مولاي عبد الرحمن (1822-1859) م إلى عهد مولاي الحسن (1873-1894) م، كما اهتم المخزن بجميع مظاهر الجيش من التسليح وتدريبات وبعثات وهي التي تقوم بتحريك المخزن بالمدافع وبهيئته كلها من وزراء وقواد وحناطي وطبول لإحياء العظمة والهيبة وفرض الطاعة، كان يطبق دون اللجوء لأسلوب القوة.[2]

خلال عهد المولى محمد بن عبد الرحمان أصبح الجيش مكون من عساكر أي جنود من قبائل الواديا والشراكة والبخاري والمسخرين يحملون لقب الكيش[3] يترأسهم ضابط مصري.[4]

حيث تكونت وحدات الجيش من الرماة الذي بلغ عددهم 1800و 2000 جندي وتمثلت نوعيه أسلحتهم في البوشفار وهي مصنوعة من الحجر والتافلة تحمل في رأسها

---

[1] – مؤلف مجهول، البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989م، ص 96.

[2] – ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء،1997م، ص 151.

[3] – الكيش: وهو العنصر التقليدي في الجيش المغربي كانت تشكله قبائل الكيش في المغرب ركز عليه المغرب في الإصلاح حيث قل عدده تدريجيا فقد كان يقدر ب 20 ألف مخزني في أوائل القرن 19م كان يتكون أساسا من الخيالة انظر: المرجع نفسه، ص 282.

[4] – عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، دار نشر المعرفة، الرباط،1997م، ص132.

خنجر والشاقور أما جيش الخيالة فهو يحتوي على 2000 فارس تبرز مهامهم في تجهيز الجيش وتعزيزه وآخر وحدات في الجيش هي جيش المدفعية تجاوز عددهم 600 جندي.[1]

أما فيما يخص تجهيز الجيش بالسلاح فقد أسس السلطان بمراكش معملا لصنع البارود لجنود الطبجية[2] ولضمان ولاء الجيش اعتمد المخزن على مجموعة من المبادئ والأسس في تدبير شؤونهم وتزويدهم بالامتيازات، ومن بين الامتيازات التي منحتها لهم إعطائهم الأراضي الفلاحية وإعفائهم من الضرائب غير الشرعية[3] ومع توالي المولى الحسن الحكم أصدر قرارا يقضي بتجنيد عناصر جيدة لرفع عدد الجنود.[4]

كما سعى جاهدا لتقوية أجهزة الدفاع بالاستعانة بضباط أجانب في التدريب كما قام بزيادة في أجور الجنود وغير من نوعية اللباس العسكري.[5]

كما ادخل نظام التجنيد الإجباري وأرسل طلبة مغاربة إلى أوروبا للتكوين العسكري[6] وأيضا زاد الاهتمام بالتسليح بالجنود المغاربة وتحصين الحدود المغربية في عهد السلطان المولى الحسن، كما زود الجيش بالعتاد الحربي ومعامل السلاح حيث أسس معمل سنة 1892م ينتج 3 بنادق يوميا.[7]

---

[1] – عبد الحق المريني، المصدر السابق،132.

[2] – الطبجية: أو ما يسمى أيضا بالمدفعية وهو القسم الذي ركز عليه المخزن في الإصلاح إلى جانب العسكر وجعل منه وحدة مستقلة حيث كان معظم الطلبة العسكريين المغاربة في الخارج يبعثون من اجل التدريب على المدفعية انظر: ثريا برادة، المرجع السابق، ص 282.

[3] – مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1912–1830) م، ج1، ط1، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، مراكش،2008، ص397395–396.

[4] – بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب (1912–1844) م، المطبعة الملكية، الرباط،2002م، ص147.

[5] – محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، ط1، شركة نشر وتوزيع المدارس، الدار البيضاء،1985م، ص69–70.

[6] – مجبر إلهام، سلطاني ربيعة، إصلاحات السلطان الحسن في المغرب الأقصى (1894–1873)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة الجيلاني، بونعامة،2014–2015م، ص43.

[7] – مصطفى الشابي، المصدر السابق، ص 385.

والى جانب ذلك أيضا عمل على التحصين العصري لمدينتي طنجة[1] والرباط فقط فالتحصين، شمل بطاريات أنشأها مهندسون إنجليز وتحصين آخر شمل المدافع والأبراج.[2]

ويمكن القول بأنه بفعل الإصلاحات العسكرية التي أحدثها كل من السلطان محمد بن عبد لرحمان والمولى الحسن برزت عدة تشكيلات جديدة في الجانب العسكري منها الزيادة في عدد العسكر الذي قدر 120.000 جندي والإبقاء على الوحدات التقليدية وهو الكيش الذي يعد أساس الجيش العسكري المغربي قبل الإصلاح.[3]

2/الأطماع الاسبانية في المغرب:

تعددت أسباب الأطماع الاسبانية للمغرب من بينها:

- القرب من اسبانيا حيث يفصل بينهما مضيق جبل طارق فقط
- فقدان اسبانيا لجميع ممتلكاتها في أمريكا باستثناء كوبا والفلبين[4]
- عودة الجيش الاسباني مهزوما في آخر حروبه في كوريا 1899م واحتلال المغرب فرصة لاستعادة أمجادهم لان مظاهر الرقي والمراتب العليا والثراء في ذلك الوقت كانت تعني القيام بحركات استعمارية وضم أكبر عدد من المستعمرات.
- العداء القديم للمغاربة من قبل الكنيسة.[5]
- كانت اسبانيا ترى في المغرب سوقا اقتصاديا هاما لتصريف منتجاتها.

[1] – طنجة: تقع على الضفة الغربية لجبل طارق الأسر الذي جعلها تملك مركزا ممتازا بالنسبة للدول الأجنبية بدأ الصراع حولها مع بداية تأسيس الإمبراطورية، وبناءها وبداية الاشتباكات بين المصالح المراكشية بالمصالح الأجنبية وأصبحت فيما بعد مركز الحياة الدبلوماسية أنظر: عبد المجيد بن جلول، المرجع السابق، ص 154-156.

[2] – فريديريك وايسجرير، على عتبة المغرب الحديث، ط2، تر:عبد الرحيم حزل، دار الأمان،الرباط،2011،ص76.

[3] – ثريا برادة، المرجع السابق، ص 281-282.

[4] – ميغل مرتين، الاستعمار الاسباني في المغرب (1956-1860) م، ط1، تر: عبد العزيز الوديي، الهلال العربية الطباعة والنشر، الرباط،1988م، ص10.

[5] – سناء بوجلال، ثورة الريف المغربي 1925(دراسة تاريخية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2017-2018م، ص 26.

- البحث عن أراضي جديدة ترد بها الاعتبار بعد انهزامها وفقدانها للعديد من مستعمراتها جراء حروبها السابقة.[1]
- الأزمة الاقتصادية والسياسية التي شهدها المغرب في عهد السلطان مولاي عبد العزيز بحيث عند توليه الحكم كان صغيرا في السن ولم تكن لديه الخبرة الكافية لتولي زمام الأمور كان غير مجرب وما زاد من غرته حاجبه احمد بن موسى الذي كان على إطلاع بجميع الأمور وكانت كلها تسير على يده.[2]
- ضف إلى ذلك وجود الخونة داخل حكومته بحيث كان البلاط مقسما إلى ثلاثة أقسام: قسم ينشر الدعاية للفرنسيين وقسم للإنجليز وثالث ينشرها للألمان.[3]
- إضافة إلى هذا كان المغرب يعيش أزمة مالية تمثلت في فشل المخزن المغربي وهو ما اجبر السلطان على فرض ضريبة الترتيب سنة 1902م[4]، وهو ما أثار سخط الرعية على حد سواء وأدى إلى ظهور اضطرابات داخل البلاد وسرعان ما تسربت الفوضى إلى الشؤون الداخلية والخارجية، بشكل اجبر السلطان سنة 1903م إلى طلب قروض من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا واسبانيا، بالإضافة إلى ذلك اجتياح الثورات الداخلية في معظم بلاد المغرب والتي سببت أزمات سياسية خانقة كثورة بوحمارة.[5]

---

[1] – سهام بورقعة، عيدة فاتحي، محمد بن عبد الكريم الخطابي وموقفه من الحماية المزدوجة (1912–1926) م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ مغرب عربي معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية–أدرار،2019–2020م، ص19.

[2] – محمد الأمين محمد، المرجع السابق، ص 247.

[3] – مولاي الطيب العلوي، المصدر السابق، ص 10.

[4] – ألبير عياش، المصدر السابق، ص 50.

[5] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص28.

الفصل الأول: الاتفاق الفرنسي الاسباني وفرض الحماية على المغرب

المبحث الأول: ظروف الاتفاق وأسبابه

نظرا للوجود الفرنسي في كل من تونس والجزائر هذا ما يجعل بينهما حدود جغرافية مع المغرب سمحت لفرنسا بتوجيه أنظارها صوب الأراضي المغربية، زيادة على مصالحها من النزاع القائم بينها وبين انجلترا.[1]

والصراع الفرنسي المغربي الذي تفاقم بسبب تقديم السلطان عبد الرحمن للأمير عبد القادر والمجاهدين الجزائريين دعم من مال وسلاح لمجابهة العدو الفرنسي، هذا الصراع كاد يتحول إلى حرب لولا تدخل انجلترا بإنذارها لفرنسا لتتراجع، وتوصل الطرفان المغربي والفرنسي في النهاية لعقد اتفاقية طنجة 1844م.[2]

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تدهورت أوضاع المغرب هذا ما حفز فرنسا للمباشرة في تطبيق مخططاتها على أرض الواقع وبسط نفوذها على المغرب لكن كل ذلك لم تحقق فرنسا منه شيئا لأن وجود أطماع أخرى يمنعها من ذلك وهي إنجلترا، ايطاليا ألمانيا واسبانيا.[3]

قامت فرنسا في مطلع القرن العشرين بإبرام عدة اتفاقيات مع الدول الأوروبية إيطاليا بريطانيا، إسبانيا لتمهيد السبيل أمام السيطرة الفرنسية على المغرب، وفرض الحماية عليها.

الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902م:

بعد استعادة ايطاليا ترتيب حكومتها وقواها سنة 1871م، قررت توسيع نفوذها ووجهت أنظارها مباشرة نحو ساحل الأبيض المتوسط باعتباره الأقرب جغرافيا لها إضافة إلى العلاقات

1 – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص313.

2 – فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص39.

3 – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص314.

القديمة التي تربطها بإفريقيا في عهد الدولة الرومانية، كما كان مبتغاها أيضا توفير مجالات عمل للإيطاليين.[1]

في بادئ الأمر كان من ضمن أهداف ايطاليا هو السيطرة على تونس ولكن ذلك لم يحدث خاصة بعد أن سبقتها فرنسا هي الأخرى في فرض الحماية على تونس عام 1881م هذا كان بمثابة تحطيم لآمال ايطاليا في البحر الأبيض المتوسط.[2]

عقدت فرنسا أولى الاتفاقيات مع ايطاليا بعد تبادل عدة رسائل بينهما في 14 و16 ديسمبر 1900م[3] الذي ينص على عدم وقوف فرنسا في وجه المصالح الإيطالية بليبيا وبالمقابل السماح لفرنسا ببسط نفوذها على المغرب الأقصى[4]، وكما توصل الطرفان أيضا أنه في حال ما طرأ تغيير في الوضع السياسي و الإقليمي مثلا تقوم فرنسا بضم المغرب لها فهنا يصبح من حق ايطاليا أيضا ضم طرابلس، وبهذا الشكل تتم المبادلة أو مقايضة المغرب بليبيا.[5]

الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904:

منذ احتلال مصر من طرف انجلترا أصبحت العلاقات الإنجليزية الفرنسية متوترة وفي تنافر تجلى ذلك في وقوع أزمة فاشودة 1898م.[6]

1 – شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض،2002م، ص171–207.

2 – المرجع نفسه، ص 171–207.

3 – لوتيسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تر:عفيفة البستاني ،ط7، دار الفرابي، بيروت،1985م، ص349–348.

4 – لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية مقاربة تاريخية قانونية ،ع1 ،مجلة البحثية ،منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، جامعة محمد الخامس السويسي ،كلية الحقوق ،سلا ،المغرب، 2013م ،ص 11.

5 – لوتيسكي، المصدر السابق، ص349.

6 – حاج جيلاني سكينة، خرطمان يمينة، المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية–الإسبانية (1907–1934)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي، خميس مليانة،2017–2018م، ص15.

قامت فرنسا ببعث الضابط مارشان لغرب إفريقيا ليترصد مركز رسو الفرنسيين في النيل وما لبث حتى أرسلت انجلترا أوامر بطرده من تلك المنطقة وجراء هذا التصرف استاءت فرنسا واعتبرته تقليل من اعتبارها.[1]

بعد الحرب الألمانية الروسية في 1893م تراجعت قوة روسيا وأوشكت على الضعف هنا فرنسا أقرت بضرورة إيجاد حليف قوي، أما انجلترا فأصبحت مخاوفها من ألمانيا باعتبارها منافس قوي فأقرت هي الأخرى أن تبرم اتفاقا مع فرنسا التي تعتبر عدوة ألمانيا في تلك الحقبة وذلك لمسايرة مصالحها.[2]

وفي ظل هذه الظروف تم إبرام الاتفاق الفرنسي البريطاني في 1904م[3] التزمت فيه فرنسا بعدم عرقلة عمل انجلترا في مصر[4] وتعهدت انجلترا أن تقوم بالحرص على استقرار المغرب وتقديم كافة الدعم له من بينها الإشراف على جميع الإصلاحات الشاملة لجميع المجالات هذا فيما يخص المادة الأولى من الاتفاق.[5]

المادة الثانية: تنص على حرية التجارة في كلا طرفين وضرورة المساواة في الضرائب المفروضة على التجارة وأجور النقل.[6]

المادة الثالثة: تتعلق بعدم تغيير الوضع في مراكش.

المادة الرابعة: جعل جبل طارق محايدا بحيث لا يمكن إقامة تحصينات على الساحل الممتد

1 – شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،2000م، ص، 224–225.

2 – المرجع نفسه، ص222–225.

3 – يسرى الجوهري، شمال إفريقية، ط6، دار الناشر الجامعي، الإسكندرية، 1980م، ص157.

4 – رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، دار روتابرينت، مصر،1996م، ص150.

5 – مؤلف مجهول، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية، دار الطباعة الحديثة،1951م، 42.

6 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، المرجع السابق، ص319.

من مدينة مليلة حتى المرتفعات الواقعة جنوب نهر سيبو ما عدا مدينة مليلة ذاتها والحصون الاسبانية القائمة حاليا.[1]

أما فيما يخص المادة الخامسة: تخص رعاية حقوق الموظفين الفرنسيين والانجليز في كل من مصر والمغرب.

بينما تتعلق المادة السادسة: باحترام انجلترا لحرية الملاحة في قناة السويس حسب اتفاقية القسطنطينية 29 أكتوبر 1888 م.[2]

كانت أهم نقطة في هذه الاتفاقية هي تقسيم المغرب لمناطق نفوذ وتجزئته وضعت ضمن البنود السرية للمعاهدة بحيث تتفق الحكومتان على ضرورة إدخال مساحة معينة من التراب المغربي المجاورة لمليلة وسبتة ضمن دائرة النفوذ الاسباني.[3]

أما البند الثاني السري انه في حالة ما أرادت كلا الحكومتين على إدخال تعديلات لسياستهم الخاصة بمصر والمغرب فان الدولتان تلتزمان بما جاء في المادة الرابعة والسادسة من الاتفاق الودي، وتتعلق الثالثة بتسديد الديون الأجنبية والرابعة تختص بالقضاء والامتيازات الممنوحة للأجانب في مصر وعدم تغيير النظام إلا في حالة ما إذا رأت انجلترا ذلك ونفس الشيء في المغرب.[4]

الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م:

بعد عقد فرنسا لاتفاق مع انجلترا باشرت في عقد اتفاق آخر مع اسبانيا لتبيان محل هذه الأخيرة في المغرب وقد سبق لهما أن دخلتا في مفاوضات سنة 1902م لكنها انتهت بعدم رضاء الطرفين واعتراض اسبانيا على صغر منطقة نفوذها بحيث تم إبعاد منطقة تازة وفاس من نفوذها[5]

1 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص224–225.

2 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، المرجع السابق، ص320.

3 – ألبير عياش، المصدر السابق، ص 53–54.

4 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث، المرجع السابق، ص 320–321.

5 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 227.

وبقي الحال كذلك إلى أن عقدوا اتفاق آخر في 3 أكتوبر 1904م بمدينة باريس.[1]

احتوى هذا الأخير على تصريح علني واتفاق سري، وافقت من خلاله اسبانيا على اتفاق 8 افريل 1904م، كما أقرت اسبانيا بالتزامها في الحفاظ على استقرار المغرب والدفاع عنه تحت سيادة السلطان المغربي وبموجب ما جاء في الاتفاق الودي حول عدم مساس فرنسا للوضع السياسي أو وضع تغيير به ومن أبرز النقاط التي تضمنتها نذكر:[2]

- تقسيم مناطق النفوذ بحيث القسم الشمالي للمغرب فهو تحت قبضة اسبانيا أما القسم الواقع بالوسط والجنوب المغربي فهما من منطقة نفوذ فرنسا.[3]
- عدم معارضة فرنسا لعمل اسبانيا في منطقة نفوذها.[4]
- سعي اسبانيا لتجسيد مبدأ التساوي في حرية عمل كل طرف في منطقته لكن فرنسا ظلت تسيير شؤونها على مبدأ كل له حريته في منطقة نفوذه.[5]
- صادقت إسبانيا من خلال هذا الاتفاق على عدم التصرف في منطقة نفوذها خلال 15 سنة إلا بموافقة فرنسا في حالة ما استحالة المحافظة على الوضع الراهن في المغرب يمكن لإسبانيا التصرف بحرية تامة في منطقتها مع التأكيد على سرية الاتفاق.[6]
- قبول اسبانيا ورضائها على اتفاق 8 أفريل 1904م بين كل من فرنسا وبريطانيا فيما يخص حرية التجارة، وعدم القيام بالتحصين في المنطقة المحددة سابقا وعدم التنازل عنها للطرف الثالث.[7]

1 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 321.
2 – الحاج جيلاني سكينة، المرجع السابق، ص 19.
3 – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص28.
4 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص321.
5 – الحاج جيلاني سكينة، المرجع السابق، ص 19.
6 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص221.
7 – أحمد إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص 148.

- ضبط حقوق كل من فرنسا واسبانيا في المغرب واحترام سيادة السلطان وسلامة أراضيه من أي تدخل أجنبي مع التكفل بكافة الإصلاحات المالية والإدارية والسياسية كل منطقة حسب نفوذها في المغرب.[1]

ومن خلال هذا الاتفاق الاستعماري باشرت فرنسا في بسط سيطرتها على حكومة المغرب والتدخل في شؤونه تحت ذريعة الإصلاحات والسهر على تحسين ظروف المعمرين الأوروبيين والحفاظ على استقرار الوضع الداخلي للمغرب.[2]

وفي الأخير ما يمكن قوله أن فرنسا قد نجحت في عقد تلك الاتفاقيات مع كل من ايطاليا انجلترا واسبانيا وبالتالي لم يبقى أمامها سوى إعلان الحماية على المغرب.

أزمة مراكش 1905م:

حاولت فرنسا إخضاع الحكومة المغربية تحت سلطتها لكن تفطن ألمانيا بالوضع التي آل إليها المغرب خاصة بعد الاتفاقيات السابقة دفعها للسعي لإنقاذ مصالحها التجارية بمحاولة إفساد الاتفاق الأخير (الفرنسي الإسباني) ثم بقيت في انتظار هزيمة روسيا حليفة فرنسا في الحرب ضد اليابان سنة 1905م.[3]

وبعد وصول الألماني غيليوم الثاني إلى طنجة في 31 مارس 1905م للمغرب قام بإلقاء خطاب بمدينة طنجة حيث قال فيه: إني عازم على القيام بكل واجباتي لحفظ مصالح ألمانيا في مراكش باعتبار أن السلطان يتمتع بحرية مطلقة، وهكذا رفضت ألمانيا الاعتراف لفرنسا بما لها من حقوق حيث عبرت السياسة المراكشية عن موقفها الرافض وعدم الاعتراف بمصلحة الطرفين.[4]

1 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص227.

2 – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص28.

3 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص227–228–229.

4 – لوتيسكي، المصدر السابق، ص353.

تعد هذه الزيارة بمثابة تشجيع للسلطان لمواصلة رفضه ومعارضته للإصلاحات المطروحة عليه من قبل الحكومة الفرنسية.[1]

انتهجت ألمانيا سياسة لتوسيع نفوذها في المغرب وهي استغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين لصالحها الأمر الذي لم تتفطن له فرنسا.[2]

حدثت أزمة مراكش نتيجة لعدة أسباب نخص بالذكر الأطماع الفرنسية في المغرب خاصة بعد استخدام فرنسا لمشروع الإصلاحات كذريعة للهيمنة والتوسع في المغرب[3] وتم حل هذه الأزمة بتدخل ألمانيا في سنة 1905م و عرضها لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في اسبانيا من 12 جانفي إلى 7 أفريل 1906م برغم من معارضة فرنسا لهذا الأخير إلا أنها أرغمت على الحضور.[4]

مؤتمر الجزيرة الخضراء 7 أفريل 1906 م:

انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء[5] في جانفي 1906 م شاركت فيه معظم دول مؤتمر مدريد[6] في الجزيرة الاسبانية وانتهى بالمصادقة عليه في 7 أفريل من نفس السنة[7] وهذا جاء بعد دعوة الدبلوماسية المغربية إلى عقد مؤتمر دولي، وبعدما تم الإعلان عن هذا الأخير تمت المداولات على ثلاث مبادئ أساسية وهي:

1 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا، المرجع السابق، ص288.

2 – علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851–1947، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006م ،ص94.

3 – عز الدين البشير، مؤتمر الصلح عقب الحرب العالمية الأولى (1923–1919) م، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة، جامعة محمد خيضر –بسكرة،2015–2016م، ص7.

4 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المرجع السابق، ص228.

5 – عقد بناءا على اقتراح من الإمبراطور الألماني لبحث المشكلة المراكشية حضرته كل من فرنسا، بريطانيا، وألمانيا، إيطاليا وجاءت قراراته لصالح فرنسا أنظر: يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، ط1 دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2008م، ص266.

6 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص233.

7 – علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص74.

- سيادة جلالة السلطان واستقلاله.
- وحدة مملكته.
- المساواة التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر.[1]

وتطرقوا أيضا في هذا المؤتمر دراسة نوع الإصلاحات المطروحة وشرحوا إمكانية البلاد في تبني واستقبال مثل هذه التغيرات المقترحة، ويمكن القول بأن الأهمية من هذا المؤتمر تكمن في أنه سيضيف للمغاربة الكثير من التسهيلات نذكر منها المحافظة على استقلالية المغرب وتدويل القضية المغربية.[2]

حرصت ألمانيا وأصرت على انعقاد هذا المؤتمر لأنه يخدم مصالحها ويتجلى مبتغاها من هذا المؤتمر هو الحظي بمكانة دبلوماسية مرموقة في أوروبا، لا خدمة مصالح المغرب والحفاظ على استقلاله.[3]

قراراته:

انبثق من خلال هذا المؤتمر مجموعة من القرارات توصلت إليها الدول المشتركة أهمها:

1) سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانئه.
2) الحفاظ على الأمن في الموانئ والمدن المغربية ومكافحة تهريب الأسلحة من البلاد.
3) المسائل المالية ودراسة حول تأسيس مصرف دولي بالمغرب وكذا مسائل الضرائب والجمارك.
4) المشروعات الإنشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها.[4]

قرارات هذا المؤتمر ليست في صالح المغاربة إطلاقا فهم الخاسر الوحيد، فبالرغم من

1 – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص44.

2 – علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص73.

3 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص231.

4 شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص323-324.

مصادقة المؤتمر على احترام سيادة السلطان واستقلال أراضيه إلا أنه يخدم الحكومة الفرنسية بالأساس.[1]

نتائجه:

- إخضاع المغرب للاستغلال من قبل التجار الذين جاءوا من كل العالم
- منح السلطة الدبلوماسية والقناصل للتدخل في شؤون البلاد
- تطوير المصالح الأجنبية في المغرب وتعزيز النفوذ الأوروبي مع عدم الاكتراث بوضع المغرب كدولة مستقلة.[2]
- محاولة حل الخلاف الفرنسي الألماني التي ظهرت بوادره بعد الاتفاق الودي
- خيبة أمل المغاربة ورفضهم لقرارات المؤتمر وتزايد عدائهم للسلطات الفرنسية.[3]

يتبين من خلال هذه القرارات أن فرنسا قد حققت جل أهدافها من خلال هذا الميثاق خاصة رغبتها في فرض سلطتها على المجال الاقتصادي المغربي وبذلك بات المغرب الخاسر الوحيد من وراء هذا المؤتمر على خلاف ما كانت تأمل فيه.[4]

أزمة أغادير 1911م:

بالرغم من عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء إلا أنه لم يجدي نفعا في حل الخلاف الناشب بين ألمانيا وفرنسا حول الأراضي المغربية، وما أزم الأمور هو اكتفاء ألمانيا بمراقبة الأوضاع.[5]

وبالتزامن مع هذه الأحداث كان التنافس البحري الألماني البريطاني بلغ الذروة القصوى مع ذلك فقد باءت بالفشل في إيقاف التسابق، كما أن إصرار ألمانيا على عدم التخلي عن القسم الجنوبي لصالح بريطانيا إلا في حال ما وقفت بريطانيا في حياد من الحرب الألمانية

1 – فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

2 – علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص77–78.

3 – المرجع نفسه، ص78–79.

4 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص236.

5 – عز الدين البشير، المرجع السابق، ص8.

الفرنسية، إلا أن الواضح من هذا هو التشدد البريطاني إزاء الألمانيين في أغلب المجالات خاصة في المجال العلمي.[1]

ألمانيا كانت على دراية بأن جيش أوروبي سيدخل مستعمرا للمغرب خاصة وأن العمليات التي تقوم بها فرنسا تأثر على المصالح الألمانية في المغرب إلا أن ألمانيا لم تنسى الهزيمة التي تلقتها آنذاك في مؤتمر الجزيرة ال خضراء1906م وتصورت أنها لو تدخلت بأسلوب عنيف ضد السلطات الفرنسية في المغرب لكانت حققت مكسبا سياسيا.[2]

خلال عام 1911م اضطربت الأوضاع الداخلية في البلاد المغربية الأمر الذي دفع بالسلطان عبد الحفيظ لطلب يد العون من فرنسا التي جهزت العدة والعتاد الحربي[3]، واستغلت الوضع لتقوم بشن حملة فرنسية على مدينة فاس سنة 1911م[4] وعندما قامت فرنسا باحتلال مكناس أيضا سارعت ألمانيا في تحريض اسبانيا على احتلال العرائش والقصر الكبير[5] وغرض ألمانيا من هذا هو ضرب العلاقات الفرنسية الاسبانية و أقرت بعد كل هذا الاستحواذ هي الأخرى على الصويرة و أن تتدخل في شؤون المغرب بشكل مباشر.[6]

أرسلت ألمانيا طردا إلى أغادير ذلك لأنها حين علمت بحملة فرنسا على فاس لم تبقى تراقب كما فعلت سابقا، لاسيما وأنها تؤكد في كل مرة وبشدة على ضرورة المحافظة والدفاع عن مصالحها بالمغرب[7]، وقامت ببعث البانثر الألماني المسلح إلى أغادير في 1 جويلية 1911م متزعمة بحماية مصالحها التجارية في المغرب من أي خطر خاصة من العصابات.[8]

1 – عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، 2014م، ص372.

2 – المرجع نفسه، ص373.

3 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المرجع السابق، ص229.

4 – عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1974م، ص148.

5 – لوتيسكي، المصدر السابق، ص359.

6 – عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص148.

7 – شوقي الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المرجع السابق، ص229.

8 – لوتيسكي، المصدر السابق، ص359.

والجدير بالذكر أن ألمانيا لم تكن لديها رعايا بالمغرب بل كانت ترغب في الحصول على الموانئ المغربية المحاذية للمحيط الأطلنطي ومنطقة السوس التي كانت تطمع في ضمها إليها.[1]

وضحت ألمانيا في مذكرة رسمية لكل الدول الأوروبية الكبرى أسباب إرسالها للباخرة الحربية لميناء أغادير وأرجعت ذلك ل 3 عوامل:

1) إلحاح التجار الألمان على الدفاع عن حياتهم وأموالهم.
2) سخط الرأي الألماني نتيجة إقصاء ألمانيا من المساهمة في حل القضية المراكشية.
3) تدابير فرنسا وإسبانيا التي جعلت وثيقة مؤتمر الجزيرة الخضراء وهمية وأقرت ألمانيا بعدم سحبها لسفينتها الحربية من ميناء أغادير إلا في حالة ما تراجعت القوات الإسبانية والفرنسية من مراكش.[2]

واصلت ألمانيا هدفها وهو الحصول على مناطق نفوذ بالمغرب لذلك سعت جاهدة لعقد اتفاق مع فرنسا طمعا منها للحصول على جزء من المغرب وتمت المفاوضات بين الطرفين في 10جويلية1911م ببرلين، نقش فيه رغبة ألمانيا في الاستحواذ على كونغو الفرنسية غير أن فرنسا قابلت ذلك بالرفض.[3]

انتهت هذه المفاوضات بتهديدات من كلا الطرفان باللجوء للعنف واستعمال السلاح ودخول بريطانيا كطرف ثالث وموقفها المعادي لألمانيا ووقوفها حليفة إلى جانب فرنسا و قامت بابتزاز ألمانيا هي الأخرى[4]، فأقرت ألمانيا أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي في أغادير لتجنب الخطر الذي يواجهها، أبرم في 4 نوفمبر عام 1911م بين ألمانيا وفرنسا حظيت فيه فرنسا على الاستقلالية الكاملة في العمل بالمغرب مقابل تسليم الكونغو لألمانيا.[5]

1 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص328.
2 – لوتيسكي، المصدر السابق، ص359.
3 – المصدر نفسه، ص360.
4 – عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص373.
5 – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص45.

أصبحت فرنسا مهيئة لفرض الحماية على المغرب خاصة بعد أن تخلصت من جميع خلافاتها مع الدول الأوروبية المنافسة لها وأزاحت جميع العراقيل.[1]

المبحث الثاني: معاهدة الحماية على المغرب.

قبل أن نتطرق إلى معاهدة الحماية وجب توضيح مفهوم الحماية أولا

مفهوم الحماية:

برزت الحماية كأول ظهور لها كامتياز قدمه ملوك المغرب لبعض الدول الأوروبية تقتضي بموجبها حماية رعاية تلك الدول الأجنبية ولا تربطها علاقات مع المغرب، بحيث يمتلك أولئك نفس الحقوق التي يملكها رعايا الدولة التي وافقت على حمايتهم.[2]

كما عرفت أيضا على أنها ما تقوم الدولة بوضعه بمقتضى معاهدة أو عمل فردي تحت سلطه دولة أخرى وذلك لحمايتها من أي اعتداء، وإعلان الحماية على منطقة ما لابد من وجود عسكري يسنده وفعلي للدول الحامية في الدولة المحمية وتعتبر شكلا من أشكال الاستعمار.[3]

وتعرف الحماية كذلك على أنها نظام عجيب لا يمكن قبوله لأنه يتنافى مع سيادة الدولة وانبساط سلطاتها وقوة قوانينها وأحكامها التي يجب أن تنطبق على جميع المقيمين على أراضيها.[4]

يعرفها ألبير عياش فيقول بأنها لا تختلف كثيرا عن الاستعمار في الهدف والشكل تقوم بوضع وهم الاستقلال في أذهان الشعب الموضوع تحت الحماية في الوقت الذي تقوم باستغلاله تجاريا وصناعيا وهذا مبتغى كل نظام استعماري.[5]

يعرفها ليوتي بقوله: هي أن تحتفظ الدولة المحمية بأنظمتها ومؤسساتها وحكومتها الخاصة وان تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة، وتخضع للمعاينة من قبل دولة

1 – فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص45.

2 – علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص157.

3 – يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص124.

4 – محمد عربي معريش، المرجع السابق، ص21.

5 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص332.

أوروبية تمثله على المستوى الخارجي[1] وتتولى إعادة إدارة جيشها وماليتها وتوجه نفوذها الاقتصادي دون أن يمس جوهر مؤسساتها ومقومات بنائها الحضاري[2]، وما يميز هذا المفهوم هو طابع المراقبة والمعاينة عكس الإدارة المباشرة والاهم هو تقليص المصاريف العامة.[3]

كما تعرف أيضا بأنها نظام مرن تتجاوز معانيه في أقصى طرفيه سيطرة قوية وفي طرفه الآخر يختلف عن منطقة النفوذ السياسي ولكنه في جميع حالاته يحتوي الدفاع عن البلاد المحمية فأمرها قابل للمد والجزر حسب الظروف والأحوال.[4]

معاهدة الحماية:

استطاعت فرنسا بموجب مجموعة من الاتفاقيات إنهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب خاصة خلافها مع ألمانيا الذي بلغ الذروة القسوة بفضل اتفاق سنة 1911 م[5] الذي أزاحت بموجبه اكبر عقبة كانت تواجهها من اجل بسط سيطرتها على المغرب هذا من جهة[6]، و قامت باستغلال ضعف السلطان عبد الحفيظ و عدم قدرته على إخراج النصارى من البلاد الإسلامية المغربية و ثارت قبائل بني مطير و شراكة وغيرهم و تمكنت من التغلب عليه هذا ما دفعه للاستنجاد بالجيش الفرنسي الذي هب لتلبية طلبه في الحال سنة 1911م[7]، ومن جهة ثانية هبت السلطات الفرنسية لتخليص السلطان والمغرب من القبائل الثائرة في فاس بحجة تهدئة الوضع و تصليح ما يجب إصلاحه والنهوض

1 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص279.

2 – فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص46.

3 – جورج سبيلمان، من الحماية إلى الاستقلال (1912–1956) م، تر: محمد المؤيد، ط1، منشورات أمل التاريخ د–م،2014م، ص29.

4 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص332.

5 – فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص45.

6 – فريديريك، المرجع السابق، ص231.

7 – محمد الأمين محمد، المرجع السابق، ص250–251.

بالمغرب من ضعفه الاقتصادي و السياسي، و هكذا لم يبقى أمام فرنسا سوى إرضاخ السلطان لتوقيع على معاهدة الحماية.[1]

بحيث سلمت هذه المهمة للجنرال رينيو الذي استقبله المولى عبد الحفيظ بفاس يوم 26 مارس 1912م ،وخلال الترحيب به ذكره السلطان بضرورة احترام الاتفاقيات وما جاء فيها ،وبعدما قام الجنرال بعرض عليه مشروع الحماية ثار غاضبا و أبى أن يرضى بهذه المعاهدة بالرغم من الإبتزازات والتهديدات المتكررة باستقالته من العرش و كذلك تسديد ديونه الخاصة[2] ظل السلطان متمسكا بموقفه الرافض حتى وقت إرسال فرنسا لرسالتين رسميتين، تضمنت الأولى تعهد فرنسا بتأمين وضعية لائقة بشخص السلطان بمنحه 50.000 فرنك وبناء مدرسة وكذا مستشفى يحمل اسمه أما الرسالة الثانية فقد احتوت على تأكيد فرنسا بأنها تتكفل بحماية السلطان وعائلته ومصالح المغرب و المغاربة.[3]

وفي 30 مارس 1912 م اضطر السلطان عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية مكرها ومرغما[4]، بعد فقدانه الدعم الخارجي واحتلال الجيش الفرنسي لنقاط إستراتيجية كثيرة في شرق الوطن وغربه[5] ولما توصل المستعمر لمبتغاه تم الضغط على السلطان لتخلي عن العرش ومغادرة البلاد بصفة نهائية.[6]

ومن ضمن نصوص الحماية ما يلي":

الفصل الأول: تأسيس نظام جديد في المغرب.

الفصل الثاني: بعد توقيع جلاله السلطان تباشر فرنسا في الاحتلالات العسكرية التي تعتبر أمرا ضروريا في الحفاظ على الأمن.

1 – محمد القبلي، المصدر السابق، ص 514.

2 – أمين شاكر وآخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، ط2، دار المعارف، مصر،1954م، ص154.

3 – محمد القبلي، المصدر السابق، ص515.

4 – شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، ط1، دار الرشيد، (د.م.ن)،1976م، ص189–190.

5 – علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1، مكتب المغرب العربي، القاهرة،1948م، ص17.

6 – شوقي أبو خليل، المرجع السابق، ص190.

الفصل الثالث: تعهد حكومة فرنسا بحماية السلطان من أي خطر يهدده.

الفصل الرابع: فيما يخص التدابير التي تشرعها الحكومة الفرنسية بتفويض من السلطان أو السلطات المغربية.

الفصل الخامس: يمثل الحكومة الفرنسية لدى السلطان مندوب مقيم عام مهمته تنفيذ هذه المعاهدة.[1]

الفصل السادس: نص على أن يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج.

الفصل السابع: تنص على اتفاق حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة السلطان على تنظيم مالي.

الفصل الثامن: تعاهد السلطان بالامتناع عن عقد أي قرض دون الرجوع إلى فرنسا

الفصل التاسع: تقدم هذه المعاهدة المصادقة عليها من الحكومة الفرنسية وتسلم إلى السلطان بطابعهما وتوقيع كلا الطرفان.[2]

كذلك تم تخصيص فصل لمدينة طنجة التي تحتل موقع استراتيجي هام فهي أصبحت منطقة دولية حيث وضعت لها الدول الكبرى نظاما دوليا[3] يقضي بأن يكون لها:

- حاكم إداري فرنسي وله مساعدان انجليزي الجنسية وآخر اسباني.
- السلطة التنفيذية بيد هيئة المراقبة المكونة من ممثلي فرنسا واسبانيا وانجلترا ومندوب عن سلطان مراكش.

1 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص334.

2 – الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص29–30.

3 – نظام دولي: وضع عام 1929م يقضي بجعل السلطة التنفيذية في طنجة بيد هيئة مراقبة تتألف من ممثل فرنسي واسباني وبريطاني ومندوب عن سلطان مراكش وان يكون لطنجة مجلس تشريعي يتكون من 26 عضوا تمثل فيه الجاليات الأجنبية والمسلمون واليهود وان للميناء حاكم إداري فرنسي له مساعدان الأول فرنسي والآخر بريطاني أنظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص281.

- مجلس تشريعي.[1]

بعد موافقة السلطان عبد الحفيظ على هذه المعاهدة ثار الجيش عليه وعلى الجنود الفرنسيين وقتل العديد من الضباط وقام بالزحف نحو الحامية بفاس ليرتكب بها إبادة جماعية، الأمر الذي جعل السلطان يحس بالندم على فعلته وفي 13 أفريل 1912م تنازل عن عرشه لأخيه يوسف وشد الرحال نحو مدينة طنجة.[2]

وبمقتضى معاهدة الحماية المصادق عليها في 30 مارس 1912م أصبحت البلاد المغربية تحت وطئة الحماية المزدوجة الفرنسية والاسبانية، على اختلاف مناطق النفوذ الجغرافية، حيث أن المنطقة الشرقية والوسطى والجنوبية التابعة لفرنسا واسبانيا مشرفة على المنطقة الشمالية فقط.[3]

وبالتالي قد تمكنت فرنسا مع اسبانيا من توحيد مناطق نفوذهما مع الحفاظ على الوحدة المغربية، وتم تعيين خليفة لسلطان المغرب في منطقة الريف على أن يرجع للمفوض السامي الاسباني، بحيث ثار المغربيون مرة أخرى على الإسبان أيضا كما فعلوا مع الفرنسيين[4] قامت السلطات الفرنسية بعد فرض الحماية بالإبقاء على الأسرتين الوارثتين الحسينية والعلوية، وأقرت بأن السلطان ينتخب من قبل علماء فاس والممثلين المغربيين.

سلبت معاهدة الحماية من سلطان المغرب السيادة في تسيير شؤون بلاده، وتم توكيل الجنرال ليوتي كأول مقيم على المغرب[5] الذي دخل مدينة فاس في 26 ماي 1912م وهو يتمتع

1 – محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت،1996م، ص352-369.

2 – محمود شاكر، المرجع سابق، ص353.

3 – عبد الحق المريني، الحركة الوطنية (من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال)، مطبعة الرسالة، الرباط،1978م، ص12.

4 – محمود شاكر، المرجع السابق، ص354.

5 – محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2014م، ص41.

بجميع الامتيازات والسلطات المطلقة[1] بإسم الحكومة الفرنسية، هذه الأخيرة التي عملت على إلغاء الوزارات الخارجية والحربية والمالية، وقامت بإيصال البلاد بوزارة الخارجية التابعة لفرنسا وكرست جهودها لتمزيق الوحدة الوطنية والدينية والثقافية والحضارية.[2]

كما اعتمد الفرنسيون في المغرب على نفس الأساليب التي اتبعوها باقي المستعمرات كالجزائر، وتونس، وموريتانيا ومن بين هذه الأساليب نذكر:

الاعتماد على العائلات الإقطاعية عائلة (الجندافي وعائلة الجلاوي)، كما هيمن المستوطنون الفرنسيون على الجانب الاقتصادي والامتناع عن الاعتراف بالحقوق السياسية للسلطان وشعبه[3]،استهدفت فرنسا بعد فرضها للحماية على المجالين الثقافي والاجتماعي على اللغة العربية وتحطيم المؤسسات الدينية بالمقابل اعتمدت اسبانيا على نفس أسلوب فرنسا في محاربة الشعب المغربي.[4]

بعد مرور شهور على فرض الحماية الفرنسية على المغرب بموجب معاهدة فاس جرت مفاوضات بين فرنسا واسبانيا والتي من خلالها أقامت اسبانيا حكمها على منطقة المغرب وانتهت بإبرام اتفاق يوم 27 1912/11م[5] لأن فرنسا كانت تعلم أنه بموجب اتفاقياتها السابقة سواء مع بريطانيا سنة 1904م، أو مع اسبانيا نفسها في أكتوبر 1904 م أو بموجب اتفاقية الجزيرة الخضراء سنه 1906م وحتى معاهدة حماية الفرنسية في 1912 م يلزم أن تتفاهم مع اسبانيا أولا قبل أن تبدأ في تنظيم حمايتها داخل المغرب.[6]

احتوى الاتفاق على مواد عديدة لعل من أبرزها ما يلي:

---

1 – عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912–1956) م، ط1، سلسلة المعارف الجديدة، الرباط،1992م، ص17.

2 – محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص41.

3 – محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م، ص130.

4 – المرجع نفسه، ص 130.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق. ص35.

6 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص335.

- تعترف الحكومة الفرنسية بنفوذ اسبانيا على الشمال المغربي المعروفة باسم المنطقة الخلفية، وانه من شان اسبانيا في منطقة نفوذها السهر على راحة البلاد وسكانها وتعمل على مساعدة الحكومة المغربية في إدخال جميع الإصلاحات الضرورية في المجال المالي والاقتصادي والإداري والعسكري.[1]
- تقع منطقة النفوذ الاسباني بكل مرافقها تحت السيادة المدنية والدينية لسلطان المغرب ولكن ينوب عنه مندوب سامي[2] يسمى الخليفة.
- يقطن الخليفة في مدينة تطوان عاصمة المنطقة الاسبانية ويشكل حكومة خليفية على غرار الحكومة المركزية، حيث يكون جميع وزرائها مغاربة سوى وزارة الخارجية، يتولى شؤونها مندوب إسباني في المنطقة.[3]
- تبعث اسبانيا بمندوب سامي إلى تطوان لتمثيلها لدى خليفة السلطان ويسهر على تنفيذ الاتفاق المبرم، ويكون الوسيط بين الحكومة الخليفية والأجانب ويملك الحق في مراقبة أعمال الحكومة الخليفية والمصادقة عليها أيضا.[4]

شكل هذا الاتفاق سندا قويا ركز فيه على حق اسبانيا في الالتزام بحمايتها للمغرب والسيطرة على السواحل الشمالية[5] ماعدا طنجة باعتبارها منطقة دولية.[6]

ميزت الاتفاقية من ناحية الوضع القانوني بين قسمين في منطقة النفوذ الاسبانية:

1 – سليمة مرسي، منطقة الريف ودورها في الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى 1912–1953م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2018–2019م، ص20.

2 – لقب دبلوماسي يطلق على مفوض سياسي يشغل مرتبة ممتازة بالنسبة للمثلين الدبلوماسيين في الدولة التي يمثل بلاده فيها عل أساس علاقات سياسية استثنائية قائمة بينهما وقد أضفت بريطانيا هذا التعبير على ممثليها الدبلوماسيين في الدولة المحمية أنظر، محمد نبهان، المرجع السابق، ص255.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص37.

4 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص336–337.

5 – ميغل مرتين، المصدر السابق، ص39.

6 – أمين شاكر، المرجع السابق، ص145.

- قسم يشمل كل من سبتة ومليلة وافني وهي عبارة عن مناطق كانت تحتلها اسبانيا منذ زمن طويل وكانت تراها ارض اسبانية.[1]
- وقسم يشمل المناطق التي تستمد منها اسبانيا وجودها من معاهدة الحماية المبرمة بين السلطان عبد الحفيظ وفرنسا، والتي كانت تبلغ مساحتها عشر مساحة المغرب كله.[2]

بين أمين الريحاني حدود المنطقة الإسبانية حيث قال:

الحد الشمالي: يمتد من بحر الأطلنتيق للنهر الفاصل بينها وبين الجزائر أي نهر ملوية وتوجد على هذا الشاطئ الإفريقي من البحر المتوسط كل من منطقة طنجة وسبتة ومليلة بمرافئها ومراكزها المنطقة الخليفية الإسبانية.[3]

أما حدود البحر الغربي فهو يمتد من رأس السبارتل في خط مستقيم جنوبا إلى الأصيلة فالعرائش نحو 15 كلم.[4]

في حين أن الحد الشرقي يمتد من مصب نهر ملوية إلى أمشير كليلة نحو 70 كلم.[5]

تم تقسيم المغرب لثلاثة مناطق حسب الاتفاق الاسباني الفرنسي 1912م:

قسم جنوبي: منطقة الحماية الفرنسية يطلق عليها اسم (السلطانية) ويعتبر هذا القسم هو الأكبر والأهم يقع تحت السيطرة الفرنسية تقدر مساحتها 442,000 كيلو متر مربع تقريبا أما القسم الشمالي: ويطلق عليه المنطقة الخليفية وهو واقع تحت سيطرة الإسبان تقدر مساحته ب 22.000كلم مربع تقريبا.[6]

1 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص337.

2 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 297.

3 – أمين الريحاني، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي سي.آي.سي، (د.م.ن)،2017م،ص113.

4 – حواس منصوري، حرب الريف وأصداؤها في الجزائر 1921–1926م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011–2012م، ص15.

5 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص337–338.

6 – ميغل مرتين، المصدر السابق، ص 29.

كانت المنطقة الاسبانية أكثر فقرا من فرنسا حيث كان يسودها طابع جبلي ضيقة غير صالحة للزراعة وباستثناء مناجم الريف لم يكن في التراب المغربي أي شيء مفيدا لها.[1]

قسم ثالث: وهي طنجة اتخذت طابع دولي بمعنى أنها خاضعة لإدارة دولية احتفظت بصفتها الدولية بموجب اتفاق عقد بين فرنسا واسبانيا وبريطانيا، تقدر مساحتها ب 35 كلم مربع.[2]

وبناء على هذا تمكنت كل من فرنسا واسبانيا من تجزئة المغرب والقضاء على وحدته الترابية.

1 – ميغل مرتين المصدر السابق ص29.

2 – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص338.

الفصل الثاني: السياسة الأجنبية الإسبانية في منطقة الريف وردود الفعل المغربية.

المبحث الأول: الاحتلال الإسباني لمنطقة الريف.

قامت اسبانيا في بداية زحفها باحتلال مدينة سبتة[1] سنة1415م ،واحتلت مدينة مليلة[2] في عام 1497م وجعلت منهما قاعدة عسكرية لرصد العدوان الأجنبي على البلاد المغربية منذ القرن الخامس عشر إلى غاية مطلع القرن العشرين[3] بينما احتلت مدينة العرائش والقصر الصغير[4] والقصر الكبير[5] وأصيلا منذ عام 1909م إلى عام 1911م ، وبعد إخضاع المغرب الأقصى للحماية الإسبانية وجعل تطوان عاصمة لها في شمال المغرب و وفقا لما جاء في الاتفاق الفرنسي الإسباني سنة1912م باشرت هذه الأخيرة في عمليات زحفها العسكري المسلح من المراكز الأساسية بالسواحل و القواعد الداخلية لمواصلة احتلال كافة الشمال المغربي.[6]

1 – سبتة: تقع مدينة سبتة في أقصى الشمال المغربي على البحر الأبيض المتوسط تبلغ مساحتها حوالي 28كلم مربع وهي قائمة على شبه جزيرة مستطيلة مرتفعة من الشرق ومنحدرة إلى الغرب وتنتهي في البحر الأبيض المتوسط بمرتفع صخري يسمى جبل الميناء أنظر: محمد المعزوزي، جعفر بنعيجة، سبتة ومليلة حتى لا ننسى: الاحتلال الاسباني للأرض العربية، شركة الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1982م، ص 19.

2 – مليلة تقع شمال شرق المغرب الأقصى على شاطئ البحر الأبيض المتوسط يأخذ جانبها المحاذي للبحر شكل قوس نصف دائري جل سكانها من المسلمين والمسيحيين وهناك أقلية يهودية انظر: محمود صالح، أزمة سبتة ومليلة بين المغرب واسبانيا الدوافع والأهداف، المجلة السياسية والدولية، (د.د.ن)، (د.س.ن)، ص143.

3 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، طنجة – المغرب–1948م، ص 105–106.

4 – يقع في قبيلة أنجرة بين بليونش وطنجة في مقابلة مدينة طريفة باسبانيا ويسمى أيضا قصر المصمودة وقصر المجاز أسس سنة 590هـ في عهد الخليفة يعقوب المنصوري الموحدي أنظر: الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص221.

5 – أسسه عبد الكريم بن عبد الرحمان بن العجوز الكتامي في عصر الموحدين ويسمى أيضا قصر صنهاجة مدينة متوسطة تقع في مفترق الطرق بين العرائش وفاس وتطوان أنظر: المصدر نفسه، ص219–220.

6 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص123.

شرعت اسبانيا في احتلال المناطق المغربية (منطقة الريف) التي تحصلت عليها بمقتضى معاهدة 1912م[1] حيث كانت انطلاقة القوات الإسبانية في توسعهم هي على طول ساحل مدينة مليلة ومن بعض الجزر الساحلية لتغلغل في المناطق الداخلية والتمركز في كل أنحائه وقد بلغ تعداد القوات الاسبانية التي قامت بغزو الريف بطريقة توسعية خلال عام 1919م حتى عام 1921م أكثر من 27 ألف جندي مجهزين بأحدث الأسلحة والمعدات الحربية المتقدمة كالمدافع الثقيلة، والخفيفة ،والرشاشات، والبنادق ،إضافة إلى سلاح الطيران ومختلف المؤونة، والمعدات ،واللوازم الطبية ، على عكس إمكانيات وعتاد الريفيين الحربي الذي يعتبر بسيط و تقليدي مقارنة بإمكانيات العدو.[2]

ومع إبرام عقد الحماية سنة 1912م انتهجت إسباينا أسلوبين لتغلغل والتوسع داخل المغرب أحدهما الغزو العسكري المباشر يخص المناطق الساحلية أي في شمال المغرب والأخر الغزو السياسي السلمي استعمل لكسب بعض العناصر المحلية و عدة طرق أخرى لاسيما أسلوب التجنيد و ذلك للقيام بعمليات التجسس و التمكن من وضع إستراتجية محكمة لبسط الهيمنة على المغرب.[3]

1 – إسماعيل احمد ياغي، المرجع السابق، ص 152.

2 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص123–124.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 42–43.

لقد كانت كل من جزيرة بادس[1] والنكور[2] في منطقة الريف من المناطق الإستراتيجية الهامة في هذا الاتجاه.[3]

مرت أساليب التغلغل بمرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى بين عامين 1912 1914م أما الثانية فتبدأ خلال الحرب العالمية الأولى بين عامين 1914 1918م.

المرحلة الأولى من عام 1912م إلى عام 1914 م:

اعتمدت القوات الاسبانية في هذه المرحلة على الطابع العسكري المباشر[4] الذي جاء نتيجة الأوضاع التي سادت اسبانيا آنذاك بحيث انقلب عدد من الجنود الإسبانيين على حكومتهم رغبة منهم في السيطرة و حاولوا فرض ذاتهم على السلطات الإسبانية ،مما جعلها تنتهج نفس الأسلوب في منطقة نفوذها بالمغرب[5]، وعليه فقد باشرت القوات الاسبانية عملياتها التوسعية من ثلاثة مناطق رئيسية هي : مليلة في الشرق وسبتة المطلة على المضيق والثالثة

1 – جزيرة بادس: تأسست على يد القوطيين حسب قول مارمول كارباخ في حين أن حسن الوزان كان يقول إنها تأسست على يد الأفارقة انظر: عمر أشهبارن، بادس حاضرة بلاد الريف في المغرب، دورية كان التاريخية، ع28، جامعة ابن طفيل، المغرب، 2015، ص 343. وهي مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات وهي آخر بلاد غمارة يلجا لها أهل غمارة لقضاء حوائجهم أطلق عليها الاسبانيون اسم البينيون يفصل بينها وبين اليابسة قناة من ماء البحر يصل عند المد إلى حوالي 70مترا وينحسر عند الجزر تقدر مساحتها ب 2500مترا مربعا وقد تم تحصينها من طرف الاسبانيين وبنوها بناءا شاهقا بحيث علوها كصومعة في داخلها دروب وقسم داخلها إلى غرف للمصالح الإدارية والعسكرية أنظر:احمد البوعياشي، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج1، دار الأمل، طنجة ، 1974م، ص 366.

2 – جزيرة النكور: المعروفة أيضا بحجرة النكور تقع بالخليج الذي يحمل اسمها قبالة برج المجاهدين بقبيلة بني ورياغل الريفية سقطت على يد الإسبان يوم 15 جمادى الأولى 1084م أنظر: الغلبزوري فؤاد، جزيرة النكور متى وكيف سقطت بيد اسبانيا 1084–1673م، أصوات الريف، ع1، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص 19.

3 – محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى مراكش، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، (د.س ن)، ص 29.

4 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص124.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص43.

في العرائش[1] واستطاعوا مع نهاية 1912م من التمركز بالداخل منه إلى المناطق القريبة من السواحل.[2]

وما يميز هذه المرحلة هو استخدام اسبانيا لكافة الوسائل العنيفة و المستبدة لفرض هيمنتها كما أن الاضطهاد الديني و التمييز العنصري أصبح يتجلى بوضوح في طريقة تعاملهم مع المغاربة ،وقد صرح بهذا أحد الكتاب الإسبان معترفا بذلك[3] ، وكان الدافع الأساسي وراء هذا هو تعاون الكنيسة والمؤسسة العسكرية على دفع الشعب الاسباني نحو التوسع في المغرب الأقصى، إن السيادة التي انتهزتها اسبانيا للتوسع في هذه المرحلة تتأكد من خلال قول السياسي الاسباني مورا :إذا أصبحت هذه المنطقة خاضعة لنفوذنا في يوم من الأيام فان أول عمل نقوم به ونسعى لتحقيقه هو تهجير سكانها وجلب المستوطنين الإسبانيين مع تسخير لهم الامتيازات والفوائد من طرف الدولة المغربية.[4]

المرحلة الثانية: 1914م 1918 م

تمكن الريفيون تجاوز الصدمة التي تعرضوا لها من قبل الاحتلال الاسباني خلال المرحلة الأولى والذي تعرض لضربة قوية في المجال الاقتصادي والأرواح البشرية ويتجلى ذلك من خلال مواجهتهم لحوالي 1000.000 جندي من الجيش الاسباني.[5]

عرفت هذه المرحلة نوعا آخر من التعامل بسبب أحداث الحرب العالمية الأولى ،ألا وهو الأسلوب السياسي الذي اتخذته إسبانيا للتوغل في منطقة نفوذها وكان يطلق عليه أيضا بالتغلغل السلمي، يقوم هذا الأسلوب الاستعماري على كسب بعض العناصر المحلية ودمجها

1 – العرائش: مدينة أسسها الأفارقة القدامى على شاطئ المحيط في المكان الذي يصب فيه نهر اللكوس في البحر وهي واقعة من جهة على ضفة النهر ومن جهة ثانية على المحيط أنظر: محمد حسن الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، ط2، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، 1983م ص302.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص43.

3 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص124

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص44.

5 – سهام لعلي، المقاومة الوطنية المغربية في الريف 1912م–1956م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018–2019، ص27.

بعمليات تجارية وتسخيرها لخدمة أهدافها لتسهيل عملية الاحتلال وقد اتجهت اسبانيا لهذا الأخير نتيجة الوضع الذي آلت إليه من أوضاع مزرية في الجانبين الاقتصادي والديموغرافي الداخلية وكذا الخارجية بالإضافة إلى تكاليف الحرب الباهظة حيث شهدت أزمة مالية خانقة وظهور مشاكل مالية في الداخل فكان عليها عدم إرسال عدد كبير من الجنود للمغرب والاحتفاظ بالجيش من اجل تهدئة الوضع في اسبانيا بالرغم من رفض عدد من الجنود الإسبانيين لهذه السياسة .[1]

ساهمت المقاومة المغربية المسلحة –ثورة جبالة– في تغيير السياسة الاسبانية والتي اضطرتهم للتراجع عن النهج العسكري المباشر الذي اتبعته، معلنة منذ بداية الحرب العالمية الأولى 1914م حيادها في الحرب الواقعة بين ألمانيا والدولة العثمانية من جهة ومن جهة أخرى بين بريطانيا وفرنسا، كما قامت بالتساهل واستعمال اللين مع السكان الريفيين وتوقفت عن كل حركة منتظرة النتائج المترتبة عن الحرب.[2]

وبالرغم من الموقف المحايد الذي اتخذته اسبانيا إلا أن هذا لم يمنعها من الوقوف بشكل مباشر داخل المغرب لمساندة الألمانيين ويبرز هذا من خلال أنهم سمحوا لضباط كثيرين بممارسة نشاطهم العسكري ضد الفرنسيين في مدينة العرائش وتطوان ،فتسهيلها مهمة الضباط الألمانيين كان لتحقيق هدفين أولهما اتخاذ العنصر الألماني كوسيلة للضغط على الفرنسيين المتواجدين في الجهة الجنوبية للمغرب وتقديم المساندة لثوراته المسلحة في الأطلس وثانيهما محاولة بسط الهيمنة الاسبانية على كامل المغرب في حالة ما انهزمت فرنسا في الحرب.[3]

وخلال سنة 1918م لم يستطع الإسبان فرض السيطرة الكاملة على منطقة نفوذهم في الشمال المغربي الريفي، الأمر الذي جعلهم يراجعون أسلوبهم السياسي المتبع آنذاك خاصة بعد

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص44–45.

2 – محمد علي داهش، دراسات المرجع السابق، ص124–125.

3 – محمد علي داهش صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص45.

نهاية الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء حيث كان هذا النصر بمثابة انتصار لاسبانيا إذ عملت لفتح باب من التحاور مع الدول الاستعمارية الكبرى لتنال مكانة دبلوماسية عليا و لتبقي على مستعمراتها تحت قبضتها وإنهاء الاحتلال وتغيير الأسلوب المتبع على إقليم الريف.[1]

اتبعت القوات الاسبانية عامة وقائدها سيلفيستري خاصة في إقليم الشمال المغربي أسلوب سلمي لتعزيز نفوذها داخل المغرب فقرر:

1) تجهيز الجيوش استعدادا للهجوم على المراكز التي يقطن فيها المجاهدين
2) القيام بعمليات التحصين للمراكز التي في حوزتهم التي تمكنوا من الحصول عليها خلال السنتين التي أعقبت سنة 1912م وحفر الخنادق ووضع الأسلاك الشائكة وبناء العقارات.
3) تقديمه لطلب دعم مالي أكثر من حكومته لشراء الضعفاء من السكان الريفيين واتخاذهم كوسيلة لتسهيل التغلغل في المنطقة والعمل على نشر الخلافات بين القبائل.
4) استهداف مراكز المجاهدين التي تبقى أحيانا فارغة واحتلالها في الليل والعمل على تحصينها ووضع قواته فيها قبل أن يصل خبر زحف القوات الإسبانية.[2]

تمكن اسبانيا من خلال إتباعها للأسلوب السلمي من التوغل داخل المناطق الريفية واستطاع الاستيلاء بقواته حتى عام 1919م على العديد من المناطق والقبائل منها قبيلة بني سعيد بني وليشك، مطالسة، قسم من بني توزين، و معظم قبيلة تمسامان تفرسيت ومناطق ساحلية منها منطقة سيدي إدريس[3] فقد كان مجموع المراكز التي سيطرت عليها القوات الاسبانية 196 مركزا حربيا حتى عام 1921م.[4]

1 – سهام لعلي، المرجع السابق، المرجع السابق، ص28.

2 – محمد علي داهش،دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،المرجع السابق،ص125.

3 – محمد علي داهش،صفحات من الجهاد ،المرجع السابق،ص46.

4 – محمد علي داهش،دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،المرجع السابق،ص126.

المبحث الثاني: السياسة الاسبانية في المنطقة الريفية

أعلنت اسبانيا احتلالها على الشمال المغربي وفق الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا المبرم في 27 نوفمبر 1912م حيث دخل الحكم الاسباني لجانب الحكم الوطني في تسيير شؤون المنطقة حسب ما حدده الاتفاق.

قامت اسبانيا بتعيين المندوب السامي الاسباني ممثل اسبانيا في منطقة نفوذها في الشمال المغربي واحتفاظها بالسيطرة المباشرة بعيدا عن الحكم الوطني في المناطق المحتلة من قبل مليلة والحسيمة[1] وسبتة.[2]

خضعت كل الخدمات في المنطقة الخليفية التابعة للنفوذ الاسباني لنفوذ المندوبين السامين وقد كان المندوب السامي الإسبان رجلا عسكريا مقره مدينة تطوان التي احتلت في 1913م وأصبحت عاصمة للمنطقة الخليفية، ولتسيير شؤون البلاد أنشأ الحكم الاسباني 5 نيابات بمعنى وزارات وهم كالتالي:

وزارة المصالح الأهلية: وهي أجهزة إدارية استعمارية مهمة تقوم بمراقبة الجماعات القروية والمجالس البلدية بالمدن عن طريق جهاز يدعى(Interveniciones) خاص بالمراقبة والتدخل كما تشرف أيضا على القطاعات القضائية والتعليمية والصحية وكذا قطاع الأحباس.

وزارة المالية: تشرف على الشؤون المالية كإعداد الميزانية وتوزيعها حسب كل قطاع بالإضافة أنها تتولى جمع الضرائب والجمارك وتسيير الملك العمومي.[3]

وزارة الحبوس: تختص بإدارة وتسيير شؤون الحبوس عن طريق هيئة إدارية تشمل كل من الكاتب العام المجلس العام للحبوس.

---

1 – الحسيمة: يطلق هذا الاسم على إقليم من أقاليم الريف عاصمته مدينة الحسيمة التي كانت تدعى من قبل بالمزمة وكانت المزمة من أولى المدن التي أسسها العرب ببلادنا في عصر الفتح الإسلامي وكانت عاصمة لإحدى الإمارات التي قامت على ضفاف البحر المتوسط وهي إمارة بني منصور التي جعلتها عاصمة لها وتقع الحسيمة على خليج من خلجان البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة النكور التاريخية تقع على بعد 278 كلم من تطوان و188 كلم من مليلة أنظر: الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص124.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 38.

3 – محمد القبلي، المصدر السابق، ص 545.

وزارة العدل: تتولى مهمة تسيير شؤون الأهالي يترأسها كاتب عام بالإضافة للمصالح المركزية التابعة للسكرتارية العامة مصلحة القضاء والكتاب ومحافظ الأرشيف.

وزارة الفلاحة والإنتاج: تأسست سنة 1946م اهتمت بتنمية النشاط الفلاحي وجلب المستوطنين وتعزيزهم بالمنطقة الشمالية الخليفية كان الإسبان يعتمد على مخططات التهيئة القروية كما أحدثت شركات فلاحية اسبانية بالمنطقة اهتمت بالاستغلال الفلاحي.

وزارة التعليم العمومي: تأسست سنة 1946م تتولى قضايا التعليم القرآني والتعليم الابتدائي[1] وإنشاء معاهد دينية وتوجد بعض المؤسسات التابعة لها مثل:

- المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي
- المعهد الأعلى الديني
- المعاهد الدينية
- المدارس القرآنية
- المدارس الابتدائية المغربية.[2]

لم يكن المندوب السامي سوى أداة عسكرية يتم تقليده تفويضا[3] من السلطان الذي كان يقوم باختيار واحد من اثنين يرشحهما السلطان المغربي ،كان الأمير المهدي إسماعيل هو أول خليفة[4] عين في 27 أفريل 1913م وكان يقف لجانبه الصدر الأعظم رئيس الوزراء والوزراء من مختلف مجالات العمل ، إضافة إلى المشرفون الإسبان الذين تولوا سيطرة على الوزارات بمعنى أن المغاربة ليس لهم الحق في التدخل في شؤون بلادهم.[5]

1 – على بولربح، الخطاب الاستعماري الاسباني حول شمال المغرب إشكالات أولية، مجلة المناهل، ع89-2011،90م، ص 101.

2 – المرجع نفسه، ص101.

3 – تفويضا: يقصد به تحويل شخص ما لشخص آخر لفعل شيء ما باسمه وهو الذي يطلق عليه اسم المفوض بمعنى الشخص الذي يوكل لإدارة شيء أو القيام به ورعايته أنظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص95.

4 – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص42.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 39.

احتوت المنطقة التي كانت تخضع للنفوذ الاسباني وحدات إدارية عديدة سوى منطقة مليلة وسبتة، والحسيمة، الخاضعين لهم من قبل ذلك، كان يحكمها الباشوات والقواد في المدن والنواحي ومراقبون من القناصل، والضباط الاسبانيين ممثلون عن المندوب السامي ويعملون على مراقبة المنطقة التي تخضع لهم وإخبار المندوب السامي عن جميع المستجدات السياسية بالإضافة إلى الإشراف على الوضع الاقتصادي، استثمار الثروة في تلك المناطق وكانت القرارات التي تصدر من طرف الباشاوات والقواد لا تحظى بالموافقة إلا برضى لجنة المراقبة.[1]

عملت السلطات الاسبانية على سلك سياسة تمثلت في قطع الاتصال بين المناطق الإدارية مع بعضها سواء بالطرق البرية أو المواصلات السلكية وهذا من اجل تمزيق العلاقات بين السكان حتى لا يتمكنوا من التواصل بإخوانهم المتواجدين في مناطق أخرى.[2]

استحوذت اسبانيا على مرافق البلاد الأساسية وهذا يبين أن الحكم الاسباني كان عسكريا لا يعطي للشعب حقوقه ولا حريته في كل المجالات وبالتالي كان شديد الخشونة والقسوة، كما عملت أيضا على الاعتماد على المغاربة في تسير أمورها في المنطقة بعد فرض الحماية ،أصبح الإسبان في أمس الحاجة لموظفين يتقنون اللغة الاسبانية ليكونوا همزة وصل بينها وبين الشعب المغربي لهذا عملت على فتح مدارس عربية اسبانية ،و بقي التعلم الاسباني غالبا عليه الطابع التقليدي وعدم إعارة المجال الصحي أي أهمية وعدم الاهتمام بالجانب التعليمي أيضا.[3]

اتسمت الحياة التعليمية الاسبانية بشمال المغرب بكونها تجهيلية ويتضح ذلك في محدودية تعميم التعليم على الأهالي لكون هدف المدرسة الاستعمارية ليس نشر الوعي بين السكان وإنما استغلالها لأغراض تخدم مصالح اسبانيا، ففي سنة 1956م كانت نسبة الأميين تفوق ما كانت عليه قبل فرض نظام الحماية سنة 1912م، حيث تجاوزت 95 بالمئة من السكان وعدد

1 – محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار (1903–1927) م، دار الكتب العلمية، بيروت،2010م، ص47.

2 – المرجع نفسه، ص47.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص40

المغاربة اللذين كانوا يتابعون دراستهم في البكالوريا لا يتعدى 21 مغربيا جلهم من أبناء الطبقة البرجوازية المغربية المتعاملة مع الاستعمار.[1]

كان التعليم مستغلا ومحدودا ففي التعليم الابتدائي حيث لا يوجد سوى 49 قسم أما الطور الثانوي فيتضمن سوى مدرسة ثانوية واحدة لا غير في حين أن التعليم العالي كان منحصرا على الأدب والحقوق في مدينة الرباط والتعليم الإسلامي العربي العالي كان يدرس في جامع القرويين بفاس وجامع ابن يوسف في مراكش وفي حال ما أراد أبناء المغرب دراسة تخصصات أخرى عليهم بالسفر إلى خارج البلاد والى مصر وفرنسا خاصة.[2]

كانت اسبانيا ترسل الشباب إلى الشرق العربي للتعليم بحيث اتجهت أول بعثة طلابية إلى مدرسة النجاح بنابلس سنة 1928م والبعض الآخر اتجه نحو القاهرة لاستكمال دراستهم لكن سرعان ما تراجعت عن البعثات خوفا من تفوقهم على الاسبانيين.[3]

قام فرانكو في هذا المجال بعدة إصلاحات حتى يستطيع التحكم فيه خدمة لمصالحه لذا تم إصدار مرسوم في 29 جانفي 1937م ينص على فصل التعليم المغربي عن الاسباني بهدف تقسيم المغاربة لاحترام الخصوصيات كما نص أيضا على إنشاء عدة معاهد خاصة منها المعهد الحر وقد كان الهدف الأساسي من إتباع السياسة التعليمية هو خلق اختلاف في الجانب الثقافي والأيديولوجي.[4]

كما اتخذت اسبانيا شكلا آخر وهو غزو البلاد ثقافيا وذلك بإحلال لغة المستعمر وثقافته ومحاربة اللغة الوطنية وثقافتها من اجل القضاء على الهوية العربية الإسلامية وإهمال تاريخ المغرب وماضيه المجيد[5]، ولقد كان من نتائج الغزو الثقافي المغربي إتقان الكثير من أهالي

1 – مرتين ميغل، المصدر السابق، ص 10.

2 – عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص 143 –144.

3 – محمد داود، الحركة الوطنية في الشمال والمسالة الثقافية، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990م، ص 32.

4 – مراد المعاشي، جوانب مغمورة من الحماية الاسبانية بالمغرب من منظور مشرقي، مجلة رؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج1، ع1، الدار البيضاء، سطات،2020م، ص8.

5 – محمد داود، المرجع السابق، ص 54–55.

الشمال للغة الاسبانية ومن جهة أخرى سهل هذا على الإسبان وللمغاربة أيضا مهمة الحصول على الوظائف لان المتكلم بالاسبانية يمكنه أن يحظى بمنصب شغل بسهولة لدى الإدارات الاسبانية.[1]

أما بخصوص الجانب الاقتصادي وحسب وضعية البلاد الجغرافية (جبال–سهول ضيقة) والمعدنية (الحديد الخام وكميات من القصدير) والصناعية (مصنوعات محلية من الفخار) وافتقار المنطقة لمختلف الإمكانيات الاقتصادية ،لم تمنح لأصحاب الرأسمال الاسباني الدعم الكافي لذا استندت خلف الكنيسة والجيش لإنجاز مشاريع تخدم المنطقة ولهذا لم تشهد المنطقة أي تقدم.[2]

كما سيطر الإسبانيون على الأراضي الزراعية الخصبة أما الأراضي الجبلية الجرداء والغير صالحة للزراعة منحوها للفلاحين لكسب قوت يومهم وتم ذلك بمقتضى 6 قوانين الصادرة مابين 1921–1952م وعملت أيضا على سلب ممتلكات الفلاحين المغاربة ونهبها واستغلالها لصالح المستوطنين تحت ما يسمى بالمحافظة العقارية لتسهيل تمليك الأراضي للمستوطنين ،واتبعت سياسة أخرى لنزع الأراضي من الفلاحين المغاربة وذلك بإدخال وسائل إنتاج حديثة للقضاء على الوسائل التقليدية البسيطة عن أراضيهم لتوزيعها على المستوطنين والاستحواذ على الموارد الطبيعية الأولية وتسخيرها لخدمته الصناعية.[3]

أخذت تعمل على فتح أسواق البلاد المغربية لتسويق منتجاتهم وبيعها مما أدى ذلك إلى ركود في الصناعة التقليدية المغربية، هذا فيما يخص الجانب الصناعي.[4]

كانت أوضاع المستوطنين قبل المجيء إلى المغرب الأقصى من الناحيتين الاجتماعية

1 – محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا، المرجع السابق، ص47.

2 – المرجع نفسه، ص 43–44.

3 – محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، المرجع السابق، ص 43–44.

4 – المرجع نفسه، ص44.

والاقتصادية بسيطة وفقيرة في معظمها طوال مدة فرض الحماية[1] إلى غاية نهاية الثورة الريفية (1926-1921) بزعامة بطل الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي ،فبعد نهاية الثورة تحسنت حالة المستوطنين بحيث تمكنوا من السيطرة على الأرض والإدارة واخذوا في تطبيق سياسة التمييز العنصري خاصة في المجال الديني التي تتجلى بوادرها بوضوح من خلال تأكيد المحتلون الإسبان بأن الغاية الأولى هي تهجير المغاربة من بلادهم ومنح حقوقهم المنتزعة لفائدة المستوطن.[2]

أما في المجال التجاري هيمنت السلطات الاسبانية على التجارة عن طريق قوانين النقد الاستثنائية التي تمكنها من التحكم في الواردات أما الصادرات فان نفوذها على المغرب يسمح لها بالسيطرة الكاملة عليها.[3]

استخدمت اسبانيا لترهيب السكان السجون والمعتقلات من أهمهم:

معتقل الجزر الجعفرية: تأسس سنة 1848م كان يضم العديد من المغاربة الذين شاركوا إلى جانب محمد أمزيان في معارك التصدي للغزو الاسباني إضافة إلى العديد من النساء والأطفال من قبيلة بني سعيد الريفية خلال الثورة الريفية.

سجن الهاشو: الذي شيد عام 1886م بمدينة سبتة المحتلة كان يضم الأسرى المغاربة اللذين اسروا خلال ثورة الريف.

سجن الباشا: وظفه الإسبان لاحتضان المتهمين والمدنيين ممن شاركوا في ثورة الريف سواء من حمل السلاح ضد الإسبان أو أسهم في تموين المقاومة وتسليحها.

سجن فيكتوري غراندي: عبارة عن حصن تاريخي بمدينة مليلة حول إلى سجن لاحتجاز أسرى

1 – محمد علي داهش صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 41.

2 – محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص45.

3 – عبد الحميد بن جلون،المصدر السابق،ص124.

القوات الاسبانية خلال مواجهات عامي 1893-1909م وثورة الريف التحريرية (1921-1927) م.[1]

عملت اسبانيا من الناحية العسكرية على إسناد عناصر الجيش المغربي للضباط الاسبانيين تحت اسم الجيش الخليفي وبالتالي أخذت مكانته في البلاد وتركته خاضعا مطلقا لجيشها ولم يعد هناك ما يمكن تسميته بالأسطول المغربي فقد أصبح الأسطول الاسباني يحل محله ،كما أنها كانت تستغلهم في المحاربة في أوطان الآخرين ،عملت على توجيه سكان البادية معتمدتا على أسلوب الإقناع بضرورة الالتحاق بجيشها و انتهازها ظروف السائدة من مجاعات و الأزمات الاقتصادية ، ظروف المجاعات والأزمات الاقتصادية ،غير أنها في الوقت نفسه كانت تستعمل التمييز في الرتب العسكرية وعدم المساواة مع المغاربة وحرمانهم من اعتلاء رتب عالية بحيث لا يتجاوزون رتبة الضباط المساعدين.[2]

وفيما يخص القضاء كان هذا الأخير قبل فرض نظام الحماية ينقسم لنوعين:

- القضاء المغربي: ويشمل المحاكم الشرعية يترأسها القاضي ومحاكم مدنية تحت قيادة الباشا في المدن والقائد في البادية
- القضاء القنصلي: تحصلت عليه الدول عن طريق الامتيازات الأجنبية ويتضمن المحكمة التي يقودها القنصل في مقر عمله لفك النزاعات والخصومات بين رعايا دولته أو بينهم وبين المغاربة.[3]

وبعد مجيء الاسبان وجدت البلاد تعاني من نقص كبير في الحياة القضائية من ناحية الخلط بين السلطة التنفيذية والقضائية من جهة وتعدد أنواع القضاء حسب جنسية المتخاصمين من جهة ثانية، فمن بين التغيرات التي ادخلها الاسبان على الهيكل القضائي وأخطرها تعيين مراقب مدني أو عسكري حسب نظام المدينة يشرف على مراقبة القضاء المدني والشرعي

1 - محمد عبد المومن، سجناء حرب الريف من خلال وثائق اسبانية، مجلة أسطور، ع13، تطوان، المغرب، 2021م، ص 175-176.

2 - عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص152-153.

3 - المصدر نفسه، ص134.

ويجلس إلى جانب الباشا أو القائد ويتدخل في شؤون البلاد بحيث لا تصدر أي أحكام إلا بعد موافقته عليها.[1]

تولت الإدارة الاستعمارية الاسبانية تجديد المخزن الخليفي على شاكلة المخزن السلطاني الذي يشمل وزراء وقضاة وباشوات وقواد وفي نفس الوقت كان يشغل منصب مستشار للخليفة يحرص على مراقبة عمل الموظفين المخزنين ويسهر على تحقيق الأمن وحماية النظام في تلك المنطقة.[2]

المبحث الثالث ردود الفعل المغربية:

بعد إعلان الحماية 1912 م استنكر المغاربة التواجد الأجنبي في بلادهم واعتبروا التوقيع على هذه المعاهدة يعتبر بمثابة عقد لبيع المغرب، فثار المواطنين وعمت الفوضى في جميع أنحاء المغرب الأمر الذي وضع كل من فرنسا واسبانيا أمام مواجهة مجموعة من الثوار الذين دافعوا عن استقلال المغرب.

مقاومة محمد الشريف أمزيان:

عرف المغاربة منذ القرن العشرين ميلادي بالتصدي للعدوان والاحتلال الاسباني في منطقة الريف[3] ومن أعنف صور المواجهة المغربية هي تلك التي قادها الشريف محمد أمزيان[4] في الفترة الممتدة من 1909 1912 م إثر ادعاء بوحمارة أنه محمد بن سلطان حسن الأول

1 – المصدر نفسه، ص134–135.

2 – محمد القبلي المصدر السابق، ص546.

3 – تقع هذه المنطقة غربا قريبا من مضيق جبل طارق وتمتد شرقا حتى نهر ناخور، وهي مسافة تبلغ حوالي 40 ميلا وأنها تحاذي شمالا البحر الأبيض المتوسط وتمتد أربعين ميلا جنوبا حتى تلك الجبال التي تنتصب فوق أورغه (نهر ورغلا)، وأراضي فاس أنظر: روبرت فورنو، عبد الكريم أمير الريف قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والاسباني، تر: فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص8.

4 – الشريف محمد أمزيان: هو الشريف الصالح المصلح سيدي محمد أمزيان من أولاد أحمد أعبد السلام بن صالح القلعي الشرفاء الأدارسة اللذين جعلوا قبيلة قليعة مقرا لهم من أبرز المقاومين للاحتلال الاسباني أنظر: أحمد البوعياشي، المرجع السابق، ص415.

هذا من جهة ومشروع السكة الحديدية الذي طرحته اسبانيا في منطقة الناظور لنهب معدن الحديد المتواجد بمنطقة بوكسان، وأفرا، وتوجيهه نحو أزغنغان.[1]

في 6 أكتوبر 1908م شن مجاهدو قبيلة قلعية هجوما على الإسبان المستغلين لمناجم الحديد وطردهم منها، وبقيت إسبانيا تنتظر هدوء الأجواء، لكن الأمور زادت تأزما وأمام الضغط الفرنسي المتكرر أصدرت أوامر باستئناف الأشغال من جديد في كل من المناجم والسكة الحديدية لكن الثوار كانوا لهم بالمرصاد.[2]

اعتمد أمزيان في بداياته الكفاحية على التعبئة الدينية والوطنية وبالتعاون مع شيوخ الإقليم ففي 8 جويلية 1909م ورغم الإمكانيات القليلة التي كانت لدى القبائل الريفية إلا أنهم وقفوا في وجه العدو الاسباني الذين خاضوا العديد من المعارك أهمها معركة ديوان 1909 م التي كلفت الاسبان خسائر بشرية كبيرة إلى جانب الخسائر المالية التي بلغت أكثر من 100 مليون بيزتا[3]،وعلى اثر هذه الهزيمة انقلب الرأي العام في برشلونة على حكومة مورا وأسقطته وبعد التوسع الاسباني أكثر عقد شريف محمد أمزيان مؤتمرا عاما لتنظيم عملياته وإعطائها بعدا وطنيا ومن القرارات المتفق عليها:[4]

- وضع في كل قبيلة عددا من رجالها يتمركزون في معسكر المجاهدين بالقرب من مراكز الدفاع.[5]
- إطلاق المشاعل النارية في كل مكان كإشارة للتأهب للمواجهة ولإيصال أخبار التوسع الاسباني.

1 – جميل حمداوي، تاريخ الريف المعاصر من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ط1، مطبعة الخليج العربي، تطوان،2019م، ص7–9–10.

2 – جرمان عياش، أصول حرب الريف، تر: محمد أمين بزاز، عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993م، ص 138.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص67.

4 – المرجع نفسه، ص67.

5 – سناء بوجلال، المرجع السابق، ص36.

- تحديد ترشيح شريف محمد أمزيان لقيادة حركة المقاومة والتنظيم وعمليات الدفاع[1] واصلت منطقة الريف كفاحها بقيادة الشريف محمد امزيان الذي واجه العدو في معركة سيدي موسى والحق بهم خسائر بشرية كبيرة تمكن فيها من الإطاحة بكبار الضباط[2]، وفي صبيحة 21 جويلية إستأنف القتال فكان من نتائجه قتل 23 جنديا اسبانيا وعدد الجرحى بلغ خمسة واستشهد 17 رجلا من المجاهدين ،وفي الثالث والعشرين من شهر جويلية بدأ المجاهدون هجوماتهم بقيادة شريف محمد أمزيان على مراكز الإسبان بسيدي موسى، كانت هذه الأخيرة أعنف معركة نتج عن ذلك الهجوم قتل ضباطين كبيرين من اسبانيا، و18 جريح وقتل من الجنود ستة وأربعون و234 جريح.[3]

بعد أن تلقى الجنرال مارينا هزيمة شنيعة في معركة سيدي موسى عين الجنرال بينتو محله تقدم هو و جيشه إلى ساحة القتال بموقع يسمى وادي الذيب في 27 جويلية 1909م لسحق الثوار الريفيين لكنه تلقى هزيمة من قبل القائد شريف أمزيان[4]،الذي قام بإتباع الحرب الغير النظامية وسياسة حفر الخنادق والمخابئ واستعمال البنادق والسيوف والسلاح الأبيض في إطاحة جيش العدو المجهز بالأسلحة المتطورة، أسفرت هذه المعركة بفرار الجيش[5]، ومقتل الجنرال بنيتو والجنرال ككاريو[6] وقتل خمسة من كبار الضباط بين كولونيلات و اليوطنان واثنتا عشر ضابطا بين القبطان و اليوطنان وجرح ثمانين ضابط من صغار الضباط.[7]

1 – سهام لعلي، المرجع السابق، ص33.

2 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص17.

3 – محمد العربي الورياشي، الكشف والبيان عن سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان، ط1، مطبعة المهدية، تطوان، المغرب،1976م، ص123.

4 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص17–18.

5 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، مؤسسة حسن الوزاني (د.م.ن)،(د.س.ن) ، ص12

6 – علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1، مطبعة الرسالة القاهرة، 1948، ص27.

7 – الحاج العربي الورياشي، المرجع السابق، ص125.

وبعد معركة وادي الذيب ببني أنصار تلتها معركة بقبيلة شيكار التي انتصر فيها المجاهدون في 20 سبتمبر 1909 م، وتسمى بمعركة أجذياون استأنف الاسبانيون هجومهم من مليلة بجيش بلغ عدده أربعة آلاف جندي وضابط فاعترض طريقهم شريف ومن معه من المقاومين الريفيين، وعدد المجاهدين في هذه المعركة ألف وخمس مائة مجاهد ومن نتائج هذه الواقعة تقهر الجيش الاسباني إلى الوراء، وجرح الجنرال مورواليس وكبدت الاسبان خسائر فادحة في الأرواح والعتاد الحربي.[1]

في أكتوبر 1909م ابتدئ الزحف الإسباني من الناظور بجيش بلغ تعداده 1700 مقاتل حيث قاموا باحتلال سلوان بعدها توجهوا نحو جبل ويكسان، مكان تواجد المعادن وقامت معركة مع المجاهدين بقيادة الشريف امزيان تلقى فيها العدو هزيمة، و وبرغم من الهزيمة التي ألحقت بالإسبانيين إلا أنهم استطاعوا السيطرة على مرتفعات سيدي أحمد الحاج وصولا إلى وادي كرت مما أدى إلى إنسحاب أمزيان من قبيلة قلغية إلى قبيلة مطالسة.[2]

ساهمت كل من قبائل قليعة وبني بو يحي و بني سعيد بالإضافة إلى قبيلة ويلشك خاصة قبيلة بني ورياغل[3] التي أمدته بالرجال ،وقد غير مقر معسكره إلى قرية افران اغلال ما بين قليعة وبني سعيد ذلك لعلم العدو بموقعه و جميع تحركات أمزيان[4] فزاحوا نحو قبيلة بني ورياغل بأسطول ضخم لكن تصدوا لهم قبائل الشاطئ في أكتوبر 1911م فانسحبوا دون تحقيق الاحتلال على المنطقة ،وفي ديسمبر 1911م شاركت قرابة اثنا عشر ألف مجاهد من قبائل بني ورياغل، وأجزناية وبقيوة وبني عمارت وتمسمان، وبني توزين، ويطفت، وبوفراح بقيادة

1 – المرجع نفسه، ص129.

2 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المرجع السابق، ص13.

3 – بني ورياغل: من أكبر القبائل التي تقيم في شمال المغرب وهي مشهورة بشجاعة أهلها وغيرتهم في الدفاع عن شمال الدولة ضد إغارات الأجانب التي طالما تعرضت لها منذ أقدم العصور أنظر: عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص174.

4 – أحمد البوعياشي، المرجع السابق، ص416.

امزيان إلى بازرورا بقبيلة بني بوغافر، في معارك مع العدو و أحدثوا ضعف في صفوف جيش الغازي وأسفر عن هذه المعركة نصر للمجاهدين.[1]

وفي سنة 1912م جهز الإسبان جيشه المتكون من البوليس والأهالي وتقدموا نحو جبل العروي وقبيلة بني بو يحيى واحتلوهما[2] ،وفي 14 ماي من نفس السنة اتجه أمزيان مع عدد كبير من المجاهدين لا يزيد عن 700 مجاهد نحو بني سيدال وهو في الطريق توقف في المسجد الواقع في إحدى المداشر الواقعة تحت النفوذ الإسباني المسجد ودرات بين الطرفين معركة[3] استشهد فيها المجاهد المقاوم في 15 ماي 1912م.[4]

مقاومة أحمد الريسوني:

بدأ الكفاح الشعبي في إقليم جبالة ضد الاحتلال الاسباني بظهور عدة شخصيات برزت في مجال المقاومة الشعبية تمثلت في شخصية الشريف أحمد الريسوني[5] الذي التف حوله جماعة قوية من أنصاره وأصبح يمثل قوة تهدد الوجود الاسباني في هذه المنطقة.[6]

تمثلت مقاومته في عمليات الاختطاف من اجل لفت الانتباه للحصول على فدية مالية، فقام في 18 ماي 1904م بالقبض على الأمريكي باريكاريس وصهره الانجليزي بطنجة وفي سبتمبر من نفس السنة قام باختطاف المعمر الانجليزي لوك من الرباط ولم يفك اسر هالا بعد ما تم منحه قيمة مالية كما عمل على قطع طريق ماكيلن ومنعه من اجتيازها برا ث وكذلك

1 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المرجع السابق، ص14.

2 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص22.

3 – محمد حسن الوزاني مذكرات حياة وجهاد المرجع السابق، ص 14–15.

4 – جاء استشهاد الشريف امزيان في بني سيدال إثر خيانة وغدر من إخوانه الريفيين اللذين كان يثق فيهم ثقة عمياء فبعد ما نقل إلى المستشفى بمليلة للتأكد من هويته وصحة موته وقف أمام نعشه ذكورا وإناثا من الاسبانيين احتراما له على تمسكه بدينه ووفائه لوطنه دفن بمقبرة جده سيدي احمد بن عبد السلام في أزغنفان أنظر: المرجع نفسه، ص14–15.

5 – ينتمي الشريف احمد بن محمد بن عبد الله الريسوني الإدريسي إلى أسرة عربية عريقة يعود نسبها إلى فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم والى الحليفة علي بن أبي طالب امتاز بقوة الشخصية هذه الصفة جعلت منه صفة قيادية قادته لتزعم العناصر والقبائل الثائرة بوجه المخزن المغربي بإقليم جبالة أنظر: محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا، المرجع السابق، ص30–31.

6 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص343.

داهم منزل الصحفي والتر هاريس 1904م[1] فمن خلال هذه العمليات انتشر صيته في المغرب.[2]

واصل الشريف أحمد الريسوني نشاطه حتى 1911م، والشمال المغربي وقتها كان محاصر من قبل الإسبانيين والغزو الفرنسي معا ذلك نتيجة ضعف البلاد المغربية ففي 8-9 جوان تم غزو العرائش والقصر الكبير.[3]

وبعد أن تم الإعلان عن الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912م قامت اسبانيا من جهتها باحتلال أصيلا في نفس السنة فغادرها الريسوني واتجه إلى مدينة طنجة في نوفمبر 1912م، حيث عملت اسبانيا على محاولة كسب الريسوني لصفها بترشيحه لمنصب خليفة منطقة الشمال لكن ذلك لم يجدي نفعا بسبب الموقف الفرنسي المعادي له.[4]

ومع بداية 1913م زحفت القوات الاسبانية من سبتة إلى تطوان واحتلتها في 19 فيفري 1913م وما لبثت حتى تصدى لها الريسوني ورجاله فأجبرت اسبانيا لبعث تعزيزات عسكرية قوية لجيشها من اسبانيا وصل عددها في تلك المنطقة إلى 40.000 جندي.[5]

أيقن الريسوني أن الاعتماد على قبيلته للتصدي للاحتلال الاسباني المتفاوتة عليهم في العدة والعتاد أمر مستحيل لهذا قرر حشد أكبر قدر من القوى البشرية التسليحية قبل مواجهته ثم قام بعقد مؤتمر عين الدالية في 11 ماي 1913م في مدينة الزينات[6]، حضر فيه مندوبون من مناطق جبالة وغمارة الساحل[7] تم فيه انتخاب مجلس الشورى للثورة انبثق من هذا المؤتمر مجموعة من القرارات أهمها ما يلي:

---

1 – علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومات بالمغرب، المرجع السابق، ص48.

2 – فاستطاع بذلك الحصول على مرسوم سلطاني في 28 ديسمبر يعترف به حاكما على طنجة أنظر: محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص62-63.

3 – المرجع نفسه، ص65.

4 – ميغل مرتين، المصدر السابق، ص45.

5 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبي، المرجع السابق، ص343.

6 – محمد علي داهش. صفحات من الجهاد، مرجع سابق، ص71 -72.

7 – الحاج جيلاني سكينة، المرجع سابق، ص77.

- التصريح ببداية المقاومة ضد الاحتلال الاسباني
- إجبار من يتقنون فنون القتال وحمل السلاح من القبائل الالتحاق بالمقاومة.
- جمع عناصر عسكرية مع توفير تموين والسلاح
- وضع مخازن للسلاح والمعدات الحربية في كل القبائل
- تكوين مجلس لحركة المقاومة في جبالة يتألف من سبعة مجاهدين مهمته تشريع القرارات الحاسمة.[1]

و بالمقابل كان سلفستري قائد القوات الاسبانية قد أمر بإنشاء مركزين هامين كدية فريشكات بقبيلة الخلط وسوق الاثنين سيدي اليمني بقبيلة الغربية ،وحتى يعطل المجاهدين بقيادة الريسوني مهمة هذين المركزين استولوا على فندق العين الجديدة و أحاطوا المدينة بالمراكز التي تركز فيها المجاهدون وهي بني قريش، الزينات،صدينة وخميس أنجراه[2]، وعلى اثر هذا الموضع الجنرال ألفاو الجنود الإسبانيين باحتلال اقرب نقطة إلى تطوان واختار المكان المعروف باللوزين[3]، التي جرت فيها أحداث الواقعة المسماة بمعركة اللوزين حيث تلقت اسبانيا في هذه المعركة هزيمة قتل فيها 200 جندي بينما استشهد ثلاثون من رجال المقاومة.[4]

كانت خطة الريسوني في مواجهة جيوش الاحتلال المجهزون بأحدث الأسلحة والمعدات ومدربة على الأساليب الحديثة، اتبع أسلوب حرب العصابات الكمائن لمواجهة الجيوش النظامية وقد حقق ذلك نجاحا باهرا بالإضافة إلى إتباع خطى عسكرية محكمة لإطاحة بالقوات الاسبانية إلى مراكز تواجده في الجبال والهجوم عليه بالرصاص ودحرجة الصخور الضخمة عليها.[5]

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص72–73.

2 – عبد الكريم فيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج7، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م، ص341.

3 – ميغل مرتين، المصدر السابق، ص46.

4 – سهام العلي، المرجع السابق، ص35.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص74.

دفعت هذه المعارك العنيفة وكثرة هجوم المقاومين على القوات الاسبانية إلى استقالة[1] المقيم العام الجنرال الفاو في 11 أوت 1913م فحل مكانه الجنرال مارينا الذي عين بتاريخ 15 ماي من نفس السنة.[2]

بقيت المقاومة متواصلة في التصدي لمحاولات التوسع والتغلغل الاسباني على مدى سنة كاملة سنة 1914م ودارت بين الطرفين معارك عنيفة من أشهرها معركة بني سالم ومعركة الصياد ومعركة قاع الأسرار، انتصرت فيه القوات الجبالية.[3]

ومع أحداث الحرب العالمية الأولى اتبعت اسبانيا سياسة الكفاح السلمي السياسي في المغرب الذي استغله الريسوني في إعادة تنظيم المقاومة وبالتالي كانت بداية لمرحلة جديدة أكثر تنظيما على صعيد التعبئة بعد أكثر من عام ونصف على الكفاح المسلح المكلف بالانتصارات، وفي 11 جانفي 1915م انعقد مؤتمر الزوه بقبيلة جبل حبيب[4]، ففيه ثارت الإقامة الفرنسية بقيادة ليوتي على الشريف احمد الريسوني وحاولت اغتياله بتكليف بعض أفراد قبيلة أنجره لكنها فشلت زمن جهة ثانية تبين للمستعمرين أن الشريف الريسوني يملك شعبية كبيرة ، لجئت اسبانيا بعد فشلها وعجزها في فرض نفوذها عن طريق العمل العسكري إلى إتباع أسلوب العمل السياسي[5]،المتمثل في فتح باب الحوار و المناقشة حيث أرسل الجنرال مارينا مبعوثين عنه إلى الشريف الريسوني من أجل عقد الهدنة بين الطرفين وتم تقديم مشروع اتفاقية ثنائية في 28 فيفري 1915م[6]، غير أن الجنرال سلفستري قائد القوات الاسبانية في تلك المنطقة افشل مساعي الإسبان باغتياله احد مفوضي حركة المقاومة على علي القلعي في 8

1 – كريم الفيلالي، المرجع السابق، ص343.

2 – عين الجنرال الفاو في وقت بلغ فيه حقد الاسبانيين على المجاهدين الجبلين في هذه المنطقة تمكن من إبادة عدد من المجاهدين بلغ عددهم ثلاثة آلاف أنظر: المرجع نفسه، ص343.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص74–75.

4 – حضر المؤتمر أكثر من 300 ممثل عن القبائل الجبالية ماعدا أنجره، إضافة إلى ممثلين عن بعض القبائل الخاضعة للنفوذ الفرنسي أنظر: المرجع نفسه، ص76.

5 – سهام لعلي، المرجع السابق، ص 36.

6 – كريم الفيلالي، المرجع السابق، ص347–348.

ماي 1915م، وقد أدت هذه الجريمة البشعة إلى خلع كل من الجنرال سلفستر ومارينا وعودتهما إلى مدريد، وتم تعيين الجنرال جوردانا كمقيم عام في منطقة الحماية الاسبانية.[1]

هذا الأخير قام بفتح مفاوضات مع الريسوني وقد توصل الطرفان إلى توقيع عقد هدنة في 13 سبتمبر من نفس السنة، ومن أهم ما نص عليه العقد:

- أن تعترف إسبانيا بزعامة الريسوني بإقليم جبالة
- دفع مبلغ مالي يقدر بمليونين بيزتا لإنشاء جيش نظامي ما يزيد عدده عن 1000 جندي وإمداده بكمية من السلاح والذخيرة قدرت ب خمسة آلاف بندقية و100 مسدس
- تعهد الطرفان بتجميد الموقف العسكري وبقاء كل منهما في المنطقة الخاصة به.[2]

أثار هذا الاتفاق قبائل جبالة بحيث اتهمت الريسوني ببيع البلاد للنصارى، فخرجوا إلى عاصمة تزرورت لمحاربته لكنه تمكن من إحباط انتفاضة القبائل ضده لخرق عاصمته.[3]

مع نهاية الحرب العالمية الأولى 1918م، بدأت اسبانيا في تخطيط للعودة للعمل العسكري وعدم تنفيذ ما اتفقت عليه مع الريسوني خاصة فيما يخص دعمه بالمال والسلاح لتسهيل مهمة الاحتلال هذا ما دفع الريسوني لإرسال رسالة للجنرال جوردانا يوم 14 جويلية 1918م أعلمه فيها أن عدم تقيد حكومته بشروط الاتفاقية سيؤدي لإلغائها الأمر الذي كان يتأمله لتحميل اسبانيا المسؤولية في خرق الهدنة.[4]

شرع الريسوني لوضع حد لاتفاقية الهدنة خاصة عندما باشرت القوات الاسبانية بزحفها العسكري بإقليم جبالة ففي 1918م اجتمع مع رؤساء القبائل أمام ضريح المولى عبد السلام

1 – مرتين ميغل، المصدر السابق، ص47.

2 – عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 349–351.

3 – عبد لكريم محمد غريبة، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1918–1959، ط1، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960م، ص184.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص82.

وقرروا العودة للكفاح المسلح لتحرير البلاد في حين قامت اسبانيا في نفس السنة بتعيين بيرنجر مقيما عاما في شمال المغربي.[1]

عرف الكفاح المسلح 1919م سنة، التعاون الوطني بين إقليمي الريف وجبالة عندما انضم إلى صفوف الحركة المقاومة الجبالية يوم 9جوان مجموعة قتالية بقبيلة بني يطفت الريفية تتكون من 1500 مجاهد ابرم الريسوني في 20 ماي 1920 م اجتماعا على رأس جبل العلم حضره زعماء القبائل من بني عروس وبني غرفط وغمارة والأخماس ومعهم زعماء زاوية تالدي أكبر علماء المغرب[2]، من أجل تكوين جبهة موحدة للقيام بعمل عسكري مشترك ضد الزحف الاسباني والفرنسي.[3]

أما اسبانيا فظلت مواصلة في عمليات الزحف والتغلغل داخل إقليم الريف، فاستولوا على شفشاون في 14 أكتوبر 1920م، ثم اتجهوا نحو تزرورت فقام الجنرال برنجر في منتصف 1921م بمنح الريسوني مهلة للاستسلام تنتهي في 22 جويلية 1921م.[4]

وفي 21 أكتوبر 1921م ساعد عددا من رجال الريسوني القوات الريفية و خاضوا العديد من المعارك ضد الاسبان ،في حين أن الجنرال بيرنجر يركز قواته على جبالة فاستولى على قصبة الريسوني في تازروت في 12 ماي من نفس السنة ،لكنه اضطر للاستقالة عندما قامت حكومة مدريد بالتضحية به لإرضاء الرأي العام من الاتجاه المضاد فخلفه الجنرال بارجيت[5] فشرع في المفاوضات مع الريسوني في 16 أوت و انتهى في 28 سبتمبر 1922م من أجل التفرغ لمواجهة المقاومة في إقليم الريف ،حاول الاسبان استمالة الريسوني مرة ثانية في أفريل 1924م لمساعدتهم في التصدي لمحمد بن عبد الكريم الخطابي لكنهم فشلوا في ذلك[6]، لكن

1 – ميغل مرتين، المصدر السابق، ص 50–51.

2 – جيلاني سكينة، المرجع السابق، ص81.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص84.

4 – جلال يحي وآخرون، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال ج3 الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1966م، ص966.

5 – كريم خليل ثابت، عبد الكريم والحرب الريفية، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر،1925 م، ص22–23.

6 – عبد الكريم فيلالي، المرجع السابق، ص185–186–187.

انفصال بعض القبائل الجبالية عنه وانضمامها لمحمد بن عبد الكريم الخطابي أغضب الريسوني، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بينهما ففي 1925م زحفت قوات محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى تازورت ودارت بينهما معركة، وفي اليوم الموالي ألقي القبض على الريسوني في بيته وبقي أسيرا في سجن تماسنت وبعد خمسة أشهر توفي ودفن فيها.[1]

1 – كريم خليل ثابت، المرجع السابق، ص23.

الفصل الثالث: المقاومة المسلحة وحرب الريف التحريرية

المبحث الأول: أسباب الثورة الريفية

من بين الأسباب التي ساهمت في اندلاع الثورة الريفية هي:

– مع بداية الحرب العالمية كانت إسبانيا توج أنظارها على محمد بن عبد الكريم الخطابي معتبرة إياه أنه على اتصالات مع الألمانيين خاصة حينما شاركت الدولة العثمانية في الحرب وبدأت تحث الشعوب الإسلامية وتحرضهم على الحلفاء.[1]

– توتر العلاقة بين آل عبد الكريم الخطابي والإسبان منذ 1914م نتيجة الضغط الذي تعرض عليه من طرف قبائل بني ورياغل واتهامه بالخيانة والتعاون مع الاسبانيين[2] وأسفر عن ذلك اقتحام منزله بأجدير وإحراقه وإجباره على الفرار بأسرته نحو الحسيمة التي استقروا بها من سبتمبر 1911م إلى ماي 1913م.

– إضافة إلى انضمامه للخلافة العثمانية ويتجلى هذا من خلال أن الريفيين كانوا يبدون تأييدهم لدول الوسط بقيادة ألمانيا[3] التي كان يربطها معهم نفس الثقافة والدين هذا ما شجعهم لإرسال مقاتلين متطوعين للجهاد بأوروبا بروز أفكار سياسية جديدة لدى محمد بن عبد الكريم الخطابي تمثلت في معاداته للفرنسيين اللذين يقومون بإبادة الشعب المغربي.[4]

– استقالة محمد بن عبد الكريم الخطابي من المناصب التي كان يشغلها في الإدارة الاسبانية.

– السياسة الظالمة والحاقدة التي طبقتها اسبانيا ضد الريفيين.[5]

– احتجاج المقيم العام الفرنسي بالمغرب الجنرال ليوتي على مساندة كل من عبد الكريم الخطابي وابنه والعديد من القبائل الريفية لدول الوسط كما اجبر السلطات الاسبانية الاستعمارية

---

1 – جرمان عياش،المصدر السابق، ص207.

2 – سهام بورقعة،المرجع السابق،ص16.

3 – أكرم بوجمعة،محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس–الجزائر–المغرب الأقصى) أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان 2016–2017 ص 144–149.

4 – المرجع نفسه، ص 221.

5 – جلال يحي ،المرجع السابق ، ص 957–960.

على التدخل لتقديم محمد بن عبد الكريم الخطابي أمام القضاء للتحقيق معه سنة 1915م، بحيث تشكل مجلس حربي عسكري لمحاكمته يترأسه الجنرال آي أسبورو الاسباني قائد القوات الاسبانية بمنطقة الريف ومن بين الأسئلة التي طرحت عليه خلال محاكمته هل فعلا تميل ضد الحلفاء؟ فأجاب نعم، فقيل وما سبب ذلك؟ فرد لأن الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية حينما دخلت الحرب وهي تساند ألمانيا وأنا مسلم مراكشي والخليفة نداني بالجهاد ضد الحلفاء لتحرير بلادنا التي تحتلها كل من فرنسا واسبانيا[1]، سئل وأنت ما العلاقة التي تربطك بالخلافة؟ فقال: أنها خلافة المسلمين كلهم من المشرق للمغرب لذا أنا معهم، فضحك الجنرال آي أسبورو ثم قال: يا عبد الكريم أنا أدرى أنك رجل نبيل ومن أسرة نبيلة معروفة ولكن ألا تعلم أن دولة اسبانيا ملتزمة بالحياد وأنت قاضي القضاة في منطقة الحماية؟ فأجابه الخطابي كل هذا لا يمنعني من تأدية واجبي الوطني، وعلى إثر هذا تم سجن محمد بن عبد الكريم الخطابي في أكتوبر 1915م بمدينة مليلة وفصله عن منصب قاضي القضاة.[2]

– بدأت بوادر الثورة في الظهور بمجرد أن قامت السلطات الاسبانية بالزحف نحو داخل المنطقة التي فرضت عليها الحماية مما أدى إلى اشتباكات مسلحة.[3]

– أما السبب الرئيسي الذي أدى إلى قيام الثورة بين الاسبانيين والريفيين حسب قول بعض المؤرخين بان محمد بن عبد الكريم الخطابي كان يتجول في إحدى شوارع مليلة وإذا به يرى ضابطا يضرب رجلا ريفيا بالسوط والريفي يطلب المساعدة ولا احد يغيثه فتقدم نحوه وسأله عن سبب اقترافه لهذا الفعل فرد الاسباني بعنف أن دابة هذا الريفي قد لكمته بيده فقال له محمد هدئ من روعك وحاول أن يمنعه لكنه لم يفلح[4] ولما شاهد الأمير تصلب الاسباني في فكره وعناده الشديد تقدم نحو مقر القائد العام وقص عليه ما جرى وطلب منه إدانة العريف الاسباني

1 – شوقي أبو خليل،المرجع السابق،ص192–193.

2 – أكرم بوجمعة ،المرجع السابق، ص 152–153.

3 – جلال يحي ،المرجع السابق ،ص 957–960.

4 – رشدي الصالح ملحس، سيرة الأمير محمد عبد الكريم الخطابي بطل الريف رئيس جمهوريتها ،المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1343م، ص 29.

لتهدئة الخواطر الهائجة وبين ان هذا العمل يمس بسمعة اسبانيا فرد عليه القائد ألا تعلم أن الاسباني مهما كانت مكانته ومنزلته فهو سيد هذه البلاد فأجابه الأمير بغضب وأنت ألا تدري أن هذا الفعل سيكلف اسبانيا غاليا ويحملها عبئا ثقيلا ثم تركه و انصرف.[1]

المبحث الثاني: محمد الخطابي وقيادة الحرب

قبل الخوض في نطاق الحرب الريفية اخذ محمد بن عبد الكريم الخطابي[2] يعمل على لم شمل القبائل المتنازعة فيما بينها تحت راية واحدة للكفاح والتصدي للعدو الذي يريد الاستيلاء على ثروات البلاد ونهبها[3] وقد نجح بالفعل في هذه العملية حيث تمكن من الوصول لقلوبهم تحت اسم العقيدة لتحرير البلاد لا عن طريق إجبارهم والضغط عليهم وإغرائهم بالأموال[4] كما باشر أيضا على نشر الوعي بين القبائل لتبيان خفايا الاحتلال الاسباني ونواياهم البشعة عن طريق اجراء الخطب لحثهم على الدفاع عن ارض وطنهم حتى الموت وان هذا الأمر لا يتم إلا عن طريق تكوين حكومة وطنية تسير شؤون البلاد.[5]

لم يكتفي الخطابي بجمع القبائل وتوحيدها بل دعاهم لعقد مؤتمر أمزرون في 21 فيفري 1921م[6] من أهم ما تناوله في هذا الأخير هو:

- الدعوة إلى القضاء على قضية الثأر.[7]

---

1 - نبيل بوراس ،عبد الكريم الخطابي ودوره في النضال المغاربي 1882-1963م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2015-2016م ،ص 11.

2 - محمد بن عبد الكريم الخطابي :ولد في 1304هـ موافق ل:1888م ببلدة أجدير أبوه السيد عبد الكريم الخطابي درس في فاس بجامعة القرويين و كان الشيخ عبد الصمد من شيوخه الذين لازمهم في دروسه الفقهية و العربية ،يعد هذا المجاهد بطل الريف و موقد نار الثورة على الاستعمار الغربي في إفريقيا و أسيا ينتسب إلى أل خطاب فجده من بني ورياغل أنظر :عبد الله كنون ،ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم و الأدب و السياسة ،ج1،ط1،دار ابن حزم للطباعة و النشر، بيروت ،2010م ص 1562-1563.

3 - جميل حمداوي ،المرجع السابق ، ص32-33.

4 - محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق،ص100.

5 - رشدي صالح ملحس، المرجع السابق، ص31.

6 - جميل حمداوي، المقاومة بمنطقة الريف محمد بن عبد الكريم نموذجا،ط1،(د.د.ن)،(د.م.ن)،2016م،ص6.

7 - محمد القبلي، المصدر السابق،ص535.

– العمل على إنشاء جهاز قضائي يتكلف بالشؤون الإجرامية لمعاقبة المجرمين وفق القانون حسب مقدار الجريمة التي ارتكبها صاحبها.

– التصدي للوجود الاسباني الزاحف باتجاه المناطق الريفية ويكمن هذا في وضع أول نواة للقيادة في 20 سبتمبر 1920 م تتألف من 38 شخصية هامة معظمهم من قبيلة بني ورياغل[1] اقسموا على المصحف الكريم بان يدافعوا عن دينهم ووطنهم وشرفهم لأخر قطرة دم في جسمهم.[2]

– انتخاب محمد أميرا عليهم.[3]

– الابتعاد كل البعد عن عملية الثأر والفتن.

– تطبيق الشريعة الإسلامية في كل ربوع منطقة الريف.[4]

اتفق المؤتمرون بعد اجتماع أمزرون على إتباع أسلوب حرب العصابات(الكمائن) للقضاء على الجيش الاسباني لأنها الطريقة المناسبة التي تمكن المجاهدين من الاستحواذ على ما بحوزتهم نتيجة لعدم التوازن العسكري في العدة والعتاد بين الطرفين.[5]

كما عمل على تنظيم الصفوف العسكرية وتدريبهم وتزويدهم بالمؤونة الغذائية والذخائر الحربية تكفي لبضعة أيام[6]، وعين مركزا جديدا للمقاومة في قبيلة تمسامان بموضع يسمى القامت[7] ولم يقتصر محمد بن عبد الكريم الخطابي على تنظيم الجيوش ونشر الوعي وطرق الوقاية والدفاع

1 – أكرم بوجمعة ،المرجع السابق ،ص165.

2 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المرجع السابق، ص36.

3 – محمد ابن عزوز حكيم، معركة أنوال 21 يوليوز 1921م، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، (د.س.ن) ا ،ص23.

4 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص31.

5 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المرجع السابق، ص37.

6 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص31.

7 – القامت: محل في اعلى قمة تمسامان يشرف على هضبة بودينار التمسامانية ويطل على وادي امرواس المنحدر من قبيلة بني توزين ويصب في سيدي إدريس أنظر: محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق،ص129.

فقط بل عمل إنشاء مجالس محلية من القبائل لتنظيم حركة المقاومة وشراء الأسلحة والعتاد الحربي.[1]

انطلق الأمير الخطابي في قيادة حرب منظمة ضد العدو الاسباني وهذا من منتصف عام 1921م ويتجلى ذلك من خلال المعارك التالية:

1/ معركة أدهار أوبران:

خلال عام 1921م وقبل الشروع في عملية إحتلالية نحو جبل أوبران، تراس الجنرال سيلفستري اجتماعا تمت فيه دراسة الخطة المتبعة للزحف فقام بالتجهيزات اللازمة بلغ عدد قواته 22.000 ألف جندي ووضع 500 جندي بقيادة قبطان في المنطقة للتحصين.[2]

عندما علم المجاهدين بالعمليات الإحتلالية التي ينوي عليها الجنرال سيلفستري شرع الخطابي مع القوات الريفية التي أحاطت به على ترتيب الثوار وتدريبهم وتوزيعهم على المناطق والجبال وبدا الريفيون هجومهم على جميع المواقع المحصنة من طرف الإسبان وحاصروها مما دفع بالحامية للاستنجاد بالجنرال سلفيستري وطلبت إرسال الماء والمؤونة، فبعث لهم التعزيزات الأزمة لكن المقاومين أفشلوا وصولها وفي الوقت الذي كان الجنرال يخطط لعمليات جديدة قام المجاهدين بتحصين مراكزهم.[3]

ففي هذه المعركة تمكنت القوات الريفية من القضاء على جل الحامية الاسبانية فلم ينجوا منهم إلا بعض الجنود، كما غنموا كل ما بحوزتهم من 4 مدافع و 300 بندقية و 360 من قنابل المدافع والأدوية والخيم والمؤونة و12 ألف ريال اسباني[4]، كما استشهد فيها 4 مجاهدين وسقوط مالا يقل عن 1000 جندي اسباني.[5]

1 – المرجع نفسه، ص130.

2 – محمد ابن عزوز، المرجع السابق، ص43–44–46.

3 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1968م، ص44–45.

4 – محمد ابن عزوز حكيم، المرجع السابق، ص49.

5 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المرجع السابق، ص52.

2/ معركة سيدي إدريس:

لم يكتفي المجاهدون بالهزائم التي ألحقوها بالعدو في أوبران بل واصلوا عمليات التحرير الخاصة بهم نحو مركز سيدي إدريس ،بحيث زادت عملية تعبئة القبائل لصالح الأمير محمد الخطابي فوصل عدد المجاهدين حوالي أربعة ألاف مجاهد ،فبعد مضيء 15 يوما من معركة أدهار أوبران تم محاصرة مركز سيدي إدريس بوضع 50 فارس بالقرب من المركز يقومون بالاختباء وراء الصخور والأعشاب لحماية أنفسهم من الجنود الغسبان، ودارت بن الطرفين معركة أسفرت هذه الأخيرة عن فرار الجنود الإسبان وبلغ عدد الجرحى والقتلى 200 جندي فيما استشهد 8 مجاهدين ريفيين.[1]

3/ معركة إغريبن:

واصل المجاهدين زحفهم نحو المراكز المحتلة من قبل الغزو الاسباني فتم التخطيط جيدا لفك الحصار عن مركز إغريبن فنصب فخ حربي مخطط من قبل ابن عبد الكريم محمد حيث بعث خبر من مركز إغريبن إلى مركز أنوال لطلب الماء وفي ظلام الليل الدامس تم إرسال أمرية تنص على قدوم الإسبان وفي الوقت ذاته كان محمد الخطابي والمجاهدون مستعدون لهذا الزحف[2]، فحاول الجنرال سلفيستري نجدتهم في إرسال طابور لكن هذا الطابور الاسباني فشل في فك الحصار[3] ، نتيجة الخطة التي اتبعها الخطابي و هي حفر الخنادق حول إغريبن لمنع وصول الإمدادات وركزوا على محاصرتهم لنبع عين عبد الرحمان بوادي الحمام الذي كان يعتمد عليه من قبل القوات الاسبانية فاضطروا لشرب ماء العطر وعصير التوابل.[4]

في 17 جويلية باشرت القوات الريفية في عملية الحصار على مركز إغريبن فقام الثوار بالسيطرة على جميع المراكز المحيطة بإغريبن بقوات هائلة أدرك من خلالها العدو خطورة الوضع خصوصا بعد عدم تمكن القافلة الاسبانية الوصول إلى نجدتهم، فالحالة كانت تزداد

1 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص41.

2 – محمد حسن الوزاني، حياة وجهاد، المرجع السابق، ص55.

3 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص45.

4 – جميل حمداوي، تاريخ الريف المعاصر من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ص44–45.

خطورة على الجيش الاسباني المحاصر لان هجمات الريفيين تزداد شيئا فشيئا بحيث قاموا باقتحام المركز ما جعل الجنود الإسبان يلوذون بالفرار بلغ عددهم 300 رجل لم يصل منهم إلى أنوال إلى 12 أما البقية فمنهم من قتل ومن من وقع أسيرا في يدي المجاهدين.[1]

انتهت هذه المعركة بانتصار الخطابي والمجاهدين وغنموا ب 19.504 بندقية و352 رشاش و129 مدفعا و1100 جندي أسير[2] ومقدار من العتاد والذخيرة، هذا ما يوضح لنا انهيار القوة الاسبانية جراء هذه الهزيمة الفادحة.[3]

المبحث الثالث: معركة أنوال وتأسيس جمهورية الريف 1921 م

معركة أنوال:

تعتبر من أضخم وأشهر المعارك التي خاضها الخطابي ضد الإسبان وكانت بدايتها من 21 جويلية 1921م في قرية أنوال شمال المغرب[4] ،كان الجنرال سلفيستري يقوم فيها بهجومات يوميا بحيث استمرت هذه المعركة لستة أيام.[5]

بدأت الحرب منظمة بين الطرفين المتحاربين بلغ تعداد الجيش الاسباني 30.000 مقاتل بمدافع ضخمة وأحدث المعدات الحربية المتقدمة والطائرات، أما القوات الريفية فعددها لا يتعدى بضعة آلاف.[6]

في ليلة 21 و 22 جويلية ازداد هجوم الثوار على المركز بحيث كانوا يهاجمون على بعد 100 متر من أسوار مركز أنوال[7]، والجدير بالذكر أن القوات الاسبانية روحهم المعنوية كانت منخفضة خاصة وان الثوار قاموا بمحاصرة كل المراكز التي كانت محصنة من طرف الإسبان، فمنهم من استسلم ومنهم من قام بالانتحار وعندما لاحظ الجنرال سلفيستري في تراجع

1 – محمد ابن عزوز حكيم، المرجع السابق، ص82–83–84–97.

2 – محمد حسن الوزاني، حياة وجهاد، المرجع السابق، ص56.

3 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص50.

4 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص46.

5 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، القاهرة، 1948م،110.

6 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص49–50.

7 – محمد ابن عزوز حكيم، المرجع السابق، ص103.

وضعف أصدر أمرا بضرورة الانسحاب من أنوال[1]، يعتبر هذا الانتصار بمثابة الوسيلة المناسبة التي هيئت للخطابي كل الطرق لتنظيم الجيش من العدة والعتاد إضافة إلى أنها رفعت من معنويات المجاهدين لمواصلة الجهاد[2] رغم عدم تكافئ قوات الطرفين الحربية هذا ما يؤكد صدق وعد الله في قوله في آياته الكريمة" كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين".[3]

ومن نتائج هذه المعركة هي:

– كانت تضحيات القوات الريفية بلغت 500 شهيد و 600 جريح فقد كان لتضاريس الأرض اثر في صغر حجم تضحيات الريفية ،الأمر الذي جعل الجنرال بيرنجر يصرح بعد المعركة مباشرة "هذه أكبر كارثة عسكرية عرفتها اسبانيا في تاريخها".[4]

– بينما الغنائم التي حصدتها القوات الريفية بلغت ما يزيد عن 200 مدفع من عيار 75 أو 65[5] و20.000 بندقية وكميات وفيرة من الذخائر والمعدات الحربية وما يقارب من مليون خرطوشة وسيارات وكميونات[6] و400 رشاش مليون رصاصة واستيلائهم على أزيد من 100 موقع عسكري[7]، ومن الأسرى 700 شخص.[8]

كان لمعركة أنوال صداها المحلي إذ ابتهج الريف المغربي المراكشي بهذا الانتصار وأيقن انه بإمكانه الوقوف في وجه الاستعمار الأجنبي بكل أشكاله مهما كانت معداته.[9]

1 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق،45–46.

2 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص111.

3 – آية البقرة، ص249.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص110.

5 – جميل حمداوي، المقاومة بمنطقة الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق،2016 م، ص17.

6 – عمر أبو النصر، بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي، ط1، المطبعة الوطنية، بيروت 1934م، ص 127.

7 – ميغل مرتين، المصدر السابق، ص62.

8 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص111.

9 – عائشة بوساحة، المرجع السابق، ص50.

وعلى الصعيد العربي: هز انتصار أنوال معظم أقطار الوطن العربي فقد استقبل الشعب العربي انتصارات أبطال الريف بكل فرح وابتهاج[1]، أما على الصعيد الدولي فقد كان لهذه المعركة انعكاسات وتأثيرات على الأوضاع الداخلية.[2]

كان لثورة الريف صدى عالمي فوقف الرأي العالمي على موقفين متقابلين: فالمعارضة بطبيعة الحال مثلها المجتمع الأوروبي على رأسها الحركات الاستعمارية بالدرجة الأولى إضافة لليهود في شمال إفريقيا، أما المؤيدين لحرب الريف فأغلبيتهم من الرأي العام الشيوعي لأنه استلهم فكرة الجمهورية من الفكر الشيوعي زيادة على سكان أمريكا اللاتينية أي دول العالم الثالث التي كانت تعتبر سكانها بأن الأمير عبد الكريم الخطابي بطلا ثوريا يشبه زعيم الحركة التحريرية بوليفار.[3]

أما خسارة الإسبان في الرجال فكانت خمسة عشر ألف جندي[4] في حين أن الجنرال سلفستر فقد وجدت جثته عند الجسر القريب من ميدان المعركة وتزعم المراجع الاسبانية انه انتحر.[5]

لم تقف المعارك عند الفشل العظيم الذي أصيب به الإسبان في معركة أنوال بل تواصلت النزاعات وصولا إلى موقعة عريت[6]، كانت صفوف المجاهدين تتكاثر بمن كان ينضم إليهم من رجال القبائل وكان القتل يشتد في صفوف العدو الفار بقيادة الجنرال نافارو الذي تولى الانسحاب بمن نجى من الجيش بعد الهزيمة الكبرى ،كان من نتائج هذه المعركة انكسار الإسبانيون انكسارا شنيعا و فظيعا و قد وصل الجيش الريفي قرب مليلة[7]، و استسلام الجنرال نافارو أما فيما يخص الفارين من معركة أنوال فلم يتبقى منهم سوى 400 جندي من اصل

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص110.
2 – جميل حمداوي، المقاومة بمنطقة الريف، المرجع السابق، ص 17.
3 – أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص171.
4 – عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص127.
5 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص347.
6 – جميل حمداوي، المقاومة بمنطقة الريف، المرجع السابق، ص 14.
7 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية المصدر السابق، ص 111.

3000[1] ، استحوذ من خلالها الريفيون على 300 مدفع من عيار 7.5 و 70.000 بندقية و مقدار من العتاد و الذخيرة لا يقع تحت الإحصاء لكثرته.[2]

و في سنة 1922م 1923م كان الإسبان قد أعدوا تنظيم صفوفهم وتجهيز جيوش عديدة فأرسلوا قوات عظيمة تحت قيادة الجنرال بيرنجر فهاجمت الريفيين و جرت بين الطرفين معارك على طول خط مليلة، كوبا و الحسيمة.

بدأ الجنرال بيرنجر بهجومه في مارس 1922 بإنزال 50.000 مقاتل إلى الحسيمة و حشد جيش أخر في مليلة للإحاطة بجبل بني عروس[3]، ثم تقدم الجيش الاسباني في 10 مارس بحذر و انتباه تمكن من خلالها إلحاق هزائم بالصف الأول للقوات الريفية لكنهم استطاعوا التصدي لهم في ما بعد و إجبارهم على التراجع ، و في 25 مارس قام الريفيون بهجوم على طول الخط و اشتدت المعركة حول الحسيمة اشتركت فيها المدفعية الريفية لأول مرة كبدت الجيش الاسباني خسارة فادحة و خربت جميع المباني وقد دامت هذه المعركة لمدة أسبوع كامل[4] كان النصر فيها حليف الريفيين ،وخلال المعركة تمت إصابة الجنرال بيرنجر وقتل 5.000 مقاتل و3 آلاف من الأسرى.[5]

وعلى إثر هذه الواقعة سافر الجنرال بيرنجر إلى مدريد و قرر مع أركان حربه العدول على خطة الهجوم على أجدير و الاكتفاء بجمع القوى حول مليلة حول مينائها أما الريفيون تابعوا هجومهم فدمروا عدة مراكز اسبانية و أغرقوا بوارج حربية و عطلوا حربية و شاركت سفينتهم الوحيدة في هذا الهجوم وقد أثر عمل الريفيون أثرا كبيرا في معنوية الإسبان فهاجمت خواطر الشعب.[6]

1 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المرجع السابق، ص57.

2 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص50.

3 – سناء بوجلال، المرجع السابق، ص 40.

4 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص51.

5 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص 111–112.

6 – عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص 156.

قامت حكومة مدريد بإرسال السيد أرشيفاتا إلى أجدير من أجل عقد الهدنة مع الأمير محمد و بعد عدة اجتماعات تقرر توقيف القتال مؤقتا و تحرير الأسرى الإسبان مقابل مبالغ تؤديها اسبانيا لحكومة الريف ثم دارت بينهما مفاوضات لإنهاء الحرب لكن لم يتم الخروج بأي نتيجة و ذلك لتمسك الأمير محمد بالاستقلال التام للمغرب الشمالي عن اسبانيا بينما لا تريد هذه الأخيرة أن تعد بأكثر من استقلال داخلي، وفي سنة 1923م هجمت قوة من الريفيين عددها 7000 مقاتل على سفح جبل درسة شفشاون[1] فاستولت على مراكز العدو الأمامية ثم لم تنجح في التغلب على مركز تيرياس ولم تتحلى عنها إلى بعد معارك شديدة اشتركت فيها قوة من الإسبان لا تقل عن 30.000 خسروا منها 1000 مقاتل بين جريح و قتيل.[2]

بعد الخسائر المتكررة قرر مجلس الوزراء الاسباني إرسال وفد للتفاوض مع الأمير من أجل الصلح ، وكان ذلك في جويلية 1923م بتطوان فأرسل الأمير مندوبين عنه وبعد عدة اجتماعات لم يتم التوصل إلى حل وذلك لتمسك المندوبين بالاستقلال التام وعدم الاعتراف بالحماية الاسبانية وتشدد الطرف الاسباني في عدم المفاوضة على استقلال الريف وانه يمكنها فقط القيام ببعض التعديل الإداري و في السياسة الاقتصادية وفي الوظيفة والرتبة التي يتمتع بها الأمير وحكام القبائل.[3]

وفي سنة 1924م انضمت القبائل الواقعة بين نهر تطوان و أنجره و واد اللو وطريق تطوان شيفشاون إلى المجاهدين وانقضت على جيوش الإسبان فزاد ذلك وضوحا في الحركة القومية التي لم تعد خاصة بقبائل الريف ،بل شملت غيرهم من قبائل الجبل ،كما أعطوا الحرب قوة مادية و معنوية كان لها أثر مفعول في انهزام كل الجبهات الاسبانية و تبعتها القوات

1 – مدينة متوسطة تقع في سفح جبل شفشاون على ارتفاع ألف متلر بين وهاد و هضاب ذات مناظر بديعة خلابة أسست سنة 866هـ في عهد الامير أبي حسون المريني ثم جدد بناءها علي ابي راشد الشريف العلمي أنظر الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص382.

2 – عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص 157.

3 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص53-54-55.

المغربية من الفندق إلى العرائش و سدت الطريق بين طنجة و تطوان و، اقتربت من تطوان من الجهة الاخرى.[1]

إن الهزائم المتكررة للقوات الاسبانية وفشل مخططات الحكومة فيما يخص تجنيد الفيالق العسكرية راجع للنفقات الباهظة وموقف الرأي العام الاسباني السلبي منها، فقام الجنرال بريمودي ريفيرا[2] بانقلاب عسكري في سبتمبر 1923م ثم نصب نفسه رئيسا للوزراء وأعلن بأنه سيقضي على الفساد الداخلي ويمحوا العار الذي لحق باسبانيا في المغرب.[3]

قامت القوات الاسبانية في 1924م بالزحف نحو مليلة بقيادة الأمير وتمكنت من خرق صفوف العدو والوصول لأبواب مليلة و محاصرة الإسبان ،ولم يتمكنوا من فك الحصار عليها إلا بعد تكبد خسائر كبيرة ،وسارت قوات أخرى إلى تطوان وألحقت هي الأخرى خسائر كبيرة بالعدو ،بعدها جرت معارك في سيدي مسعود و مليلة في ماي 1924م وفي 28 جوان شنت القوات الريفية هجوما على قبيلة الدرسة وتضييق الخناق عليها، بدأ الهجوم على داغيست من جهة و هجوم آخر بين تطوان ونهر اللو الذي حدثت قربه معركة شديدة دامت 3 أيام انتهت بهزيمة الإسبان وعلى اثر هذه الأحداث قام بريمودي ريفيرا بالقدوم للمغرب ،وعقد اجتماع في تطوان تطرقوا فيه إلى التدابير الواجب اتخاذها في مواصلة الحرب وتهديد كل من يقوم بتقديم المساندة للقوات الريفية بتدمير قراهم كما ناقشوا أيضا موضوع الانسحاب إلى الساحل[4] أرسل بريمودي ريفيرا لمفاوضة الأمير بشان الهدنة وانتدب شيفاتا للتفاوض فوضع الأمير الشروط التالية وهي:

- أن تدفع اسبانيا 20مليون كتعويض
- أن تسلم اسبانيا للحكومة الريفية 15 طائرة و 100 بندقية و 120 بطارية مدافع.

1 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق ص113.

2 – رئيس حكومة الدريكتوار الاسبانية (جماعة مؤلفة من القواد) وحاكم سابق لبرشلونة سنة 1923م صاحب فكرة قلب نظام الحكم الدستوري واستبداله بحكم دكتاتوري أنظر: كريم خليل ثابت، المرجع السابق، ص 52.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص120–121.

4 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص59–61–62.

- جلاء اسبانيا من مراكش إلى حدود مليلة وسبتة.
- إذا وافقت وقبلت اسبانيا الشروط يتم البحث في الصلح ومبادلة الأسرى.

لم يقبل الإسبانيون الشروط وقطعوا المفاوضات ثم باشروا في الانسحاب نحو مراكزهم وأثناء ذلك تعرضوا لخسائر فادحة وبقي الحال هكذا إلى أن وقفت قبيلة الأخماس الموالية للريسوني في وجههم.[1]

تشكيل الجمهورية:

بعد الانتصار الذي أحرزه الخطابي في معركة أنوال قام بدعوة جميع القبائل والأهالي إلى عقد اجتماع كان الهدف من ورائه هو بناء حركة قومية عامة يشارك فيها كل الشعب، حيث ابتدأ حديثه بلمحة تاريخية عن العلاقة التي تربط الإسبانيين بالمغرب الأقصى والأندلس ووضح لهم نوايا المستعمرون، كما تطرق أيضا إلى توسعات المستعمرين والغاية منها ثم برهن لهم أن الأسباب التي دفعته لمقاومة المحتلين هو السعي لتحقيق الاستقلال والحرية، و رأوا أن الطريق الذي يؤدي لغايتهم هو تشكيل جمعية وطنية[2]، مهمتها تسيير شؤون البلاد وتنظيم الكفاح وتأسيس جمعية وطنية فيها لوضع ميثاق قومي.[3]

بعدما تشكلت الجمعية الوطنية وتولت تسيير شؤون البلاد وإدارته وتنظيم الجهاد قامت بعقد أول اجتماع لها في 19 سبتمبر 1921م فكان قرارها الأول:

- إعلان استقلال البلاد
- تشكيل حكومة دستورية يتولى رئاستها الأمير الخطابي

كما قامت بوضع دستور يقوم على سلطة الشعب وينص على:

- إنشاء سلطة تشريعية وتنفيذية وعدم الفصل بينهما
- يعد رئيس الجمهورية رئيسا للمجلس العام (الجمعية الوطنية)

1 – عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص174.

2 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص121.

3 – را بحة محمد خيضر، التنظيم الاجتماعي في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي 1920–1926م، مجلة الآداب، جامعة تكريت، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2019م، ص108.

- تطبيق القرارات الصادرة من الجمعية.[1]

كما نص الدستور الريفي من جهة أخرى على تأليف أربعة وزارات وهي كالتالي:

- وزارة الشؤون الخارجية: أسندت لمحمد أزرقان.
- وزارة الشؤون الداخلية: تحت رئاسة اليزيد ابن الحاج حمو.[2]
- وزاره المالية والأمانة العامة: تحت قياده عبد السلام ومحمد بوجبار المندوب العام للأمير أسندت إلى محمد بودرة.
- وزير العدل: محمد بن علي بولحية البوكيلي.[3]

وتم تعيين مساعدين لبعض الوزراء في إدارة شؤونها

محمد بن صالح : قاضي قضاة .

عمر بن محمد: مديرا للجبايات.

أحمد بوجبار : متطرفا ومساعدا لوزير المالية.

علي بن محمد بن فطومة: مديرا عاما للمدفوعات في الخزينة.

حدو بن علي المعلم: مفتشا عاما للبحرية.

حدو بن زيان: المكلف بالبروتوكول.

احمد أكرود: مديرا عاما للأوقاف.[4]

أما فيما يخص الجانب الإداري فتم تقسيمه على النحو التالي:

- مناطق إدارية عسكرية يديرها البشاوات
- وحدات إدارية تدعى المحاكم يديرها مندوب ويساعده نائب وقوات من الشرطة
- تعيين زعيم تابع للمندوب لتنظيم الأمور المدنية للقبائل

---

1 – رشدي الصالح ملحس، المصدر السابق، ص31–32.

2 – محمد العربي المساري، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012م، ص 168–166.

3 – أحمد سكيرج، الظل الوريف في محاربة الريف، الجديدة، (د.م.ن)،1926 م، ص 56–57.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص152–153.

- تعيين مفتشين يتولون مهمة مراقبه القواد
- إنشاء محاكم في مراكز الوحدات الإدارية تكون مقرا للباشاوات والمندوبين وهي مخازن للأسلحة أيضا.[1]

ومن أهم المحاكم التي تم إنشائها المحكمة العليا في أجدير فهي المقر العام للثورة في المحل المسمى بالمزمة، ومحكمة الخط الغربي في بني بوفرح ،ثم محكمة تركيست.[2]

وبعد وضع الدستور شرعت الجمعية في إنشاء ميثاق قومي يكون منهجا للشعب في كفاحه ونظامه وشق طريقه نحو الحرية والاستقلال تضمن عده نقاطا وهي كالتالي:[3]

- عدم الاعتراف بأي معاهدة تمس بحقوق بلاد المغرب الأقصى أو يكون لها علاقة بمعاهدة سنة 1912 م.
- جلاء الإسبان من المنطقة الريفية التي لم تكون مشمولة بنفوذهم قبل إبرام المعاهدة الاسبانية الفرنسية.
- الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية.[4]
- أن تدفع اسبانيا للريفيين تعويضا عن الخسائر التي لحقت بهم جراء الاحتلال في السنوات الماضية وفديه للأسرى الذين وقعوا تحت قبضتهم.
- السعي لإقامة علاقات مع جميع الدول بلا تمييز وإجراء مخالفات تجارية معها.[5]

باشرت الجمعية الوطنية في وضع علما للجمهورية الريفية وهو عبارة عن علم لونه أحمر وفي منتصفه نجمة سداسية خضراء وهلال في رقعة بيضاء كل لون من هاته الألوان يرمز لدلالة معينة فاللون الأحمر كان شعارا للحجاز قبل مجيء الإسلام وما زال راية الأسرة

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 153.

2 – محمد العربي المساري، المرجع السابق، ص170.

3 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المرجع السابق، ص 122.

4 – كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص28.

5 – أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت،2004م، ص212–213.

الشريفة[1]، في حين أن الأخضر فهو يعد شعار أهل البيت النبوي الشريف والفاطميين، أما اللون الأبيض فكان شعار الأمويين في الشام والأندلس.[2]

كما اختار الدستور الريفي منطقة أجدير مسقط رأس الأمير وجعلها عاصمة للجمهورية الريفية.[3]

أطلق الخطابي على نفسه لقب الأمير بدلا من السلطان أما فيما يخص أمور البلاط فقرر الاحتفاظ ببساطته و مناقشة القرارات في منازل ريفية، وقد نص على وضع نظام لجمع الضرائب وقوانين أخرى تختص بملكية الأراضي و توزيع المياه وغيرها، كما انه سعى لإدخال قانون جديد يحل محل العرف للقضاء على الضغائن والفتن وجميع العادات السيئة.[4]

مؤسسات جمهورية الريف:

المؤسسات العسكرية (الجانب العسكري)

الجيش: اهتم محمد بن عبد الكريم الخطابي اهتماما كبيرا بهذا الجانب بعدما أولى اهتماماته بالجانب الإداري والدستوري فقد أخص فيه على تنظيم الجنود وتدريبهم بالإضافة لعملية التعبئة والتسليح.

وبهذا تمكن من تجهيز جيش من عدة قبائل اللذين يؤمنون بحرية البلاد ويدافعون عن الوطن لتحقيق الاستقلال مستعينا بالدرجة الأولى على أصحاب الخبرة العسكرية.[5]

ركزت الجمعية الوطنية على مسألة الجيش وجعلتها في مقدمة انشغالاتها التي لابد من معالجتها وأصدرت قرار التجنيد العام يشارك فيه كل رجل ريفي دون مقابل مع تحديد سن الالتحاق بالجيش من 9سنوات إلى غاية 60 سنة، ومنحت للأمير السلطة الكاملة في انتقاء

1 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص32–33.

2 – كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص 30.

3 – رشدي الصالح ملحس، المرجع السابق، ص33.

4 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق،ص350.

5 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص75.

الطريقة المناسبة وعينته على راس القيادة العليا للجيش[1]، في حين أن الأمير جعل قيادة الجيش النظامي تحت إشراف وقيادة شقيقه لتأسيس جيش مدرب بأسلحة متطورة.[2]

بدا الأمير أول أعماله مركزا على نظامات حمل السلاح بحيث أن رؤساء القبائل يقومون بتسيير صغار الرؤساء وقيادتهم في حين أن صغار الرؤساء يشرفون على تدريب الجيش وإعداده استعدادا لخوض الحرب، كانت مدة التجنيد لمدة أسبوعين وبعد الانتهاء من أداء المهمة يتم استبدالهم بعناصر أخرى، كما لعبت الصبية والشيوخ دورا مهما في هذا المجال، يكمن في تقديم يد المساعدة للمقاتلين ومساندتهم في أداء وظيفة الحراسة الداخلية والحدودية[3]، هذا بالإضافة إلى جانب هؤلاء نجد أيضا النساء اللواتي كان يشجعن الرجال المحاربين ويقومون بإعداد المؤونة وتوصيل الذخائر لميادين القتال كما يساهموا في القتال لجانب الرجال.[4]

بعدما أنهى الأمير الخطابي تشكيل الجيش أصدر إعلانا موجها فيه تهديدات لكل من لا ينفذ أمره أو ينسحب من الجندية بنزع كل ممتلكاته منه وتصديرها وحرمانه من حقوقه كراع مغربي[5] أما بخصوص التسليح كانت بحوزة القبائل الريفية بعد فرض الحماية 1912م عددا كبيرا من الأسلحة ويعود كسبهم لهذا الكم من السلاح من المعارك السابقة التي خاضوها ضد العدو.[6]

عمل الأمير بعدها على بناء مصنعا لتصليح المعدات الحربية في منطقة أعكبا كما تمت فيه صنع قنابل يدوية وللمحافظة على كل ما بحوزتهم قرر الخطابي إنشاء عدة مخازن أبرزها :

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص155.

2 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص350.

3 – عمر أبو نصر، المصدر السابق، ص137–138.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص156.

5 – عمر أبو نصر، المرجع السابق، ص138.

6 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص76.

- المخزن المركزي في قرية أوغار ببني ورياغل بالقرب من أجدير عاصمة الجمهورية الريفية كان يضم مختلف الآلات الحربية.
- مخزن بوهم ببني ورياغل يتضمن 30 مدفعا وقذائف الطائرات وآلات حربية أخرى
- مخزن في قرية بوصالح في أعالي نهر غيس خاص بالرشاشات.[1]
- مخزن في ظهر السلوم بتارجيست.

إضافة لمستودعات أخرى تابعة للمراكز الحربية في المحاكم.[2]

وفيما يخص تقسيمات الجيش التي احتلها الخطابي فكانت على النحو التالي:

الحرس الأميري: اغلبهم ينتمون لقبيلة بني ورياغل مهمتهم حراسة الأمير وحمايته قائدهم حديدات، يرتدون العمامة الخضراء وعددهم حوالي 150 رجلا.

المشاة: يتضمن هذا القسم إجراء اتصالات مع رؤساء القبائل لتوجيههم وإعطائهم تعليمات القيادة وكانوا ينقسمون إلى أحياء كل حي يضم طابورين وكل طابور يضم 500 جنديا وبدوره الطابور يتشكل من 5 ألوية بحيث يضم كل لواء 100 جنديا وكل كتيبة تضم 50 جنديا وعلى راس كل كتيبة سريتين تشمل كل سرية على 25 جنديا أما عن لباسهم فكان موحدا فالضباط يرتدون العمامة الحمراء، أما الجنود فيتم تميزهم عن الضباط بارتداء العمامة الزرقاء وجلباب قصير.[3]

المدفعية: استحدث هذا الصنف بعد الاستحواذ على العديد من الغنائم في معركة أنوال من كالمدافع وقد تميز هذا القسم بمهارة مدافعيها[4] ،تلقى معظمهم التدريب على يد ضباط أجانب كان يضم 350 راميا.[5]

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص168.

2 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص78.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص128.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص160–125.

5 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص128.

يتبين من خلال هذا التقسيم الذي أحدثه الأمير الخطابي انه مهتما اهتماما كبيرا بأمور الجيش لهذا تطرق فيه لأدق التفاصيل من تنظيمه تنظيما عصريا وتقسيمه لأقسام ووضع الرتب وتحديد الملابس للجنود وغيرها من الإصلاحات الكثيرة في هذا المجال هذا ما أفضى في النهاية إلى تغيير واضح في الكثير من الأشياء نحو الأحسن والأفضل.[1]

قوات الأمن الداخلي:

تناولت الحكومة الريفية نوعين من قوات الأمن الداخلي لتحقيق الاستقلال والأمن والسلام داخل البلاد والتخلص من العناصر التي تمس بسلطة الدولة أو تتعامل مع المستعمر الاسباني وهما قسمان:

قوات الشرطة: كانت بدورها مقسمة إلى وحدات إدارية ولتوطيد الاستقرار والأمن عينت الحكومة هذه القوات لمساعدة الباشا والقائد في تولي ذلك الأمر.[2]

قوات الأمن السرية: شكلت الحكومة الريفية جهازا سريا يرصد تحركات كل شخص وإيصال المعلومات الكافية عنه للقضاء على التمزقات الداخلية والحفاظ على الأمن ومعرفة الخونة المتعاملين مع العدو لهذا عينت في كل منطقة من مناطق البلاد خمسه رجال وخمسة نساء[3]

من بين القرارات التي أصدرتها حكومة الريف على هذان الجهازان هي:

- منع الأفراد من استخدام السلاح في أغراض خاصة به.
- التهديد بالقتل لكل شخص يقوم بالاعتداء على أوروبي أو يقتل أسيرا منهم.
- تطبيق مبدأ الإعدام على كل شخص يدان بالتجسس لصالح العدو ضد مصلحة البلاد.[4]

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص161.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، ص169.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص 78.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص169.

المؤسسات المدنية:

أعطت الحكومة الريفية لهذا المجال اهتماما أيضا إذ نظمت فيه مالية البلاد وتطوير التعليم بتأسيسها للعديد من المدارس والصحة والمواصلات باذلة بذلك جهودا جبارة لارتقائها وفيما يلي أهم تلك الإصلاحات وأبرزها:

الإصلاحات المالية: نتيجة لانعدام عملة نقدية خاصة بالحكومة الريفية تنظم من خلالها ماليتها ،سعت لتأسيس تنظيم مصرفي يدعى بالبنك الريفي ،وإصدار أوراق نقدية تطبع في بريطانيا في عام 1924م إلا أن الظروف الحربية أفشلت عملها ،ورغم هذا الفشل إلا أنها لم تتوقف عن تنظيم ماليتها وقد جاءت المصادر المالية لحكومة الريف من[1]:

الموارد الداخلية وتشمل ما يلي:

– الزكاة: كانت تدفع نقدا أو عن طريق موارد زراعية ويتم إلزام الفلاحون بزراعه أرضهم وإلا وتعطى لغيرهم نتيجة لتركها بدون زراعة قدرت قيمة مدخول الزكاة السنوية بمبلغ 75 ألف بيزتا[2].

– الضرائب : انقسمت لثلاثة أنواع: يسمى القسم الأول بالضريبة يدفعها للحكومة جميع السكان ماعدا الفقراء وجرحى الحرب[3]، والثاني يدعى التيجان وهي ضريبة فرضت على أصحاب الثروات(كالمحاصيل و العقارات، رؤوس الماشية ،السلع التجارية)[4] أما القسم الأخير هي الغرامات وقد كانت تفرض على أي جماعة خارجة عن السلطة المركزية مثل قبيلة غمارة حينما تمردت سنة 1923م على الأمير الخطابي أثناء تنظيمه لقبائلها ففرض عليها مبلغ مالي قدره سنة 30 ألف بيزتا اسبانية ونفس الأمر بالنسبة لقبيلة بني زروال المتمردة سنة 1925 م حينما دعت بعض المساندين مع فرنسا ففرضت عليها 500 ألف بيزتا.[5]

1 – رابحة محمد خيضر، المرجع السابق، ص110.

2 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص82.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 172.

4 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص82.

5 – رابحة محمد خيضر، المرجع السابق، ص111

أما فيما يخص الموارد الخارجية اعتمدت في تحصيلها على ما يتم جمعه من فداء الأسرى والرسوم الجمركية اللذان شكلا مبلغا ماليا كبير لخزينة الحكومة فقد تمكن الأمير من جمع 4 ملايين بيزتا في سنة 1923م فداء لأسرى معركة أنوال ومن الجنود الاسبانيين المحاصرون في مراكزهم[1]، كان عبد السلام الخطابي هو المسؤول عنها ويقوم بمراقبة مصاريف الدولة ويساعده في هذه المهمة متصرف ومساعد المالية احمد بوجبار.[2]

الرسوم الجمركية: فقد شكلت موردا أخرا لخزينة الحكومة إلى جانب فداء الأسرى كانت لها إدارة في مدينة الحسيمة تفرض على السلع الداخلة والخارجة من فاس و الجزائر أطلق عليها اسم " مداخيل الديوانة، "قدرت مدخولاتها ب 5 آلاف بيزتا يوميا لكن سرعان ما توقفت في 1924م ،كانت الأموال المتحصل عليها من الموارد الداخلية سواء من الزكاة أو الضرائب و الخارجية توضع في خزينة عامة خاصة بالمال يتولى الإشراف عليها الأمير عبد السلام الخطابي.[3]

التعليم: أدرك الخطابي إن الوسيلة التي تخلص المنطقة من الجهل الذي مسها خلال الحرب وتقضي عليه هي التعليم لإخراجهم من الظلمات إلى النور لهذا عمل على تأسيس 3 مدارس ذات منهاج حديث.

1 مدرسة أجدير: لم تقتصر على التعاليم الدينية فقط بل شملت عدة مناهج حديثة ادخلها الخطابي ضمن هذه المدرسة كالرياضيات و العلوم والقواعد العسكرية كان يتولى إدارتها الفقيه محمد بن الحاج الورياغلي كانت محل اهتمام بالنسبة للخطابي لدرجة انه كان يقوم بزيارتها كلما أتاحت له الفرصة لذلك.

2 مدرسة زاوية أدوز بقبيلة بقيوة: تولى الإشراف عليها الفقيه محمد شبال وخصص له راتب شهري قدره 100 بيزتا.[4]

1 – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص173.

2 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص83.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق،ص173–174.

4 – مركز لخطابي، المرجع السابق، ص83.

3 معهد ديني في شفشاون أشرف على إدارته الفقيه العمرتي.[1]

الصحة: عرفت الحالة الصحية في المغرب أوضاع متدهورة نتيجة الفقر المدقع الذي كانت تشهده البلاد والجوع والأمراض المؤدية للموت بسبب انعدام الصيدليات والأطباء والمستشفيات لعلاج المرضى وبفعل الانتصارات التي أحرزها الخطابي على الاسبانيين نخص بالذكر معركة أنوال 1921م الشهيرة ،تحسنت الأوضاع الداخلية للبلاد بعدما استحوذ المجاهدين على بعض الأدوية ساعدتهم في حل أزمتهم لفترة طويلة ومع كثرة الطلبات والحاجة للأدوية جعلتهم يفتشون على أطباء من الخارج ففي سنة 1923م قامت حكومة الريف بالاستعانة بطبيب وطبيبة فرنسيين، وطبيب مغاربي يدعى كود لكنها سرعان ما عرفت انحطاطا بعد 1925م بسبب التحالف الفرنسي الاسباني على الحكومة[2] خاصة حينما استخدمت اسبانيا العديد من الغازات السامة كغاز اللوست المدمر والدك والفرسجين وغيرهم من الغازات الفتاكة[3]،حاول الأمير حل المشكل بإنشاء مستشفيات ومستوصفات لإصلاح الحالة الصحية.[4]

المواصلات: وجهت الحكومة الريفية اهتمامها بالمواصلات نتيجة للأوضاع العسكرية التي مرت بها الأمر الذي جعلها تعمل على إصلاح الطرقات وجلب الآلات فنية حديثة لتسهيل مهمة تنقلات القوات المسلحة[5] والذخائر بسرعة سواء بالسيارات المكلفة بنقل قيادة الأركان أو العربات التي تحمل الجنود كما وجه الأمير الخطابي أنظاره واهتماماته بالمواصلات البريدية بتأسيس مصلحة بريد في أجدير لتبادل المعلومات كان هذا قبل ظهور الاستخدامات الهاتفية وبفعل الغنائم التي استحوذوا عليها خلال المعارك السابقة تمكن من إنشاء شبكة

1 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص 84.

2 – رابحة محمد خيضر، المرجع السابق، ص114–113.

3 – جميل حمداوي، العدوان الكيماوي على منطقة الريف (1927–1921) م، ط1، دار الريف للطبع والنشر، تطوان، 2020م، ص18.

4 – عمر أبو نصر، المصدر السابق،ص136–137.

5 – المصدر نفسه، ص137.

مواصلات هاتفية تم إنشاءها عام 1923 م استعانوا بالأسرى الإسبان والانجليز لبنائها لان الأوضاع الحربية تتطلب السرعة في إيصال التعليمات والأوامر من القيادة للمراكز الحربية.[1]

القضاء: لعب القضاء دورا بارزا في تحقيق السلام والأمن الداخلي بين القبائل فهو من أول المؤسسات المدنية التي منح لها اهتماما بالغا منذ بداية حركته التحررية[2] حيث أسس عدة محاكم في الريف على رأسها المحكمة المركزية في أجدير وكانت لها فروع موزعة إلى آية قمرة أكشاب وتارجيست وأخريرو ومحكمة بني بربر[3] وكان يقوم بممارسة القضاء بنفسه في الوقت الذي كان ينظم فيه المقاومة، ظهر هذا الجهاز سنة 1921م يقوم على أسس الشريعة الإسلامية للفصل في القضايا وحتى تسود المساواة والعدل قرر الخطابي تقسيم العقوبات في الجهاز القضائي كل حسب مقدار جريمته:

- جرائم سياسية: كالخيانة والتجسس عقوبته الإعدام رميا بالرصاص.
- جرائم جنائية.
- جرائم اجتماعية عقوبته الحبس والغرامات المالية.

كانت القرارات الصادرة من طرف القاضي تنفذ فورا حيث يتكلف بهذه المسؤولية رجال الأمن للسهر على استقرار البلاد والقضاء على الفوضى وكل ما يلحق أذى بالدولة.[4]

استحدث الأمير السجون لمعاقبة المتورطين في الجرائم مع وضع حراس في كل سجن كما منع استخدام الذخائر إلا أثناء محاربة العدو.[5]

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص182–184.

2 – رابحة محمد خيضر، المرجع السابق، ص109.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص79.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص177–179.

5 – حواس المنصوري، المرجع السابق، ص69.

إصلاحات سياسية:

البيعة: يعرفها ابن خلدون بأنها العهد على الطاعة[1] وقد جاء في وثيقة البيعة "...أمير المؤمنين الواثق بربه المعين سيدي محمد بن العالم الفاضل سيدي عبد الكريم الخطابي الورياغلي الريفي فبايعوه اعزه الله على كتاب الله وسنه نبيه وقد تمت البيعة في فيفري 1921م ووقعها احد عشر من أعيان المنطقة من مختلف القبائل".[2]

إن الهدف من تأسيس الحكومة الريفية هو عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الإسبان عن جميع ما احتلوه ماعدا سبتة ومليلة[3] وإقامة علاقات طيبة مع جميع الدول والاستفادة من الفنيين الأوروبيين في بناء الدولة واستغلال ثروتها.[4]

موقف فرنسا من قيام جمهورية الريف:

رفضت فرنسا فكرة قيام دولة مستقلة تمتلك جيشا منظما تنظيما محكما ومجهزا ،استطاع الإطاحة بالعدو وإلحاق هزيمة نكراء في جل المعارك القائمة بينهما والتي خلفت كوارث عسكرية كبرى والتقارير التي كتبها ليوتي لحكومته توضح مدى الخوف والقلق الذي أصاب الفرنسيين جراء تأسيس الحكومة الريفية.[5]

عبر ليوتي عن ذعره بقوله" لا يمكن أن يكون هناك شيء أسوء بالنسبة إلى نظامنا من إقامة دولة إسلامية مستقلة على هذا القرب من فاس دولة تجعل من كريم مركز جذب ليس بالنسبة إلى المنشقين فحسب بل بالنسبة لجميع تلك العناصر المغربية أو على الأخص الشبان منهم اللذين أخذت تهزهم الأحداث الجديدة في الشرف والدين نشأت في أذهانهم مطامع قائمة على بغض الأجنبي".[6]

---

1 – عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، ص 194.

2 – عائشة بوساحة، المرجع السابق، ص55.

3 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص261.

4 – ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والتوزيع، الإسكندرية 2011م، ص304.

5 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المصدر السابق، ص324.

6 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص352.

تجلى الفعل الفرنسي المضاد لجمهورية الريف في منتصف سنة 1922م حيث عملت على عزل منطقة وادي الورغة في الشمال الشرقي من فاس لقطع الطريق الأساسية بين الريف وكامل أجزاء المغرب بغية إحباط عمل النجدات خاصة وان منطقة الورغة تمتلك موردا اقتصاديا هاما للقمح بالنسبة للريفيين[1]، كما أنها كانت تقوم بمراقبة تحركات قوافل التموين المتجهة صوب الريف فيما احتشدت جيوش فرنسية أخرى عند الحدود وتنتظر الفرصة حتى تتاح لها لشن هجوم عليهم بخلق ذريعة تمكنها من هذا الفعل.[2]

كانت تقارير ليوتي تعكس الخوف الفرنسي من تأثير جمهوريه الريف على المناطق الواقعة تحت النفوذ الفرنسية وأنها ستكون سببا في تفجير الثورة ضدهم والتي ستكون عواقبها وخيمة تكلف الدولة الفرنسية الكثير من الأموال وتزهق العديد من الأرواح.[3]

في 1921 م بدا الموقف المعادي لثورة الريف يأخذ أبعادا سياسية واقتصادية وعسكرية أدت إلى العدوان على الجمهورية.[4]

أحدث الانتصار الريفي على الاسبانيين في معركة الأنوال تأثيرا على الفرنسيين فقد خشوا أن تكون سببا في تفجير الثورة ضدهم فأخذت تستعرض جنودها لتخويف السكان وترهيبهم في مناطق نفوذها وأيقنت بان مصيرها في كل من الجزائر وتونس والمغرب مرتبطة بالحرب الاسبانية فانتصار هذه الأخيرة لابد من أن يدفع بالمغاربة جميعا للوقوف في وجه الفرنسيين.[5]

بقي الموقف الفرنسي اتجاه جمهورية الريف عدواني رغم استعمال حكومة الريف لأساليب مرنة مع الفرنسيين[6] وإذا كان هذا هو الموقف الفرنسي فان قادة الريف كان موقفهم أثناء الحرب مع اسبانيا هو العمل بكل وسيلة في الرباط وفاس و باريس لإظهار نوايا الثورة

1 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص171.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص198–199.

3 – المرجع نفسه، ص198.

4 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي، المرجع السابق، ص151.

5 – المرجع نفسه، ص150–151.

6 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص150–151.

الريفية الحسنة أمام الفرنسيين رغبة في توطيد العلاقة بين الطرفين غير أن هذه المحاولة لم تحظى بالموافقة وفشلت لان نوايا الفرنسيين كانت منذ البداية سيئة تحمل في طياتها الشر والعدوان وبالتالي فان الحرب بين الجانبين ستقوم لا محالة في ذلك عندما تتسنى لها الفرصة لذلك وتهيئ لها الظروف.[1]

حاول الأمير الخطابي تجنب الاصطدام مع الفرنسيين أثناء صراعه مع الإسبان حتى لا تتحالف مع الاسبانيين حتى يتمكن من طرد هذا الأخير من المناطق الشمالية في حين أن فرنسا كانت تسعى لربط علاقة ودية مع الأمير وفي الوقت ذاته كانت تتعامل بحذر اتجاه قيام الحكومة الريفية حيث قال الماريشال ليوتي "إني أحب الريفيين كما هم ولكنني لا أريد أن تصبحوا كبارا ".[2]

ما يمكن قوله أن فرنسا كانت رافضة رفضا قاطعا قيام جمهورية ريفية لأنها كانت على دراية بخطورة ذلك على مصالحها في المغرب وتواجدها فيه رغم مساعي الأمير الخطابي في مفاوضات سلمية مع الفرنسيين إلا أنها أعلنت العداء والحرب ضد الجمهورية الريفية.

المبحث الرابع: نتائج الثورة ونهايتها

التدخل الفرنسي في منطقة الريف

سعى الأمير الخطابي في بداية الأمر إلى تكثيف مجهوداته ومجاملة فرنسا حتى لا تنظم للاسبانيين ويتحالفون ضده ولاحظ أن الأمر الذي يقوده نحو النجاح في هذه القضية هو اخذ مهلة من الوقت حتى يتم طرد الإسبان من منطقة نفوذها الشمالية في حين أن الفرنسيين كانوا يوجهون أنظارهم للأمير بكل تحفظ حتى أن الجنرال ليوتي كان قد بادر في توطيد علاقته مع محمد بن عبد الكريم[3] التي تحمل النفاق والخداع في باطنها وفي الوقت نفسه كان يوجه تحذيرات للحكومة الفرنسية لأخذ الحيطة من استحداث حكومة حرة في المغرب بالقرب من

1 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المصدر السابق، ص324.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص197.

3 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص115.

المنطقة الفرنسية غير أن الفرنسيين كانوا على مهلة لشن الحرب حيث باشروا في الهجوم على قبائل الورغة التي تعد خصنا أماميا للريفيين بحجة حماية القبائل الخاضعة لنفوذها من هجومات الريفيين.[1]

بدأت النزاعات بين القوات الفرنسية والريفية تظهر منذ بداية 1924م حيث تمكن الفرنسيون في تلك السنة من احتلال إقليم وزان وسيطروا على ممر تازة في الجهة الشرقية وفي السنوات الثلاثة الأخيرة تزايد نشاط الفرنسيين حيث استمروا في الزحف نحو المناطق الواقعة تحت نفوذهم لبسط السيطرة عليها وقبل التوغل في منطقة وادي الورغة[2] عملت على وضع مخطط مع اسبانيا على أن تتقدم كل منهما من الجهة الشمالية والجنوبية للاستيلاء على المنطقة واحتلالها.[3]

اندلعت الحرب الريفية الفرنسية في 13 أفريل 1925م أي بعد مرور أربع سنوات على معركة أنوال في 21 جويلية 1921م[4] حينما كان الريفيون منشغلون في التصدي للاسبانيين في الجهة الشمالية استغلت فرنسا الوضع واعتبرت أن السبب الذي يقودها نحو هذه الثورة هي منطقة بني زروال باعتبارها تحتل مركزا مهما للقضاء على الحكومة الريفية وتمتلك موقعا استراتيجيا بين منطقتي الريف وجبالة.[5]

قامت القوات الريفية بشن حملة استهدفت زاوية أمجوط بقبيلة بني زروال وفي اقل من 3 أشهر أصبحت المنطقة الفرنسية تواجه خطرا يهددها من الجهة الشمالية بحيث انسحبت القبائل الواقعة تحت نفوذها الواحدة تلوى الأخرى وبالتالي أصاب فاس الخطر وازدادت شدته بمدينة تازة.[6]

---

1 – المصدر نفسه، ص115.

2 – وادي الورغة: هو واد مشهور بخصب تربته وجودة محصول القمح الذي يزرع فيه ووفرته أنظر: كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص61.

3 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص63.

4 – محمد خرشيش، المقاومة الريفية، سلسلة شراع، ع22، طنجة 1997م، ص10.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص207.

6 – جورج سبيلمان، المصدر السابق، ص40.

أقدمت تلك القبائل على طلب النجدة من الأمير لأنها سبقت أن وجهت له العون لذا لبى الطلب لمساندتها رغم علمه بالعواقب المترتبة على هذا الفعل فهي بمثابة مجازفة للأمير[1] ولعل هدفه من محاربة الفرنسيين كان رغبة في تقديم المساعدة لقبيلة بني زروال[2] المستنجدة به لطرد الفرنسيين إلى ما وراء نهر ورغلة.[3]

عمل الجنرال ليوتي على تكثيف قواته العسكرية المتواجدة في منطقة الريف وجبالة حيث كان عدد القوات الفرنسية حوالي 72.000 جندي وبدأت في استخدام الطائرات والمدافع على قبيلة بني زروال باعتبارها خاضعة لحكومة الريف[4] أما فيما يخص القوات الريفية فقد كانت 60.000 رجل[5] معظمهم من قبيلة بني ورياغل من 15.000 إلى 20.000 وقبيلة تمسامان ب6.000 رجل وبني توزين حوالي 5.000 رجل و بوكويا وكيزناية 4.000 لكل منهما أما بالنسبة لتنظيمه لتلك القوات كان يصدر عدة قرارات لتجنب الفوضى داخل الصفوف العسكرية أهمها عدم تجميع جنود ينتمون لنفس القبيلة في نقطة عسكرية واحدة والأخذ بأوامره في هذه العمليات ،أما فيما يخص الأسلحة التي كانت بحوزة الريفيين كانت حوالي 200 مدفعية اسبانية الأصل ومعظمها غير صالحة للاستخدام فارتكازها كله كان موجها نحو حفر الخنادق.[6]

قامت القوات الريفية بشن هجوم على طول الجبهة الجنوبية وألحقت بالعدو انتصارات متتالية في كل من "البيبان والكيفان" وقد خسر فيها الفرنسيون العديد من المعدات والأفراد وأمام هذه الهزائم اضطرت فرنسا لطلب التفاوض مع الأمير الخطابي فلجوء فرنسا لهذا الصلح كان سوى أداة لكسب الكثير من الوقت لتعداد وتنظيم جيشها للسيطرة والقضاء على الثورة الريفية

1 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص353–352.

2 – روبرت فورنو، المصدر السابق، ص147.

3 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص353.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص207.

5 – شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م، ص102.

6 – روبرت فورنو، المصدر السابق، ص155–156.

ولم تكتفي بهذا فقط بل عمدت إلى فتح مباحثات مع الاسبانيين لتشكيل تحالف عسكري وسياسي وقضائي لشن هجوم مشترك على حكومة الريف للقضاء عليها بصورة نهائية.[1]

كانت بداية ماي 1925م بداية حرب شديدة بين حركة التحرير الريفية والقوات الفرنسية شهدت فيها فرنسا هزائم الواحدة تلوى الأخرى أمام القوات الريفية[2]،حيث تمكنوا من إسقاط 40 حصنا فرنسيا أهمهم حصن البيبان وعين مديونة، بوعادل اثغار عين الجنان اسكار اسوال طروال وغيرهم[3] كما تمكنوا من إجبار الفرنسيين من إخلاء 32 موقعا[4] هذا ما دفع بالقيادة الفرنسية لطلب دعم عسكري جديد وفي أواخر شهر ماي وصلت للمغرب 6 بواخر محملة بالجنود والمعدات وما إن وصلوا التحقوا فورا للمواقع المحدة لهم في الجبهة ورغم ذلك لم تتمكن من تحقيق الانتصار على الريفيين ،وجراء هذا حدث اضطراب في الرأي العام الفرنسي اضطرابا جعل القوات الفرنسية المتواجدة في المغرب خاصة الجنرال ليوتي في وضع خطير لدرجة أنهم فكروا في الانسحاب من المنطقة ككل بعد ان وجه الريفيون تهديدا لتازة ،في 10 جوان 1925م وصل بانيلفي من اجل تقصي الحالة الحربية للقوات الفرنسية وأكد انه يجب القضاء على ثورة الريف باستخدام جميع الوسائل التي تمكنها من النجاح وخاصة استعمال المدفعية والطائرات[5] إلا إن اتساع الحرب مع نهاية جوان أدى لانضمام القبائل التي تقع شمال تازة وهي البرانس وكزناية والتسول للريفيين وتمكنوا من الاستحواذ على ذخائر حربية ساعدتهم في التقدم نحو الأمام.[6]

وفي 26 جوان قام الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بهجوم عام لقطع المواصلات بين تازة وفاس.[7]

1 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب المعاصر، المرجع السابق، ص172.

2 – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 116.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، مرجع سابق ،209

4 – شوقي عطا الله جمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص104.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص209.

6 – الحواس منصوري، المرجع السابق، ص292.

7 – رشدي صالح ملحس، المصدر السابق، ص81.

تعرض الموقف الفرنسي في الفترة مابين 26 جوان و6جويلية لتأزم كبير في قطاع تازة فقد حاول الريفيون الوصول للمناطق التي لم تبسط فيها فرنسا نفوذها والتي كانت تقع في الجبهة الجنوبية لهذه المدينة ومنطقة الأطلس وأمام تزايد الضغط الريفي اضطر الفرنسيين لطرد الأهالي الأوربيين من تازة حتى تحصل على حرية العمليات الحربية[1] ونشبت معركة في تازة أثرت في الرأي العام الفرنسي بطريقة أجبرت الحكومة على تغيير قيادتها.[2]

عمد الأمير الخطابي لانتهاج سياسة تحقق السلام في البلاد وهي سياسة المفاوضات حيث دعا لعقد صلح من الفرنسيين بالرغم من انه حقق انتصارات كبيرة على الفرنسيين واستحوذ على العديد من الأسرى والقنابل والرشاشات وغيرهم طيلة 3 اشهر حيث بعث في جوان 1925م رسالة لمجلس النواب الفرنسي أكدا فيها أن الفرنسيين هم من فتحوا باب الحرب و العدوان واظهر فيه رغبته في التفاهم معهم وان الشرط الأساسي لهذه المفاوضة هو اعترافهم بإستقلال الريف.[3]

غير ان هذا الصلح لم يكن يهدف إلى إنهاء القتال وإيقافه لأنه بقي مستمرا حتى أواخر جويلية بفضل مساندة وتضامن الشعب معها لهذا أقام الأمير خطا دفاعيا يمتد من وزان إلى مطالسة وبني بويحي بعدها قرر تحرير المدن المغربية الخاضعة تحت النفوذ الفرنسي من قبضتهم والقيام بهجوم على المراكز القريبة من مدينة طنجة كبني مصور والفحص وغيرهم وقد تمكن من الاستحواذ على 4 مراكز للاحتلال في مدة أسبوع وبقي الوضع على خطاه حتى إبرام التحالف الفرنسي الاسباني.[4]

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص210.

2 – شوقي عطا الله جمل، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، المرجع السابق،ص103.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 211.

4 – المرجع نفسه، ص 211–212.

التحالف الفرنسي الاسباني:

كانت بداية المفاوضات بين فرنسا واسبانيا في شهر جويلية 1925م للوصول إلى تعاون بين الدولتين[1] للتصدي لقوات الريف وخنق الثورة على الأمير الخطابي.[2]

كان هذا الاتفاق بمثابة خطرا على الأمير و على دولته، تعود بدايات هذه المفاوضات إلى زيارة العديد من الشخصيات السياسية الفرنسية لحكومة مدريد[3] برئاسة المسيو ملفي وبعدما قضى عدة أيام هناك عاد لباريس ليطلع رئيس حكومته على نتيجة مهمته، رحبت حكومة مدريد بمفاتحات فرنسا لها ووافقت على عقد مؤتمر مدريد في 17 جوان 1925م حيث بادرت فرنسا بانتداب وفدا يترأسه المسيو ملفي أما حكومة اسبانيا قامت بدورها بتعيين الجنرال جوردانا.[4]

وبناءا عليه أجرى الطرفان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للاشتراك معا رغبة في التصدي للقوات الريفية وكان من أولى المسائل التي تمت الموافقة عليها:

- وضع رقابة بحرية مشتركة على جل السواحل المغربية وتشمل على جزء كبير من سواحل المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسي.[5]
- السماح للسفن الفرنسية بالالتجاء لبعض الموانئ الاسبانية للتموين منها
- السماح للسفن الحربية الاسبانية بالالتجاء لبعض الموانئ الجزائرية
- منع وصول مواد حربية والذخائر لدولة الأمير.[6]

إعادة النظر في مسالة طنجة باعتبارها واقعة في المنطقة التي تعتبر منفذا لتهريب السلاح نحو عبد الكريم الخطابي مما دفع بالاسبانيين لانتهاز هذه الفرصة من اجل تكرير مطالبها التي

1 – جلال يحيى، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص 77.

2 – محمد الامين محمد، المرجع السابق، ص 259.

3 – جلال يحيى، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص1000.

4 – كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص122.

5 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 213.

6 – جلال يحيى، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص 78.

طالبت بها قبل اتفاق الدول العظمى على نظام طنجة الدولي، وتتمثل هذه الأخيرة في أعطاء مقاما خاصا لاسبانيا في تلك المنطقة وترك يدها في تسيير شؤونها ورصد حدودها بحجة أنها معرضة لخطر الاعتداء من قبل محمد بن عبد الكريم عليها.[1]

أما فيما يخص العملية التي قامت بها كلتا الحكومتان في تطبيق الحصار البحري لإعاقة أي إمدادات قد تأتي من خارج الوطن، غير أن الأمير في تلك الفترة لم يكن بحاجة إلى تلك المساعدات والدعم لذا تعامل مع الموقف بكل سهولة حيث انه كان مزودا بذخائر حربية كان قد حصل عليها عن طريق نهب ما كان بحوزة العدو تكفيه للتصدي لتلك القوتان والوقوف في وجهها الأمر الذي أدى إلى إحباط وفشل مخطط الفرنسيين والاسبانيين.[2]

اتخذت الحكومتان طريقة أخرى للقضاء على البطل الريفي وشعبه ألا وهي الاعتماد على أسس تتيح لطائرات كل منهما بالطيران فوق منطقة نفوذ الأخرى لرصد تحركات الثوار القاطنين وراء الحدود بين المنطقتين لكن هذه المسالة كانت كغيرها من المسائل فاشلة إضافة إلى تفعيل القيام بإجراء خط فعلي يفصل الحدود الفرنسية عن الاسبانية ورغم الاستعدادات التي أبداها الفرنسيين للقيام بهذا الأمر إلا أن الاسبانيين قرروا جعله اتفاقا لفترة معينة إلى حين أن يتم السيطرة على منطقة مرور الخط.[3]

اضطرت كل من فرنسا واسبانيا إلى عقد اتفاق مزدوج جديد مكمل للاتفاق الأول في أواخر جويلية تناول عدة شروط للصلح مع الأمير نصت على ما يلي:

- ضرورة الإفراج على الأسرى
- العفو المتبادل التام من جانفي 1921 م
- تحديد نظام الحكم الذاتي
- تحديد الأراضي التي يطبق فيها هذا النظام

1 – كريم خليل ثابت، المصدر السابق، ص123-124.

2 – جلال يحي، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص1000.

3 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص79.

- تحديد قوه الشرطة لضمان القانون والنظام في هذه الأراضي.[1]
- الاعتراف بالحرية التجارية وضمانها في هذه الأراضي على أساس المعاهدات الدولية وخاصة ما يتعلق فيها بالجمارك.[2]
- منع المتاجرة بالأسلحة والذخائر الحربية في المنطقة.[3]
- تحديد قطاع ساحلي لاسبانيا تحتله بعد وقف العمليات الحربية.[4]

في حالة ما انتهت المفاوضات بالفشل تعلن الدولتان مقترحاتهما ويلقون اللوم على محمد ويحملونه مسؤولية الاستمرار في النزاع.

لقيت هذه الظروف رفضا قاطعا من الشعب الريفي وحكومته ورفض الأمير استقبال المندوبين القادمين من طرف الحكومة الفرنسية والاسبانية لعرض شروط الصلح وأصر على رفضه للدخول في باب المفاوضات إلا في حالة ما اعترفوا باستقلال الريف[5] وهذا أمر لا تقبله كلتا الحكومتان لأنها لا تعترف به أصلا فلم يكن من الحكومتين الفرنسية والاسبانية إلا الإعلان برفض هذا الشرط وأمرت من المندوبين الفرنسيين والاسبانيين بالانسحاب مادام الأمير لا يعيرهم أية اهتمام.[6]

اتخذ الخطابي قرارا يفضي عقد مؤتمر عام بمدينة أجدير ناقش فيه خطورة الوضع نتيجة التحالف الفرنسي الاسباني كما تقرر فيه القيام بوضع قواعد عسكرية جديدة للتصدي للتحالف الثنائي وكان من أبرز هذه القواعد هي اللجوء إلى طريقة تقسيم ميدان المواجهة لقسمين:
قسم شرقي: تحت قيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وتشمل كل من القطاع الاسباني والفرنسي الشرقي الممتد من سواحل الريف وبني بوفراح شمالا وصولا لتازة جنوبا.

1 – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص135.
2 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص106.
3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص215.
4 – جلال يحي، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص1005.
5 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص102.
6 – جلال يحي، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص1006.

قسم غربي: تولى قيادته أمحمد شقيق الأمير الخطابي تضمن هذا القسم القطاع الاسباني الفرنسي الغربي تمتد من خط غمارة تطوان وضواحي طنجة شمالا إلى صنهاجة والميدان جنوبا.[1]

أما فيما يخص الجانب الفرنسي والاسباني اتبعتا خطة محكمة تمثلت في القيام بهجوم على القسم الشرقي واتخذوا قرارا أن تقوم اسبانيا في الزحف نحو الحسيمة للهجوم على مدينة أجدير التي تعد مقرا للحكومة الريفية ومسقط راس الأمير بعدها يواصل الجيش الاسباني في التقدم بالزحف نحو الجنوب في حين أن الجيش الفرنسي المتحالف يقوم بهجومات تبدأ من الجهة الجنوبية وصولا إلى الكيفان ثم يزحف باتجاه الشمال للالتقاء بالجيش الاسباني هناك وتمتزج قواتهم العسكرية كل هذا لمحاصرة بعض الجبال وتضييق الخناق عليها بقطع الاتصالات بينهم.[2]

قرر الفرنسيون القيام بهجوم أخر يبدأ من شمال منطقة وزان أما الإسبان فتمثل هجومهم على القصر الكبير ثم يستمرون في الزحف إلى ضفاف نهر لوكرس أين يتم اتصالهم بالفرنسيين هناك، أقدم كلا الطرفان لهذه الخطط من اجل السيطرة على المنطقة الريفية سيطرة كاملة من ناحية الشرق والغرب.[3]

في 15 سبتمبر 1925م بدأت الجيوش الاسبانية وكذا الاسبانية بعمليات الزحف نحو المناطق التي كانوا قد قرروا الذهاب إليها حسب خطتهم فكانت حصيلة الجيشين تقدر ب 280 ألف جندي إضافة إلى 12 طيارا متبرعا من أمريكيا[4] بينما كانت قوات الجيش الريفي 60 ألف مقاتل.[5]

1 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص106.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص218.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص108.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص218.

5 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص88.

كما لا ننسى أن القوات الاستعمارية التجأت نحو استخدام الغازات السامة ويرجع ذلك لعاملين تمثل الأول في الانتقام للهزيمة التي لحقت بهم جراء معركة أنوال 1921م وما أسفرت به من خسائر فادحة في العدة والعتاد ،أما الثاني كان رغبة في السيطرة على الأمير وقواته بأسرع وقت ممكن حيث كانت تلقي قنابل الغازات في أماكن التجمعات وكان لهذه الأخيرة أثارا وخيمة على الشعب ككل من نساء وأطفال ورجال وغيرهم[1] فمثلا غاز اللوست المسبب للاختناق والتسمم ويلحق حروق في الجلد والتهابات في الحلق والأنف وفي الجهاز التنفسي والإصابة بالعمي ،كان استخدامها لتلك الغازات السبب الرئيسي في تفوق الغزاة وتقدمهم.[2]

جرت عدة معارك بين الطرفين ففي الجهة الشمالية هاجمت قوات الجيش الاسباني على سواحل الحسيمة وتمكنت من إحداث إنزال بحري وجوي بقيادة الجنرال بريمودي ريفيرا تمثل في نقل 13000 جندي من سبتة ومليلة عبر 24 سفينة حربية اسبانية وفرنسية، تمكنوا من خلالها من اجتياح شاطئ أجداين وصباديا[3]، وفي 8 سبتمبر 1925م حدث هجوم آخر ثنائي استعمل فيه 50 سفينة قامت بتفجير بطاريات الريفيين المتواجدة وراء شاطئ صباديا والرأس البحري الجديد، دامت هذه العملية 4 ساعات كما أن زوارق المدفعية أخذت تسحب السفن التي أنزلت بلواء سارو التي كان على أثرها 8000 جندي و 10 دبابات بالإضافة إلى 3 بطاريات مدفعية.[4]

أما بالنسبة للريفيين فقد تولوا مهاجمة سفينة اسبانية حيث كانت نيران المدافع والبنادق تهتك بأرواح الجنود الاسبانيين، انتهى هذا الهجوم بنجاح هذه المهمة ،الأمر الذي ساعد على نجاح هذه الأخيرة ، هو وجود الألغام في شواطئ إجداين وصباديا ، فما كان على الاسبانيين سوى التصدي لهم عبر إنزال دبابات من نوع رين واف تي 17،وشنايدر سي إيه 1 وقامت

1 – منصوري الحواس، المرجع السابق، ص96.

2 – جميل حمداوي، العدوان الكيماوي على منطقة الريف(1927–1921م)، ص19.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق،ص110.

4 – المرجع نفسه، ص110.

بتحصين موقع الإنزال جيدا أسفرت هذه العملية بانتصار القوات الاسبانية على الريفيين توفي من خلالها 200 مجاهد،و خسارة 300 بندقية ومدفعا ثقيلا و 4 مدافع رشاشة.[1]

في 23 سبتمبر أدركت قوات الاحتلال انه يجب عليها النزول نحو الجنوب للتوسع أكثر والاستيلاء على المواقع المتواجدة هناك، كانت بداية شهر أكتوبر فعلا بداية سيطرة على المرتفعات الإستراتيجية المطلة على الحسيمة وفي 13 أكتوبر 1925م انتهت العملية العسكرية بشكل كلي بعدما تم احتلال أجدير عاصمة الجمهورية الريفية والأمر الذي ساعدهم على ذلك هو انشغال الريفيين بالتصدي للزحف الفرنسي جنوبا ،ما يمكنه قوله هو أن القوات الاسبانية حققت نجاحا في عملية الإنزال ،هذا ما دفع الأمير الخطابي وقيادات بني ورياغل الأخرى بإخلاء منطقة أجدير وتعيين منطقة تارجيست مقرا لها.[2]

أما القوات الفرنسية المتواجدة في الجهة الشرقية والجنوبية أخذت تتقدم من الكيفان ووزان بجيش بلغ تعداده 160 جندي لكنها لم تبدي أي نجاح وباء تقدمها بالفشل ويرجع ذلك إلى تصدي الريفيين لهم وصمودهم في الوقوف في وجه العدو خاصة عندما سقطت منطقة أجدير في سبتمبر اخذ تمركزه وتوجهه إلى وزان والكيفان.[3]

كان استمرار الأمير في مسايرة المقاومة أمرا أدهش القوات الفرنسية والاسبانية من قوته وصلابته ومن دقته في وضع الخطط و التوجيهات العسكرية.[4]

اتخذت الحكومتان قرارا بمشاركة العملية والاتحاد لإحراز نصرا على القوات الريفية فجهزت قواهم واستعدت لتطبيق هجوم عليه غير أن الأمطار كانت سببا في تعطل هذه العملية فاضطروا لاتخاذ مواقع دفاعية حتى مضيء فصل الشتاء[5]، في الوقت ذاته اخذ الأمير الخطابي يتبع أسلوب حرب العصابات الذي بواسطته تمكن من التصدي لتلك القوتين الكبيرتين

1 – المرجع نفسه، ص111.

2 – المرجع نفسه، ص111–113.

3 – المركز الخطابي، المرجع السابق، ص 112.

4 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص 116.

5 – جلال يحيى، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص1008.

فكانت خسائر الفرنسيين حوالي 167 قتيل و 3506 جريح[1] كما أنهم فشلوا في تقسيم إقليمه لنصفين رغم سقوط أجدير.[2]

سقوط الجمهورية:

كرر الطرفان الاستعماريان هجومهما الكاسح ضد الجمهورية الريفية في ماي 1926م إذ بلغت فيه القوات الفرنسية والاسبانية 425.000 جندي مقابل بضعة ألاف مقاوم ريفي[3] وكان لظروف و أوضاع الريف في الداخل اثر بالغ في ترجيح كفة القوات الاسبانية والفرنسية.[4]

تمكن الطرفان من محاصرة الثورة الريفية وخنقها ب 3 حملات كبيرة من الجهتين الشمالية التي تخص الإسبان والجنوبية التي تضم الفرنسيين اتجهت تلك الحملات من طرق مختلفة نحو تارجيست مقر الأمير بعد سقوط أجدير.[5]

من أهم الظروف التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة والتي كان سببا في نهاية ثورة الريف هي:

– عدم التكافؤ في العدة والعتاد بين الطرفين الريفي والاستعماري (الفرنسي الاسباني).[6]

– إنهاك القوى الريفية وعجزها في الصمود أمام قوتين أوروبيتين كبيرتين في وقت واحد طيلة 5 سنوات إضافة لحرصهم الشديد على غلق باب المفاوضات والصلح مع الأمير الخطابي.[7]

– كثرة الانسحابات من الجيش الريفي وانضمامهم للقوات الاسبانية والفرنسية كان له أثرا بالغا في نفوس المغاربة.

– خسائر مادية وجغرافية كبيرة في صفوف الثوار الريفيين أثناء أداء مهمة الإنزال نحو الحسيمة.[8]

---

1 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص114.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص 218.

3 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص175.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص219–220.

5 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص269.

6 – جلال يحي، تاريخ المغرب الكبير، المرجع السابق، ص109.

7 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص220.

8 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص114.

– انتشار المجاعة والأمراض والأوبئة نتيجة ندرة الأقوات وعدم توفر الأغذية والتي كان سببها اشتغال الفلاحين بالقتال على حساب أمور الحرث والزراعة.

– الموقف السلبي الذي اتخذه ممثلي الطرق الصوفية (الدرقاوية والوزانية والكتانية) وتحالفهم مع القوات الفرنسية والاسبانية في نهاية عام 1925م وبداية 1926م.

– إجراء فرنسا لحصار اقتصادي 1926م على منطقة الورغة باعتبارها مصدرا رئيسي للحبوب في المنطقة الريفية.[1]

أمام كل هذه الظروف والأوضاع اضطر الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي مع بداية 1926م للموافقة على إجراء مفاوضات مع الفرنسيين والاسبانيين رغبة في الاحتفاظ بنوع من الاستقلال للريف، عكس الحكومتان اللتان كانتا تستغلان الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة وما زاد في الأمر هو مبادرة الأمير الخطابي بطلب فتح باب المفاوضات لذا وضعت عدة شروط من أهمها:

- الموافقة على الحكم الذاتي تحت السيادة الروحية للسلطان
- ترك باب التجارة والتعريفات الجمركية المقررة مفتوحا في المغرب
- إنشاء قوة من الشرطة للسهر على امن البلاد واستقراره.[2]
- عدم عقد الريفيين لأي معاهدة مع الدول الأوروبية وان تتولى اسبانيا وفرنسا مصالح الريف الخارجية
- جعل منطقة تطوان عاصمة الحكم الذاتي
- تشمل منطقة الحكم الذاتي قبائل نهر ورغة وجبالة إضافة لقبائل الريف

وبالرغم من موافقة الخطابي على الشروط التي قررتها الحكومتان أعلاه أثناء مقابلته "كاننك" ممثل الصليب الأحمر[3] إلا انه أكد بان الريفيين سيستمرون في الكفاح ولن لن يلقوا السلاح وأنهم قد توجهوا نحو جبالة وغمارة حتى يواصلون تطبيق أسلوب حرب الكمائن لمدة

1 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص221.

2 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص115.

3 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص221–222.

طويلة يتبين من هذا التصرف أن الخطابي يريد مهلة من الوقت حتى يتمكن فيها من ترتيب صفوفه الداخلية وتنظيم قواته استعدادا للمباشرة في عملية القتال وما يأكد ذلك هو مغادرته لتحصين مواقعه الدفاعية ومراكزه.[1]

كان المقيم العام الفرنسي أنذاك تيودور سيغ على دراية بان الزحف العسكري لن يفك تعقيد الأمور وان الأسلوب السلمي هو الطريقة الأجدر لوقف الانقلاب الذي تزعمه الريفيون[2] فاتجه نحو باريس في فيفري 1926م أين اجتمع مع رجال حكومته ونوقش في هذا الاجتماع ضرورة فتح باب المفاوضات بين الجانبين واضعا تهديدا بالاستقالة في حاله رفض مطلبه هذا ، بعد رجوعه إلى الرباط وتواصل مع الأمير الخطابي طالبا منه إرسال مندوبين عنه لتولي بقية الأمور المتعلقة بالصلح ،عين الأمير القائد حدو عقدوا اجتماعا حددوا فيه موعد عقد مؤتمر في وجدة.[3]

في 9 أفريل 1926م تم عقد مؤتمر الصلح بين كل من فرنسا واسبانيا من جهة وممثلي الحكومة الريفية من جهة ثانية[4] كان الوفد الثوري يضم كل من محمد أزرقان المعين كوزير للشؤون الخارجية لحكومة الريف والقائد حدوا الكحل والسيد احمد الشدي، في حين مثل الفرنسيين الجنرال سيمون والسيد بونسو نائب مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الشؤون الخارجية والسيد دي كلوس مدير الشؤون الأهلية في الإقامة العامة للمغرب والكومندات أجيلار من المفتشية العامة للمراقبات بتطوان والقبطان دوميقال، ومن الواضح أن مساعي الاحتلال كانت منذ البداية تريد انتهاز فرصة المفاوضات لتفكيك الوحدة الداخلية للثورة وتحريض القبائل على الأمير الخطابي.[5]

من أهم ما حددته الحكومتان الفرنسية والاسبانية باتفاق بينهما كشروط وهي:

1 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص 116.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص223.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص 116.

4 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق، ص223.

5 – محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المصدر السابق، ص186.

- أن تعترف القبائل الريفية وقبائل جبالة لسلطة سلطان المغرب وتعدل عن فكره تعيين ممثلين لها في البلاد الأجنبية.[1]
- منح الريف استقلالا لا إداريا مع بعض الامتيازات الاقتصادية
- نزع السلاح من الريفيين وتجريدهم من المدافع والبنادق والذخيرة
- تهجير الأمير الخطابي عن الريف.[2]

في 8 أفريل 1926م تم افتتاح المؤتمر في وجدة، سلم فيه الجنرال سيمون شروط الصلح لمحمد أزرقان لتقديمها للأمير الخطابي وقد نصت هذه الشروط على ما يلي:

- إقصاء الأمير وأسرته من الريف
- طاعة السلطان ويقصد بها تقديم الطاعة للسلطان يوسف بن الحسن الأول
- إطلاق سراح جميع الأسرى
- تجريد القبائل مع تمكين القوات الاسبانية والفرنسية من تحقيق احتلال العديد من النقاط الإستراتيجية.[3]

كان رد الأمير على تلك الشروط كالتالي:

وافق الأمير على الاعتراف بسلطة السلطان وقبل شرط تبادل الأسرى ، أما بشان خروجه من الريف رفقة أخيه فقد قبل بشرط إعطاء ضمان بالاعتراف باستقلال و سيادة دولة الريف وعدم التعرض لها، أما فيما يخص مسألة نزع السلاح واحتلال المناطق الإستراتيجية فقد رفض الفكرة من أساسها إلا في حالة الحصول على ضمانات جدية.[4]

استمرت المباحثات بين الجانبين لعدة أيام طالب فيها الإسبانيون والفرنسيون ضرورة إطلاق سراح المعتقلون في سجون الأمير الخطابي، ثم تطرقوا بعدها لمناقشة بقية الشروط إلا أن الريفيين رفضوا ذلك فمنحوهم مهلة لثلاثة أيام لاستبدال رأيهم بإعادة النظر في قرارهم وإلا

1 – احمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص215.

2 – جلال يحي، عبد الكريم الخطابي، المرجع السابق، ص105.

3 – محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص186–187.

4 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص118.

ستتقدم القوات الاسبانية وكذا الاسبانية لشن هجوم ضدهم وعلى اثر ذلك عقد الأمير الخطابي مؤتمرا في 26 أفريل ضم جميع المسؤولين بما فيهم المدنيين والعسكريين واتفقوا جميعا على عدم تقبل الشروط الموضوعة سابقا والاستمرار في الكفاح حتى النهاية لأنها لا تجدي نفعا للبلاد ولا تحقق في النهاية الاستقلال.[1]

جهز الطرفان الفرنسيين والاسبانيين استعداداتهما العسكرية والتموينية دون انتظار الرد الريفي وقاما في مطلع ماي بشن هجوم عام على خط لا يقل طوله عن 450 كلم مجهزين بأحدث المعدات الحربية المتطورة حيث كان عدد القوات الاستعمارية أكثر من 425 ألف جندي في حين أن قوات الثورة الريفية كانت لا تتجاوز بضعة ألاف مقاتل.[2]

حقق الغزاة نجاحا كبيرا بفضل 3 حملات عسكرية ضخمة من الاستيلاء على حصن تارجيست في 23 ماي 1926م[3] و بعد مضيء ثلاثة أيام اضطر الأمير لتقديم نفسه للاستسلام لفرنسا رفقة أخيه للقائد الفرنسي كوراب[4] وفي صبيحة 26 ماي 1926م خرج به موكب كبير من مقر أقامته يضم 6 ضباط، و 8 مساعدين، و27 جنديا من الفرنسيين ،و112 جزائريا وسنغاليا ،و 5 اسبانيين ،و 25 فردا لا يرتدون اللباس العسكري وكان موكبه يتألف من 220 بغلا[5]، لم يكن استسلام الأمير ضعفا وخوفا بل كان نتيجة وعيا بالمسؤولية تجاه الشعب خوفا عليه من تطبيق سياسة الإبادة الجماعية ،أحدث هذا الاستسلام أثرا بالغا في نفوس إخوانهم المغاربة بصفة خاصة وأبناء الأمة العربية بصفة عامة[6]، ورغم استسلامه إلا انه ظل

1 – المرجع نفسه، ص118.

2 – محمد علي داهش، صفحات من الجهاد، المرجع السابق،226.

3 – مركز الخطابي، المرجع السابق، ص118.

4 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص357.

5 – الطيب بوتبقالت، عبد الكريم الخطابي (حرب الريف والرأي العام العالمي)، سلسلة شراع، ع14، دار النشر المغربية، (د.م.ن)،1995م، ص109–110.

6 – محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 175.

بالنسبة للشعب هو قائد الجهاد ورمز استنكار المسلمين للاحتلال الأجنبي وبقي للمغاربة الرجل القوي الذي استطاع مجابهة دولتين أوروبيتين كبيرتين وظل بطل الاستقلال المغربي.[1]

فضل الأمير تسليم نفسه للفرنسيين بدلا من الاسبانيين لأنه كان على دراية بان الاسبانيين كانوا يطالبون بمحاكمته كعاص يستحق الإعدام عكس الفرنسيين اللذين اعتبروه أسيرا وقاموا بنفيه نحو جزيرة رينيون المتواجدة في المحيط الهندي[2] فظل بمنفاه حتى سنة 1947م[3] أين وافته المنية في 9 فيفري 1963 بالقاهرة.[4]

كان للثورة الريفية عدة نتائج تمثلت فيما يلي:

بالنسبة للاسبانيين تمكنوا من احتلال مناطق الريف وغمارة في شهر ماي وشيفشاون في 10 أوت، ومع نهاية سنة 1926م أصبحت المنطقة الإسبانية من المغرب الأقصى خاضعة للمرة الأولى في التاريخ لنظام حكم أجنبي ألا وهو الحكم الإسباني تحت اسم الحماية.[5]

أما الفرنسيين استحوذوا على 30.000 ألف بندقية و150 مدفعا و240 مدفع رشاش واحتلال منطقة تازة، وللتخلص من تأثيرات الثورة عقد كلا الطرفين مؤتمر في باريس بين 14 جوان و10 جويلية 1926م فقام الإتفاق في 10 جويلية على:

- تحديد خط الحدود بين فرنسا واسبانيا في المغرب على أساس اتفاق 1912م
- ضرورة الحفاظ على التعاون والتحالف بينهما في ميدان الرقابة على سواحل المغرب
- التعاون الحربي والإداري الواقعة على الحدود.[6]

عرفت المنطقة الشمالية مقاومات عنيفة قادتها شخصيات شجاعة للوقوف في وجه العدو مهما كانت قوته وبالعزيمة ،وحب الوطن، والطموح، لتحقيق الاستقلال البلاد وتطهيرها من

1 – شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس،1976م، ص169.

2 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص106–107.

3 – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص269.

4 – الطيب بوتقابلت، المصدر السابق، ص115.

5 – جلال يحي، المغرب الكبير، المرجع السابق، ص1030–1029.

6– عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج8، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة،2006م، ص190.

دنس الاستعماريين تمكنوا من تحقيق عدة انتصارات و كانت من أبرز هذه المقاومات وأشهرها مقاومة عبد الكريم الخطابي للإسبانيين، وتكبيدهم خسائر جمة في العدة والعتاد نتيجة حسن التنظيم والتخطيط والبراعة في القتال ،خاصة في معركة أنوال التي كان يطلق عليها بكارثة أنوال وبتدخل فرنسا وتحالفها مع الإسبانيين وتكثيف قواتهم وجهودهم وبتوسيع نطاق الحملات العسكرية من الجهة الشرقية والغربية وتضييق الخناق على الأمير وشعبه واستخدامهم للغازات الخانقة و الخطيرة كانت من بين الأسباب التي أنهكت قوى المجاهدين وأدت لاستسلامه لفرنسا وبالتالي كانت نهاية المقاومة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا النتائج التالية

-ساهمت العديد من الظروف الداخلية والخارجية إلى فرض نظام الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى

-نتج عن تولي المولى عبد العزيز بن الحسن على العرش بعد وفاة والده إلى زيادة التنافس الأوروبي على المغرب بسبب عدم معرفته لتسيير البلاد نتيجة صغر سنه وسيطرة الحاجب با احمد على مقاليد الحكم

-نشبت الثورات في العديد من المناطق المغربية ردا على الأطماع الأوروبية وعلى النظام الفاسد المطبق من قبل السلطان عبد العزيز

-حققت فرنسا بواسطة عقد اتفاقيات مع الدول المنافسة لها بريطانيا ألمانيا واسبانيا غايتها المنشودة في الانفراد والسيطرة على المغرب الأقصى

-اشتداد المعارضة الألمانية على الانفراد الفرنسي بالمغرب نشبت عنه أزمة مالية دولية أدت إلى انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي منح فرنسا واسبانيا امتيازات واسعة لتعزيز نفوذها في المغرب وبذلك كان بداية لنهاية المغرب المستقل

-احتلت القوات الفرنسية العاصمة فاس متذرعة باستنجاد السلطان عبد الحفيظ بها بهدف إخضاع القبائل المغربية الثائرة ضده

-أدى احتلال العاصمة فاس إلى انفجار أزمة فرنسية ألمانية عرفت بأزمة مراكش الثانية أجبرت فرنسا على التفاوض ثم التنازل لألمانيا عن الكونغو الفرنسي لتتمكن من بسط نفوذها على المغرب تحت شعار الحماية إثر معاهدة فاس في 30مارس 1912م.

-أدى الاتفاق الفرنسي الاسباني إلى تشتيت وحدة التراب المغربي من خلال اقتسامه إلى منطقتي نفوذ فرنسية اسبانية.

-استخدمت القوات الاسبانية أساليب القمع والإبادة ضد المقاومين وذلك بمحاصرتهم في الجبال بهدف إضعاف تموين المقاومة

الخاتمة:

-استطاع محمد أمزيان تسجيل انتصارات هامة ضد الاحتلال الاسباني رغم استخدامه أسلحة بدائية في حروبه.

-حقق الريسوني انتصارات عديدة ضد الاحتلال الاسباني إلا أن إتباعه للسياسة السلمية مع الإسبان ورفضه التعاون مع الأمير عبد الكريم الخطابي عجل من نهايته

-إن المقاومة المعروفة بثورة الريف المغربي ظهرت في البداية كحركة عفوية أولا ثم سرعان ما تحولت إلى حركة منظمة وواعية حيث أنها منظمة لأنها بدأت وفق أسس فكرية وسياسية وواعية لطبيعة الظروف التي عاشها المغرب الأقصى ونخص بالذكر معركة أنوال التي كان لها صدى كبير بما حققته من انتصارات.

-بعد الانتصار الذي حققه الخطابي في معركة أنوال عمد إلى تأسيس جمهورية الريف التي تضمنت مجموعة من المؤسسات.

-تخوف فرنسا على فقدان مصالحها في المغرب بعد الانتصارات التي حققها الأمير الخطابي على القوات الاسبانية ويتجلى ذلك من خلال مشاركتها في الحرب ضد قوات الريف.

-تلقت فرنسا هزيمة كبيرة تجاه القوات الريفية أثناء دخولها الحرب ضد الأمير هذا ما جعلها تفكر في توحيد صفوفها مع القوات الاسبانية للقضاء على ثورة الريف.

-أدى التحالف العسكري الفرنسي الاسباني إلى انكسار الثورة الريفية وسقوطها نتيجة لتضاعف القوة العسكرية بالإضافة إلى استعمال الأسلحة الفتاكة والغازات السامة المحرمة دوليا

-لم يكن استسلام الخطابي عجزا أو فشلا منه وإنما كان تضحية ورحمة بشعبه خوفا عليهم من وحشية القوات العسكرية الاسبانية الفرنسية التي اقتحمت الريف.

الملحق رقم: (01)

معاهدة الحماية بين فرنسا والمغرب

(تم التوقيع عليها فى فاس بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٢)

لما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة ترغبان فى إقرار وضع سياسى لحكم المغرب ، يقوم على أساس من النظام الداخلى والأمن العام ، ويهيىء الظروف لإدخال الإصلاحات وضمان التنمية الإقتصادية للبلاد ـ فقد اتفقتا على مايلى :

المادة الأولى — وافقت حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة السلطان على وضع نظام جديد لحكم المغرب يشمل الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والإقتصادية والمالية والعسكرية التى تراها الحكومة الفرنسية ملائمة للعمل بها فى أراضى المغرب .

على أن يتضمن النظام الجديد المحافظة على الأوضاع الدينية واحترام ما للسلطان من مقام سام تقليدى ، وممارسة الشعائر الإسلامية ، والمحافظة على جميع النظم الإسلامية وخصوصا نظام الحبوس (الأوقاف) ، كما يتضمن أيضاً تنظيم المخزن الشريف على أسس من الإصلاح .

سيتم التفاهم بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الأسبانية بشأن المصالح التى تستمدها الحكومة الأسبانية من وضعها الجغرافى ومن ملكيتها لأراضى على الساحل المغربى .

وبنفس الطريقة تحتفظ مدينة (طنجة) بوضعها الدولى الخاص المعترف به والذى يحدد نظام الحكم المحلى القائم بها .

معاهدة حماية بين فرنسا والمغرب

المادة الثانية — يوافق جلالة السلطان على أنه من الآن فصاعداً تشرع الحكومة الفرنسية — بعد إخطار المخزن مقدماً — فى الإحتلال العسكرى لأراضى المغرب بالطريقة التى تراها ضرورية للمحافظة على النظام وتأمين المبادلات التجارية وأن تمارس جميع المهام ذات الصفة البوليسية فوق أراضى المغرب وفى مياهه الإقليمية .

المادة الثالثة — تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بأن تقدم معونتها بصفة دائمة إلى صاحب الجلالة الشريفة ضد جميع الأخطار التى قد تهدد شخصه أو عرشه أو تعرض أمن بلاده للخطر ، كما تقدم نفس المعونة إلى وارث العرش وخلفائه .

المادة الرابعة — الإجراءات التى يقتضيها النظام الجديد للحماية يتم إعدادها بمرسوم يصدره صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التى يخولها حق النيابة عنه على أن يكون حق اقتراحها للحكومة الفرنسية . ويراعى اتباع نفس هذا النظام فيما يتعلق بوضع قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية .

المادة الخامسة — يمثل الحكومة الفرنسية لدى صاحب الجلالة الشريفة مندوب (مقيم عام) وهذا المقيم العام يمثل جميع إختصاصات حكومة الجمهورية فى المغرب ويسهر على تنفيذ الإتفاقية الحالية .

والمقيم العام هو طريق الإتصال الوحيد بين السلطان وممثلى الدول الأجنبية فى جميع العلاقات التى يرتبط بها هؤلاء الممثلون الأجانب مع الحكومة المغربية .

ويناط بالمقيم العام ، بوجه خاص ، جميع المسائل المتعلقة بالاجانب فى الإمبراطورية الشريفة وله حق التصديق على المراسيم التى يصدرها صاحب الجلالة الشريفة واصدارها بالنيابة عن الحكومة الفرنسية .

المادة السادسة — يقوم ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المصالح المغربية والرعايا المغاربة فى الخارج وحماية مصالحهم .

ويتعهد صاحب الجلالة الشريفة بألا يعقد إتفاقاً ذا طبيعة دولية دون الحصول مقدماً على موافقة الحكومة الفرنسية .

المادة السابعة — تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة لنفسهما بحق وضع أسس لنظام مالى جديد وذلك بإتفاق متبادل بينهما ، على ألا يخل ذلك بالحقوق الممنوحة لحاملى سندات القروض العامة المغربية ، وأن يكون من شأن هذا النظام أن يجعل من الممكن ضمان ما على الخزانة الشريفة من التزمات ، وأن يتولى جمع إيرادات الإمبراطورية الشريفة بانتظام .

المادة الثامنة — يصرح صاحب الجلالة الشريفة بأنه فى المستقبل سيمتنع عن عقد قروض عامة أو خاصة بطريقة مباشرة، كما يمتنع عن منح أى إمتياز مهما كانت طبيعته دون ترخيص بذلك من الحكومة الفرنسية .

المادة التاسعة — تعرض المعاهدة الحالية على حكومة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها على أن تسلم الوثيقة المصدق عليها إلى جلالة السلطان دون إبطاء .

واقراراً بما تم الاتفاق عليه حرر الموقعون أدناه هذا العقد ووضعوا اختامهم عليه .

فارس فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع سنة ١٣٣٠) .

امضاء

عبد الحفيظ رينو[1]

1 - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص432-434.

الملحق رقم: (02)[1]

الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي

1 - كريم خليل ثابث، المصدر السابق، ص7.

الملحق رقم: (03)[1]

1 - كريم خليل ثابث، المصدر السابق، ص8.

الملحق رقم: (04)[1]

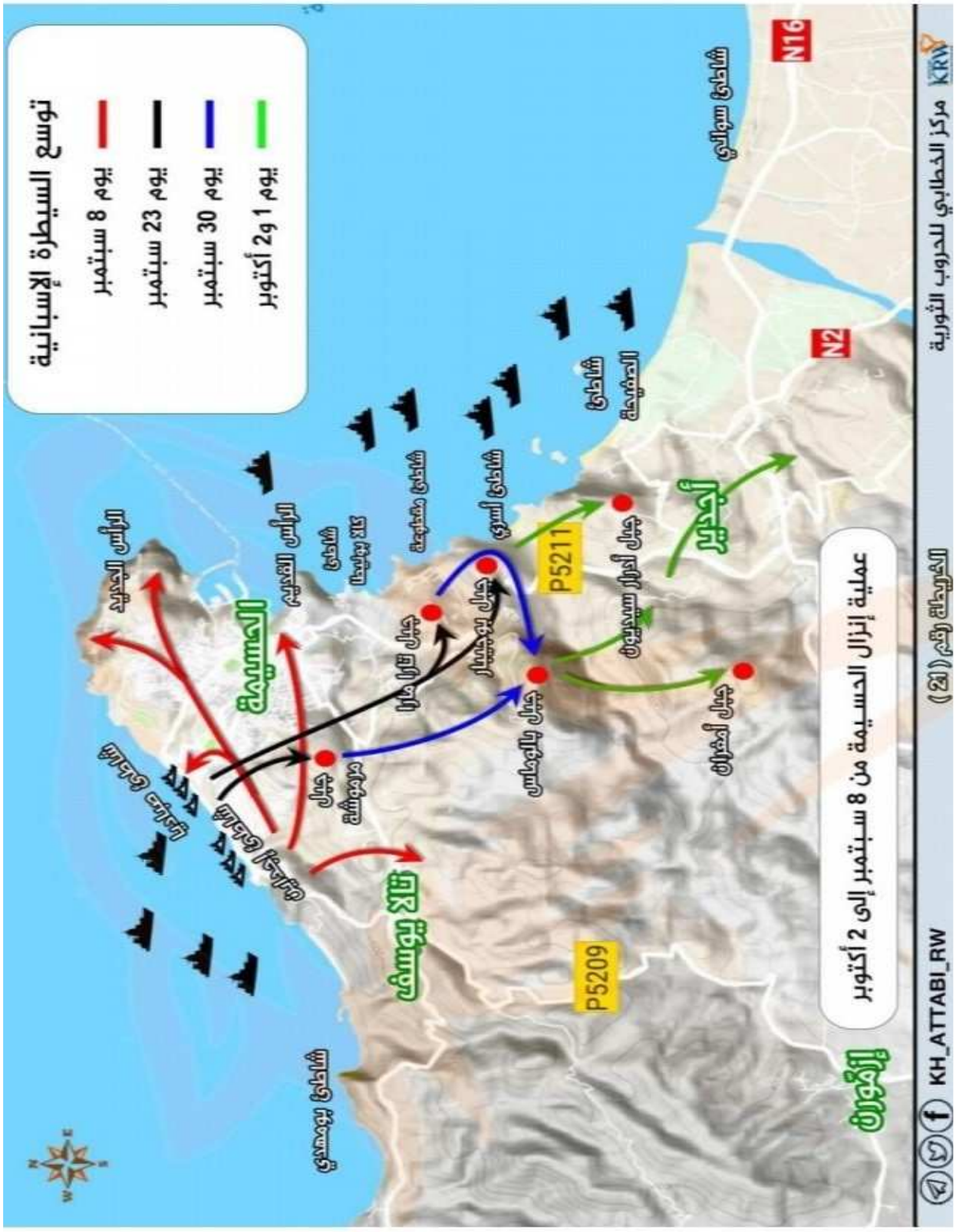

1 - مركز الخطابي، المرجع السابق، ص111.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر

1- أرنو لويس،زمن المحلات السلطانية(الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب مابين 1860-1912م)،تر:محمد ناجي بن عمر ،إفريقيا الشرق،المغرب،(د.س.ن).

2- الشابي مصطفى،الجيش المغرب في القرن التاسع عشر(1830-1912)م،ج1،ط1،الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة،مراكش،2008م.

3- العلوي مولاي الطيب،تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي(1896-1964)م،تر:أحمد العلوي،ط1،منشورات زاوية،الرباط،2009م.

4- الفاسي علال،الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية،ط1،مطبعة الرسالة،القاهرة،1948م.

5- الفاسي علال،الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،دار الطباعة المغربية،القاهرة،1948م.

6- القبلي محمد،تاريخ المغرب(تحيين وتركيب)،ط1،منشورات العهد الملكي في تاريخ المغرب،الرباط،2011م.

7- المريني عبد الحق،الجيش المغربي عبر التاريخ،ط5،دار نضر المعرفة،الرباط،1997م.

8- المنوني محمد،مظاهر يقظة المغرب الحديث،ج2،ط1،الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة،مراكش،2008م.

9- الوزاني محمد حسن،مذكرات حياة وجهاد:التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية،مؤسسة محمد حسن الوزاني،(د.م.ن)،(د.س.ن).

10- الريحاني أمين،المغرب الأقصى،مؤسسة الهنداوي سي أي سي،2017م.

11- بن العربي الصديق،كتاب المغرب،ط3،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1984م.

12- بن جلون عبد المجيد،هذه مراكش،ط1،مطبعة الرسالة،القاهرة،1949م.

13- حركات إبراهيم،المغرب عبر التاريخ،ج3،ط2،دار الرشاد الحديثة،1994م.

14- سبيلمان جورج،من الحماية إلى الاستقلال (1912-1956)م،تر:محمد مؤيد،ط1،منشورات أمل التاريخ،(د.م.ن)،1926م.

15- سكيرج أحمد،الظل الوريف في محاربة الريف،الجديدة،(د.م.ن)،1926م.

16- شارل أندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية،تر: المنجي سليم وآخرون،الدار التونسية للنشر،تونس،1976م.

17- عياش ألبير ،المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية ،تر:عبد القادر الشاوي و آخرون ،ط1 ،دار الخطابي للنشر و الطباعة ،المغرب ،1985م.

18- عياش جرمان ،أصول حرب الريف ،تر:محمد أمين البزاز،عبد العزيز التمسماني خلوق ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،1993م.

19- فورنو روبرت ،عبد الكريم أمير الريف :قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي و الإسباني ،تر:فؤاد أيوب ،دار دمشق للطباعة و النشر ،(د.م.ن)،(د.س.ن).

20- مرتين ميغل ،الاستعمار الإسباني في المغرب (1860-1956)م،ط1،تر:عبد العزيز الورديي ،منشورات التل ،مطبعة النجاح الجديدة ،الرباط ،1988م.

21- مؤلف مجهول ،البحث في تاريخ المغرب حصيلة و تقويم ،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،الرباط ،1989م .

22-مؤلف مجهول ،المغرب الأقصى :مراكش قبل الحماية عهد الحماية الفرنسية إفلاس الحماية،دار الطباعة الحديثة،(د.م.ن)،1951م.

ثانيا :المراجع

الكتب:

1-ابن خلدون عبد الرحمان،المقدمة،دار الكتب العلمية،بيروت،2007م.

2- أبو خليل شوقي ،الإسلام وحركات التحرر العربية ، ط1،دار الرشيد ،(د.م.ن)،1976م .

3- أرنو لويس ،زمن المحلات السلطانية (الجيش المغربي و أحداث قبائل المغرب ما بين 1860م 1912م)،تر:محمد ناجي بن عمر ،إفريقيا الشرق ، المغرب ،(د.س.ن).

4- أحمد بن خالد الناصري ،الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى :الدولة العلوية ،ج9 ،تح تع جعفر ، محمد الناصري،الدار البيضاء ،1997م .

5- البزاز محمد الأمين ،تاريخ الأوبئة و المجاعات في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،الرباط ،1992م .

6- البطريق عبد الحميد ،التيارات السياسية المعاصرة 1815م -1960م ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت ،1974

7- البوعياشي أحمد ،حرب الريف التحريرية و مراحل النضال ،ج1،دار الأمل ،طنجة ،1974م.

8- التوفيق أحمد ،المجتمع المغربي في القرن 19 م(أنيولتان 1850م-1912م)،ط3،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،2011م .

9- الجوهري يسرى ،شمال افريقية ،ط6،دار الناشر الجامعي ،الإسكندرية ،1980م .

10- الخديمي علال ، التدخل الأجنبي و المقاومة و المغرب 1894م 1910م:حادثة الدار البيضاء و احتلال الشاوية ،ط2،إفريقيا الشرق ، الرباط ،1994م

11- الخديمي علال ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851م-1947م ،إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ،2006م .

12- الخلوقي محمد الصغير ،بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي إلى الريف (1900م -1909م)،دار نشر المعرفة ،الرباط ،1993م .

13- المريني عبد الحق ،الحركة الوطنية (من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال)مطبعة الرسالة ، الرباط ،1978م .

14- المساري محمد العربي ،محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن ،ط1 ،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء ، المغرب ،2012م.

15- الشرقاوي محمود ،المغرب الأقصى مراكش ،دار القاهرة للطباعة ،القاهرة، (د.س.ن).

16-الشيخ رأفت ،تاريخ العرب المعاصر، دار روتا برينت ،مصر، 1996م.

17-العقاد صلاح،المغرب العربي الحديث (ليبيا الجزائر تونس المغرب الأقصى)،ط6،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،(د.س.ن).

18- المنصور محمد، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين تر:محمد حبيدة،ط1،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب ،2006م.

19- الورديغي عبد الرحيم،فاس في عهد الاستعمار الفرنسي(1912-1956)م،ط1،سلسلة المعارف الجديدة ،الرباط، 1992م.

20- الورياشي محمد العربي ،الكشف والبيان عن سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان، ط1 ،مطبعة المهدية ،تطوان،المغرب،1976م.

21- الوزان محمد الحسن ،الفاسي،وصف إفريقيا ،ج1،ط2،تر:محمد حجي،محمد الأخضر ،دار الغرب الإسلامي،1983م.

22- برادة ثريا،الجيش المغربي و تطوره في القرن التاسع عشر،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء،1997 م.

23- بن الصغير خالد،المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1836-1886)م،ط2،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997م.

24- بن علي الدكالي محمد،الإتحاف الوجيز تاريخ العدوتين ،ط2، تح:مصطفى بو شعراء ،منشورات الخزانة العلمية، الصبايحية سلا ،المغرب، 1996م.

25- بوتباقلت الطيب، عبد الكريم الخطابي: حرب الريف والرأي العام العالمي ،سلسلة شراع ،ع14 ،طنجة ،1997م.

26- بياض الطيب المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880م-1915م افريقيا الشرق الدار البيضاء 2011م

27- ثابت كريم خليل ،عبد الكريم والحرب الريفية ،مطبعة المقتطف والمقطم ،مصر، 1925م.

28- حمداوي جميل، العدوان الكيماوي على منطقة الريف 1921-1927م، ط1، دار الريف للطبع والنشر، تطوان، 2020م

29- حمداوي جميل ،المقاومة بمنطقة الريف محمد بن عبد الكريم نموذجا، ط1، (د.د.ن)، (د.م.ن)، 2016م.

30- حمداوي جميل ،تاريخ الريف المعاصر من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ط1،مطبعة الخليج العربي،تطوان،2016م.

31- داهش محمد علي ،المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط1، دار العربية للموسوعات ،بيروت، 2014م.

32- داهش محمد علي،المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار 1903-1927م دار الكتاب العلمية،بيروت،2010م.

33- داهش محمد علي،دراسات في الحركة الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2004م.

34- داهش محمد علي ،دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،مركز الكتاب الأكاديمي،(د.م.ن)، (د.س.ن).

35- داهش محمد علي ، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط،1 دار الشؤون الثقافية العامة ،العراق 2002م.

36- داود محمد، الحركة الوطنية في الشمال والمسالة الثقافية ،ط1، منشورات اتحاد كتاب المغرب، طبعة المعارف الجديدة، الرباط ،1990م.

37- الديسوقي ناهد ابراهيم ، دراسات في تاريخ إفريقيا :الحديث والمعاصر،دار المعرفة الجامعية للطبع والتوزيع، الإسكندرية ،2011م.

38- راشد احمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي والمعاصر ،ط1، النهضة العربية ،بيروت، 2004م.

39- سيمو بيهجة ،الإصلاحات العربية بالمغرب 1884م 1912م ،المطبعة الملكية ،الرباط، 2002م.

40- شاكر أمين و آخرون، ،شمال إفريقيا بين الماضي و الحاضر و المستقبل ،ط2،دار المعارف ،مصر ،1954م

41- شاكر محمود ،التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب) ،ج14،ط2،المكتب الإسلامي ،بيروت ،

42- شوقي عطا الله جمل ،عبد الله عبد الرزاق ،تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،القاهرة ،2000م .

43 شوقي عطا الله جمل ،عبد الله عبد الرزاق ،تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ،ط2،دار الزهراء للنشر و التوزيع ،الرياض ،2002م.

44- شوقي عطا الله جمل ، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا ،تونس ،الجزائر ،المغرب)،ط1 ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ،1977م.

45- عجيل أمل ،قصة و تاريخ الحضارات العربية (ليبيا السودان المغرب)،(د.د.ن)،بيروت ،1999م.

46- غريبة محمد عبد الكريم ،دراسات في تاريخ إفريقيا العربية(1959-1918)،ط1،مطبعة جامعة دمشق ،دمشق ،1960م.

47- غلاب عبد الكريم ،قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ،ج2،ط1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،2005م.

48- فيلالي عبد الكريم ،التاريخ السياسي للمغرب الكبير،ج7 ،ط1،شركة ناس للطباعة ،القاهرة ،2006م.

49- فيلالي عبد الكريم ،التاريخ السياسي للمغرب الكبير ،ج8 ،ط1 ،شركة ناس للطباعة ،القاهرة ،2006م.

50- كرباخ المارمول ،إفريقيا ،ج2،تر:محمد حجي و آخرون ،دار المعرفة ،الرباط ،1989م.

51- كريدية إبراهيم ،ثورة بوحمارة 1902-1909م،شركة الطبع و النشر ،دار البيضاء ،1986م .

52- كانون عبد الله ،ذكريات مشاهير المغرب في العلم و الأدب و السياسة ،ج1 ،ط1، دار ابن حزم للطباعة و النشر ،بيروت ،2010م.

53- محمد ابن عزوز حكيم ،معركة أنوال 21 يوليوز 1921م ،مؤسسة عبد الخالق طريس للثقافة والفكر، تطوان، (د.س.ن).

54- مخلوفي محمد الصغير ،بوحمارة من الجهاد إلى التآمر :المغرب الشرقي و الريف من 1900 إلى 1909 ،دار نشر المعرفة ،الرباط ،1993م .

55- مركز الخطابي ،ملهم الثورات المسلحة ثورة الريف الثالثة (1921-1926)،(د.د.ن)،(د.م.ن)، 2019-2020م.

56- محمد الأمين محمد ،محمد علي الرحماني ،المفيد في تاريخ المغرب السنة الثالثة ثانوي ،دار الكتاب، دار البيضاء ،(د.س.ن).

57- معريش محمد العربي ،المغرب الأقصى في عهد حسن الأول (1873-1894)،ط1،دار المغرب الإسلامي ،بيروت ،1989م .

58- مقلاتي عبد الله ،المرجع في تاريخ المغرب الحديث و المعاصر (الجزائر تونس المغرب ليبيا)،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2013م.

59- ملحس رشدي الصالح ،سيرة الأمير محمد الأمير عبد الكريم الخطابي بطل الريف و رئيس جمهوريتها ،مطبعة السلفية و مكتبتها ،القاهرة ،1343هـ.

60- نوار عبد العزيز سليمان ،نعنعي عبد المجيد ،تاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ،بيروت ،لبنان ،2014م

61- ياغي إسماعيل أحمد ،شاكر محمود ،تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر ،قارة إفريقية ،ج2 ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1993م.

62- يحي جلال ،عبد الكريم الخطابي، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ،مصر ،1968م.

63- يحي جلال و آخرون ،المغرب الكبير الفترة المعاصرة و الحركات التحرير و الاستقلال ،ج3 ،دار القومية للطباعة و النشر ،الإسكندرية ،1966م .

2 المجلات و الدوريات

1 أشهبارن عمر ،بادس حاضرة بلاد الريف في المغرب دورية كان التريخية ،ع28 ،جامعة ابن طفيل ، المغرب، 2015م .

2 الغلبزوري فؤاد ،جزيرة النكور :متى و كيف سقطت بيد اسبانيا 1084-(1673) ، ،أصوات الريف ،ع1 ،(د.م.ن)،(د.د.ن).

3 المعاشي مراد ،جوانب مغمورة من الحماية الإسبانية بالمغرب من منظور مشرقي ،مجلة رؤى التاريخية للأبحاث و الدراسات المتوسطية ،مج1 ،ع1 ،الدار البيضاء ، سطات ،2020.

4 بنعيجة جعفر ،سبتة و مليلة حتى لا ننسى :الاحتلال الإسباني للأرض العربية ،شركة الهلال العربية للطباعة و النشر ،الرباط ،1982م .

5 عبد العزيز القطعاني فادية،الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م،تر:أحمد العلوي ط1 منشورات زاوية الرباط 2009م

6 عبد المومن، سجناء حرب الريف من خلال وثائق اسبانية ،مجلة أسطور، ع13 ،تطوان، المغرب، 2021م.

7 علي بولربح، الخطاب الاستعماري الاسباني حول الشمال المغرب إشكاليات أولية ،مجلة المناهل، ع89، 2011م.

8 محمد خيضر رابحة، التنظيم الاجتماعي في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي(1920-1926)م ،مجلة الآداب، جامعة تكريت ،كلية الآداب، جامعة الموصل ،العراق، 2019م.

9 لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية مقاربة تاريخية قانونية ،ع1، مجلة البحثية ،منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث ،جامعة محمد الخامس السويسي، كلية الحقوق، سلا، 2013م.

10 محمود صالح ،أزمة سبتة ومليلة بين المغرب واسبانيا الدوافع والأهداف ،المجلة السياسية والدولية، (د.د.ن)،(د.س.ن).

المذكرات

1 بوجمعة أكرم، محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب الأقصى)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2016-2017م.

2 حواس المنصوري، حرب الريف وأصدائها في الجزائر 1821 1926م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر 2 ،2011-2012م

3 الهام مجبر، ربيعة سلطاني، إصلاحات السلطان حسن في المغرب الأقصى (1873-1894)م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلاني ،بونعامة، 2014-2015م.

4 ذهبية مخالفية، الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى 1912-1921م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الظاهرة الاستعمارية في نهاية الوطن العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ،خميس مليانة، 2017-2018م.

5 سكينة الحاج جيلاني، يمينة خرطمان ،المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية (1907-1934)م،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الظاهرة الاستعمارية نهاية الوطن العربي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة جيلالي خميس مليانة، 2017-2018م.

6 سليمة مرسي ،منطقة الريف ودورها في الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى 1912-1953م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2018-2019م

7 سناء بوجلال، ثورة الريف المغربي 1925م دراسة تاريخية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2019-2020م.

8 سهام لعلي ،المقاومة الوطنية المغربية في الريف (1912-1956)م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018-2019م.

9 عائشة بوساحة،نوارة رحال،مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي للمغرب 1921-1963م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي 1945م ،قالمة، 2015-2016م.

10 عائشة حمرات ،وسيلة شعبان، حزب الاستقلال المغربي ودوره في مواجهة الحماية الفرنسية 1944-1956م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2015-2016م.

11 عز الدين البشير ،مؤتمر الصلح عقب الحرب العالمية الأولى 1919-1923م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016م.

12 نبيل بوراس،عبد الكريم الخطابي ودوره في النضال المغاربي(1882-1963)م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016م.

المعاجم

1 الحموي ياقوت، معجم البلدان ،مج4، دار الصامد ،بيروت، (د.س.ن).

2 يحي نبهان محمد، معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008م.

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة.....	(أ)
مدخل تمهيدي: أوضاع المغرب الأقصى والأطماع الاسبانية نهاية القرن التاسع عشر.	(05)
الفصل الأول: الاتفاق الفرنسي الاسباني وفرض الحماية على المغرب.....	(19)
المبحث الأول: ظروف الاتفاق وأسبابه.....	(19)
المبحث الثاني: معاهدة الحماية على المغرب	(30)
الفصل الثاني: السياسة الأجنبية الاسبانية في منطقة الريف وردود الفعل المغربية.....	(39)
المبحث الأول: الاحتلال الاسباني لمنطقة الريف.....	(39)
المبحث الثاني: السياسة الاسبانية في المنطقة الريفية	(45)
المبحث الثالث: ردود الفعل المغربية.....	(52)
الفصل الثالث: المقاومة المسلحة وحرب الريف التحريرية.....	(63)
المبحث الأول: أسباب الثورة الريفية.....	(63)
المبحث الثاني: محمد الخطابي وقيادة الحرب	(65)
المبحث الثالث: معركة أنوال وتأسيس جمهورية الريف 1921.....	(69)
المبحث الرابع: نتائج الثورة ونهايتها.....	(88)
خاتمة	(106)
الملاحق	(108)
قائمة المصادر والمراجع	(114)
فهرس المحتويات	

ملخص

شهد المغرب الأقصى منذ القرن 15م وحتى نصف القرن 19م ومطلع القرن 20م حملات استعمارية واسعة نظرا لتعاقبها مثل فرنسا واسبانيا هذه الأخيرة التي سيطرت عليها بتوقيع معاهدة الحماية في 30مارس 1912م وجراء هذا الميثاق بدأت تتشكل الصحوة النضالية لدى الشعوب المغربية الذي سعى هو بدوره للصمود ومواجهة العدو الاسباني خاصة بعد ظهور شخصية محمد بن عبد الكريم الخطابي وهو ما سبب ظهور الثورة الريفية من 1921م إلى 1926م فحقق عدة انتصارات وبرزت هذه المقاومة أكثر بعد تأسيس جمهورية الريف وإقامة نظام سياسي جديد في المغرب.

الكلمات المفتاحية: محمد بن عبد الكريم الخطابي، الريف، اسبانيا، فرنسا، الاحتلال، جمهورية الريف.

Résumé

Du XVE siècle après JC jusqu'au milieu du XIXE siècle et au début du XXE siècle le Maroc a connu plusieurs compagnes coloniales comme la France et L'Espagne cette Dernière contrôlée par la signature du traité de protection en 30 mars 1912 après JC après cette dernière la réveil de la lutte commence par les peuples marocains qui jouent un Rôle primordial pour affronter l'ennemi espagnol surtout après l'émergence du MOUHAMED ben ABD LAKRIM qui provoqua rural en 1921 à1926 après JC il réalisa plusieurs victoires et cette résistance apparut après l'instauration de la république du rif et le nouveau système politique au Maroc.

Mots clés : Mohamed Ben Abd El Karim El khatabi, Pays, Espain, France, colonialisme, république alriyf

Abstract

Since the 15 TH century ad until the mid 19th century ad and the beginning of the 20 TH century ad ,Morocco witnessed the spread of colonial campaigns due to its succession such as France and Spain the latter which was controlled by the signing of the treaty of protection in 30 march 2012 ad as a result of this pact the a Wakening of struggle began among the Moroccan peoples who in turn sought to stand firm and confront the Spanish enemy especially after the appearance of the personality of Muhammad bin ABDUL KARIM al KHATTABI which is was the cause the emergence of the rural revolution from 1921 ad to 1926 ad and who achieved several victories and this resistance became more evident after the establishment of the Rif republic and the establishment of a new political system in morocco.

Key words: Mohamed Ben Abd El Karim El khatabi, Country, Spain, France, colonialism, rural republi.,